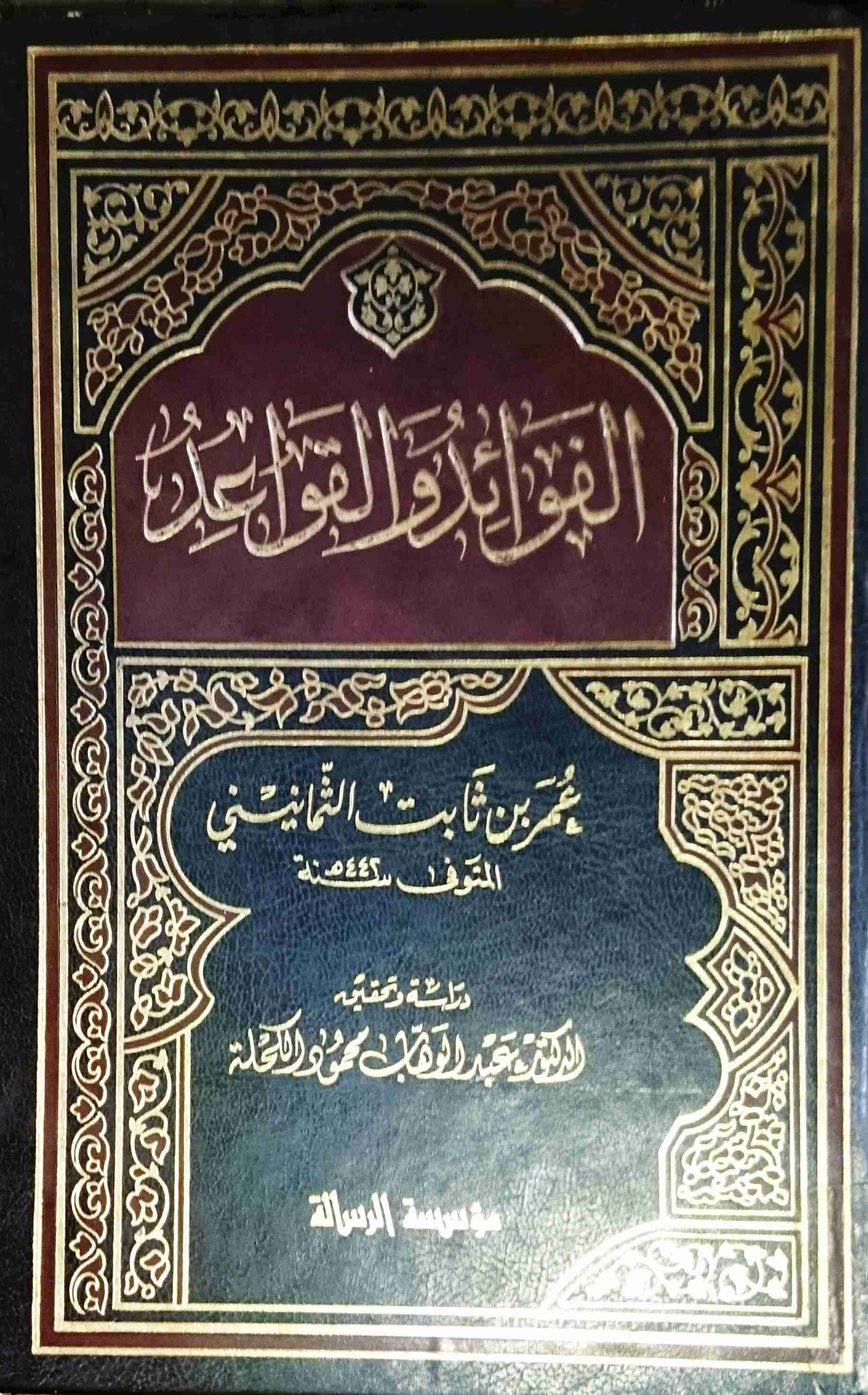

الفوائد والقواعد
عمر بن ثابت الثمانيني
المتوفى سنة ٤٤٢هـ
دراسة وتحقيق
الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة
مؤسسة الرسالة

الفوائد والقواعد

بسم الله الرحمن الرحيم

غاية في كلمة

مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بناء المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

Resalah Publishers

Tel: 319039 - 815112
Fax: (9611) 818615
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

الطبعة الاولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

الفوائد والقواعد

عمر بن ثابت الثمانيني
المتوفى سنة ٤٤٢هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لوليّ الحمد، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين

كنت أحس برغبة لازمتني وأنا أنظر في مصنفات النحو بوجوب القيام بتحقيق ما تيسر من المخطوطات وفاء بما في الذمة من عهد مِمّا خلفته المقادير في أيدينا من تراث أحبار أمتنا العربية.

ومَنْ أولى بإلقاء السمع والاستجابة لهذه الدعوة والقيام بهذا الجهد من ذوي التخصص باللغة العربية؟ وصدّقتُ الدعوةَ ولبّيتُ النداءَ.

وقد شدَّ من حماستي لهذه الاستجابة الثأر لهذا التراث وأنا أنظر عن كثب وقد تنكر له أهلوه، فإذا بهم أعداؤه تشيح عنه وجوههم، شحيحين معرضين عنه، منكرين له، مستهزئين به، زاهدين فيه.

وحرصت على أن أجد كتاباً مخطوطاً جامعاً لعلم النحو الذي أحببته، ورغبت فيه، ونشأت عليه، وإذ بي أعثر على كتاب ما كنت أرقبه، له أهميته وقيمته من جهات شتى فهو ضارب في القدم، بعيد الغور في الزمن، فمؤلفه عالم من أبناء النصف الأول من القرن الخامس الهجري من قرية (الثمانين) إحدى قرى الموصل هو عمر بن ثابت الثمانيني جمع فيه من الفوائد والقواعد ما أحاط به جوانب هذا العلم مع اعتناء دقيق بجمع المسائل وترتيبها، وتفصيل أحكامها.

هذا الكتاب هو من إحدى ذخائرنا المشتتة في مجاهل الآفاق مما دالت عليها الأيام ففرقتها بيد عسراء رمت بها في أطراف بلاد نائيات، فإذا هي رهينةُ القيد الثقيل تشكو العزلة في مخابئها، وطول الحبس في خزائنها، تخشى المحن، وعوادي الزمن، تندب من يفكّ منها الأغلال، ويمسح عنها غبار النسيان.

وقفت عليه مخطوطاً فأكبرته، وخشيت عليه عوادي الزمن بعد أن سلم منها خلال ما يقرب من عشرة قرون، وكم من مثله قد طوته الليالي فأمسى أثراً بعد عين، وهذا ما حفزني إلى الاستمساك به، والعضّ بالناجذ عليه، إذ لم يحقق للثمانيني كتاب قبله.

والكتاب قد حفظ في ثلاث نسخ مخطوطة، أقدمها نسخاً من مصر عام ٥٩٦هـ، والأخرى من المدينة المنورة عام ٦٥٦هـ، وأحسنها الثالثة من مكتبة نور عثمانية من اسطنبول، ولم تذكر قوائم المخطوطات غيرها.

وبعد أن أتممتُ تحرير الكتاب وتحقيقه قدمت بين يديه دراسة اشتملت على حياة المؤلف ودراسة مضمون الكتاب، وقد اصطحبته ليالي طوالاً في عزلة وخلوة جاثياً على الركبة، مستنداً على المرفق، أنظر في مبناه، وأدرس محتواه ومعناه، وقد أفضت في عرض مسائله ونقدها وتمحيصها حتى جمعت من ذلك ما يكاد يطغى على حجم الكتاب، ثم كان لابد من اختصارها فأجملتها على كره ومضض حسب مشيئة الحال، ثم وضعتها على بدع من الترتيب، ودقة في التنسيق، وصورة من التنظيم الدقيق، وبدأتها بإضاءة عن حياة الثمانيني، بنيتها على أصلٍ من بضعة أسطر هي كل ما ورد في مصادر سيرته، وتظنيت الحديث عن ثقافته ومذهبه النحوي من كتابه (الفوائد).

وتناولت في دراسة الكتاب مصادر الثمانيني ومنهجه وأسلوبه وشواهده وما أورد من لهجات العرب وما اهتم به من قواعد الإملاء وما عرض من الألقاب والحدود ولا سيما حد الهمزة والألف وحروف المدّ واللين وألقاب البناء والإعراب والعامل والعلّة وظواهر العربية وسبل تعليلها بالعلوم العربية.

وقد جمعت شيئاً من آرائه التي انفرد بها للاستدلال على منزلته، ومدى علمه وسعة معرفته حتى إنه ليعد من مصاف النحاة المجتهدين، فلئن كان سيبويه قد عرف بـ(الكتاب)، فإنا قد عرفنا الثمانيني بـ(الفوائد والقواعد).

وكشفت على ضوء هذا الكتاب عن الحالة العلمية التي ازدهرت في تلك الحقبة من الزمن، في مطلع القرن الخامس للهجرة.

ومن أهم النتائج التي أحس بأهميتها والتي وقفت عليها وأنا أقارن بين نصوص الكتاب ونصوص غيره من الكتب مع شرح المفصل لابن يعيش، فأيقنت أن ابن يعيش كان يملك نسخة من كتاب (الفوائد)، وأنه كان يعتمد عليه في شرحه للمفصل، بل كان يسطو على ألفاظه وأمثلته وتعليله فينسخها، بل إنه سطا على كثير من عباراته فسلخها، ولكنه ما أشار إلى ذكره قط، وهذه نتيجة تستحق الإفاضة في درسها.

ولما كان النقد هو المرآة الصافية في إجلاء الحقيقة كان لابد من ذكر شيء مما وقع فيه من أوهام، وما يلزم من الاستدراك عليه.

هذا وقد اتبعتْ في تحقيقه منهج من ارتضيته من المحققين إذ لا تزال المناهج مختلفة في هذا الفن، كل يرى مالا يراه غيره.

وقد بينت منهج التحقيق الذي اتبعته مفصلاً في مطلع الدراسة. ثم في نهاية العمل أدنيت للقارئ قطوفه وجناه فذيلته بفهارس للأيات، والأبيات، وغرائب المفردات، وأعمال أخرى مما هي مسطورة في مقدمة الكتاب.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً زكياً تقرّ بمرآه عيون الباحثين.

والحمدُ للهِ ربّ العالمين

الثمانيني

نسبه ونسبته وسيرته

الموصل ـ وثمانين*

الموصل مدينة عتيقة في الحضارة، عريقة في العلم والمعرفة، وهي إحدى قواعد الإسلام ومعاقلها العتيدة، استوطنها العرب بعد تحريرها سنة (١٦هـ) فنمت وازدهرت فيها مجالس العلم، وانتشرت حلقات الدرس، وكثر فيها العلماء في التفسير والقراءات والحديث والفقه والأدب واللغة.

وكان للنحو فيها النصيب الوافي منذ أن قدم إليها (مسلمة الفهري) أحد أئمة النحو المتقدمين، فالمنصور لما تولى الخلافة سنة (١٤٥هـ) بعث ابنه جعفراً والياً على الموصل، فقدمها ومعه مؤدبه وشيخه مسلمة الفهري، وكان مسلمة هذا قد تلقى النحو على خاله عبد الله بن أبي إسحاق، فاختاره المنصور مؤدباً لابنه لجلال قدره وسعة علمه، فلما وصل الفهري الموصل وأقام فيها حولاً تفقد عقله وتبين بدنه وقوته فوجد في ذلك بيناً فاختار الموصل مستقراً له، وبقي فيها يدرس النحو في حلقاتها، وهو معدود من الطبقة الرابعة من طبقات النحويين البصريين.

ومرت سنوات حتى مطلع القرن الرابع وفي هذه المدة ظهر من النحاة في الموصل (أحمد بن محمد) الذي عرف بالأخفش، فلزمه ابن جني (٣٠٢ ـ ٣٩٢هـ) وتتلمذ

(*) هذا قبس مأخوذ من المصادر التاريخية في وصف الحالة العلمية في الموصل. وللمستزيد أن يراجع التفصيل في مظانه وهي في جملتها كثيرة جداً، نذكر منها ما يأتي منسوخاً بحسب تواريخه: عيون الأخبار ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، المسالك والممالك ـ ابن خردا ذبه (ت ٢٨٠هـ)، تاريخ الموصل ـ الأزدي (ت ٣٣٤هـ)، أحسن التقاسيم ـ المقدسي (ت ٣٨٠هـ)، لطائف المعارف ـ الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، معجم ما استعجم ـ البكري (ت ٤٨٧هـ)، رحلة ابن جبير (ت ٦١٤هـ)، معجم البلدان ـ ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الروض المعطار ـ الحميري (ت ٩٠٠هـ)، وقد استوفي الكلام على مدينة الموصل تاريخاً وحضارة في موسوعة الموصل الحضارية التي أصدرتها جامعة الموصل سنة ١٩٩٢م في خمسة أجزاء.

عليه وقرأ عليه النحو والصرف حتى نبه ورسخت فيه قدمه، وصار موضع الإعجاب والتبجيل، فتصدر للتدريس والإملاء وأحاط به التلاميذ مشغوفين به، ينهلون من علمه، وينسجون على منواله، ويقتفون أثره، وينقلون عنه آثاره. وقد وصل النحو في الموصل في حقبته إلى ذروته، فوفد إلى مجالسها العلماء والمتعلمون، وكثر الالتجاء إليها من القرى التي في أطرافها مما دنا منها أو نأى عنها يقيمون بها آمنين مطمئنين.

وكان في طرف من الموصل في شمال جزيرة ابن عمر وعند سفح جبل الجودي قرية يدل مسماها على غرابة من غرائب التاريخ الغائر الغابر في القدم، فقد قيل: إنها مرسى سفينة نوح -عليه السلام- بعد انتهاء الطوفان، وتذكر المصادر التاريخية أن أصحاب السفينة كانوا ثمانين إنساناً، نزلوا بهذه البقعة واستوطنوها فسميت بعدتهم (الثمانين)[1]. وهي أول مجمع للسكن بعد الغرق ومن الجدير بالذكر أن هذه القرية واقعة الآن في جنوب الأراضي التركية بحسب رسوم الحدود المعاصرة، وهي تقابل (بازبدي) الواقعة في الأراضي العراقية، ويسميها أهلها باللسان الكردي (هشتيان) بمعنى: ثمانين، وتحيط بها قرى تدل أسماؤها على مهبط نوح - عليه السلام - حقاً في منطقتها، ومنها قرية (درناخ) ومعناها (دور نوح)، أي قريته. وكان ابن حوقل (ت ٣٨٠هـ) قد أثبت (الثمانين) في خريطته لصورة جزيرة ابن عمر[2] في أيامه.

في هذه القرية ولد أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله والثمانيني نسبة إليها، ومن العجب أن مصادر سيرته قد أوجزت الكلام عنه، فلم تحدد عام مولده، ولم تذكر من تفاصيل حياته وأطوار نشأته وسبل تعلمه وثقافته شيئاً ذا بال، فرأينا من الأفضل الإعراض عما يتبعه الكاتبون من اتباع الأوهام باستنتاج مالم تثبته المصادر يقيناً كمحاولتهم تحديد سنة الرجل -أي رجل- أو سني حياته مع من لقيهم أو من أخذ عنهم وأخذوا عنه، وفي هذا اصطناع لقضايا يحيط بها الشك والوهم والتخيل الذي لا يغني حقيقة العلم شيئاً، ولا عجب فكم من أمثاله علماً

---

(١) معجم ما استعجم ١/٣٤٤؛ ينظر: الروض المعطار ١٥٠، المرشد إلى مواطن الآثار ١١٦.

(٢) صورة الأرض ١٨٩.

وأدباً وتصنيفاً قد طوته يد الأيام فلم نقع له -من ثمّ- على آثار وأخبار تكفي في التعريف به.

ومع هذا الغموض الذي اكتنف حياة هذا الرجل لدينا فإن نصوص المصادر تكاد تتفق على أنه كان منذ صغره ضريراً، ثم يكون الانتقال الوشيك إلى ذكر سيرة عابرة لعقود متأخرة من عمره، فبينما هو مولود في قرية (الثمانين) في السنة المجهولة لولادته إذا هو يعلم في بغداد في جانب الكرخ، ثم يتوفى في الموصل في سنة لاحقة سنذكرها في موضعها من هذا البحث.

ولم تذكر المصادر له صحبة للعلماء، مكتفية بأنه كان أحد أئمة العربية، وأنه كان إماماً فاضلاً قيماً يعلم النحو عارفاً بقواعده، ماهراً في صنعته. وقد بدا لنا الرجل غير لصيق بمجتمعه من حبه للعزلة أو من آفة بصره التي أبعدته عن كثير من المسالك في المجتمع غير مسالك التعليم، ولكنه في الوقت نفسه -بحسب ما ظهر لنا- كان مقلاً في ملازمة الشيوخ والتلاميذ، فكُتب السير لا تذكر له إلا شيخاً واحداً، وتلميذاً واحداً، وقريناً واحداً، أما شيخه فهو أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، وأما تلميذه فهو أبو المعمر يحيى بن طباطبا العلوي الحسيني (٤٧٨هـ) وأما قرينه فهو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرهان الأسدي (ت ٤٥٦هـ)، وكان الثمانيني وقرينه هذا متعارضين، فهو يقرئ عوام الناس، ويأخذ أجراً على التعليم، وابن برهان يقري خواصهم، ولعل العوام قد اختاروا الثمانيني لدماثة خلقه، وتواضعه وتمكنه في علمه وهيمنته علي النحو وقدرته على تيسير مسائله وتذليل صعابه وتقريبه إلى سائليه، وهذا أمر لا يتيسر لكل عالم.

ثقافته ومذهبه النحوي

ليس لدينا من الأخبار والمعارف ما نصور به ثقافة الثمانيني غير مادة كتابه «الفوائد والقواعد» الذي نوطئ لتحقيقه بهذه الدراسة، وقد وجدنا فيه كلاماً دالاً على سعة اطلاعه في علوم اللغة كعلم الأصوات، ودلالة الألفاظ، واللغات ولهجات القبائل، وتدلّ شواهده التي وثق بها كلامه على ما أحاط به من علم وما اختزنه من محفوظ، فقد بلغ ما استشهد به من القرآن الكريم (٤١١) آية مبيناً أوجه القراءات في

أكثرها، ومن الشعر (٢٨٧) بيتاً غير المكرر منها، ناهيك عن استشهاده بالحديث وبما جرى من الأقوال والأمثال مما هو متداول في مصنفات النحاة وآثارهم.

أما آراء النحاة ومسارد أقوالهم في كتابه فدالة على معرفة واسعة بالتراث النحوي، ولا يخفى علينا من وراء عباراته ما يكشف عن معارفه، فالأحكام معللة لديه بمصطلحات أصول النحو كالقياس، والاستحسان، والتعادل، والتقاص، وخلع الأدلة، والاتساع، فضلاً عن بيان العلة والعامل فيها، وربما كان يعللها بالمسائل الفقهية، وبمفاهيم علم الوضع، وعلم الأصول وعلم دلالة الألفاظ.

ولا يعزب عنا مذهبه العام في الدرس النحوي، فهو نحوي بصري الرؤية، تدلّ على ذلك الاصطلاحات التي استعملها والآراء التي ذكرها ونفيه لما يجيء مخالفاً لهذا المذهب وحمله في الغالب على الشذوذ، فقد قال مثلاً في نصب المضارع بـ (حتى، واللام) وهذا مالا يقوله أحد[١] مع أن الكوفيين قد قالوه[٢]. كما منع حذف حرف النداء مع النكرة واسم الإشارة ذاهباً في هذا مذهب البصريين، وقد استوفينا القول في تحقيق هذه المسألة في باب النداء[٣]، ومذاهبه هذه غير قليلة في كتابه.

وإذا كان الرجل قد أكثر القول بمقال البصريين في أغلب مسائله في الكتاب، ومن ذلك قوله في وجه إعراب التثنية والجمع: "والصحيح مذهب سيبويه أنها حروف إعراب، وليس فيها إعراب لا ظاهر ولا مقدر"[٤]، وقوله في إعراب الأسماء الستة: "فإن قيل: فهل هذه الحروف إعراب أو حروف إعراب؟ قيل له: لا يجوز أن تكون إعراباً"[٥] فإن ميله إلى المذهب البصري لم يطبع بحماس مطلق والتزام دائم بكل ما قالوه، ولعل ثقته بعلمه واجتهاده فيه قد جعلا له موقفاً في كثير من المسائل، فقد كان يقوي ما يراه، أو يفند ما لايطمئن إليه، بما يشعرنا برصانته العلمية، وثبات قدمه في ميدانه.

---

(١) الفوائد ٥٢١.

(٢) الإنصاف ٥٧٥، ٥٩٧، شرح الكافية ـ الرضي ٢ / ٢٢٣، إئتلاف النصرة ١٥٣.

(٣) ينظر تفصيل المسألة في الفوائد ٤٤٤.

(٤) الفوائد ١٤١.

(٥) الفوائد ١١٥.

ويكاد القارئ الذي يسبر غور معرفته النحوية يحس بأمانته ودقته العلمية وهو يعرض الآراء مسندة إلى ذويها من أئمة العربية من قبله، ومنهم عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) والخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) ويونس (ت ١٨٢هـ) وقطرب (ت ٢٠٦هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨هـ).

ولكن من العجب أنه لا يذكر آراء شيخه ابن جني مع شدة اتصاله به وقوة علاقته معه، ومن إمارات بصريته التزامه بالمصطلحات البصرية التي لم يخرج عنها إلا قليلاً. فقد سمى اسم الإشارة (مبهماً) فقال: "ومثال المضاف إلى الإسم المبهم: دار هذا، وزوج تلك، وغلام أولائي"[١] بيد أنه أطلق هذا المصطلح أيضاً على الاسم الموصول فقال: "ويجوز تشديد نون التثنية في المبهم كله، هذان، وتانّك، واللذان، واللتان"[٢].

وربما ذكر رأي البصريين بما يشعر القارئ أنه ليس منهم كقوله مثلاً: "والتأنيث عند البصريين إنما وقع بالتاء، فإن وجدت في كتبهم يقولون ما أنث بالهاء فذاك مجاز لا حقيقة، وإنما حملوا هذه العبارة على الخط والوقف لا على الحقيقة"[٣].

أما تفرده بالرأي فقليل، وكثيراً ما كان يميل إلى رأي فيرجحه، أو يرد على آخر فيضعفه، أو يستدرك رأياً قد وهم فيه غيره كقوله: "واعلم أن قوماً قد أدخلوا في باب التعجب (هو أفعل منك)، و(هو أفعل الناس)، وهذا غلط، وإنما للتعجب لفظان: ما أفعله وأفعل به وهما فعلان"[٤].

ومثل هذا الصنيع يجعلنا ندرك كونه نحوياً محققاً لا ينقل آراء الناس على علاتها مقلداً أو مكتفياً بمؤونة النقل فقط، ففي كتابه من خصائص شخصيته الفكرية شيء غير قليل.

---

(١) الفوائد ٣٩٤. (٢) الفوائد ٤٣١. (٣) الفوائد ٦١٢. (٤) الفوائد ٥٦١.

آثــاره

يتبين لنا من مصادر سيرة الثمانيني أنه كان مقلاً في التأليف، ولا ريب في أن انشغاله بالتعليم واتخاذه مسلكاً لرزقه قد صرفه عن التأليف، وكل ما ذكر من آثاره:

١- (الفوائد والقواعد) وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً -إن شاء الله-.

٢- (المفيد في النحو) كذا سماه ياقوت[١]، ومن المصادر ما جعله "المقيد" بالقاف[٢]، وإذا صح أنه المفيد فهو قريب من (الفوائد) كما سنذكر ذلك في موضعه.

٣- (شرح اللمع) كذا ورد ذكره في المصادر، والمراد "اللمع في النحو" لابن جني، فليس ثمة لمع مشهورة في النحو غيره، ومع هذا فقد وهم ابن خلكان في وصف هذا الكتاب، فبعد أن ذكر أن الثمانيني شرح كتاب "اللمع" لابن جني قال: "وكتاب اللمع في التصريف لابن جني أيضاً"[٣].

٤- (شرح التصريف الملوكي) لابن جني[٤].

وليس بين أيدينا من هذه الآثار إلا كتاب "الفوائد والقواعد" وحسبنا منه أنه قد كفانا في معرفة مؤلفه بقدر ما نحتاج إليه في هذه الإضاءة لسيرته وجهده النحوي مفكراً ومؤلفاً.

ولسنا نقطع بأن هذا الكتاب هو "شرح اللمع" نفسه، وإن كان الرجل قد ترسم فيه أبواب "اللمع" على ما سنفصل القول فيه لاحقاً، فقد خلا متنه الذي بين أيدينا من أية إشارة تؤكد كونه شرحاً للكتاب المذكور كغيره من الشروح المصرح بها.

---

(١) معجم الأدباء ١٦/ ٥٧.

(٢) نزهة الألباء ٢٥٦، المنتظم ٨/ ١٤٦، البلغة ١٧١، بغية الوعاة ٢/ ٢١٧.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٤٤٣.

(٤) نزهة الألباء ٢٥٦، معجم الأدباء ١٦/ ٥٧، البلغة ١٧١.

وفاتــــه

تكاد تتفق المصادر جميعاً على أن الثمانيني -رحمه الله- قد توفي في خلافة القائم بأمر الله في ذي القعدة، سنة اثنتين وأربعين وأربعمئة للهجرة في الموصل[1]. وقد تردد ياقوت في سنة وفاته فذكر في موضع أنه مات في السنة المذكورة[2]، وذكر في موضع آخر أنه توفي في سنة اثنتين وثمانين وأربعمئة[3]، وأغلب الظن أن هذا وهم يخالف ما عليه الكثرة، ويتضح هذا إذا قرنّاه بوفاة ابن جني (٣٩٢هـ) شيخ الثمانيني، فما بين هذين التاريخين تسعون سنة، مع أن المصادر لم تذكر أن الثمانيني كان من المعمرين حتى يصح لدينا أنه ظل حياً تسعين سنة بعد وفاة شيخه.

---

(١) معجم الأدباء ١٦/٥٧، وفيات الأعيان ٣/٤٤٣، البلغة ١٧١، بغية الوعاة ٢/٢١٧، كشف الظنون ١٥٦٣، شذرات الذهب ٣/٢٦٩.

(٢) معجم الأدباء ١٦/٥٧.

(٣) معجم البلدان ـ مادة: ثمانين ١/٨٤.

كتاب الفوائد والقواعد

الدراسة ومنهج التحقيق

مخطوطة الكتاب

بعد رقاد يزيد على تسعة قرون من وفاة الثمانيني نهض كتابه هذا من مخبئه بعون الله لخير هذه الأمة التي يحق لها أن تفخر بما لديها من كنوز تراثها الدال على مجدها المؤثل.

وكنت قد وقفت على هذا الكتاب مخطوطاً فأكبرته وخشيت عليه ريب الزمان، وكم من مثله قد طوته دائرة الليالي فأمسى أثراً بعد عين، لاتذكر عنه الكتب إلا اسمه، فنبقى نتظنى شكله، ونتخيل مضمونه، وهذا ما حفزني إلى العناية به فعجلت على تقييده بتحريره مؤملاً نشره بعد تحقيقه.

وقد حررته عن نسخة مصورة عن نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة نور عثمانية في اسطنبول برقم ٤٦١٧ نحو، انفرد بروكلمان بذكرها بعنوان (الفوائد والقواعد)[١].

وهي نسخة كتبت بخط التعليق[٢]. وكان الناسخ لا يرمّج كلمة أخطأ فيها إلا بخط ضعيف فوقها لا يكاد يبين، وربما بقيت تلك الكلمة مقروءة يهم فيها الناظر فيظنها صحيحة في موضعها ثم لا ينصرف عنها إلا بعد تدبر وبصر مدقق من السياق.

وقد ضم غلافها فهرس ما في الكتاب وكتابات مطموسة تدل علَى من تملكها وأوقفها، ومما فيها (كان الله له ولوالديه، بجاه نبيه محمد صلوات الله وسلامه عليه

---

(١) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٢ / ٢٥٠.

(٢) وهو المعروف بالخط الفارسي.

سنة ١١٦٠) وفيه ختم تحته (وقف السلطان ابن السلطان السلطان أبو المكارم والمحاسن، عثمان خان بن السلطان مصطفى خان، جعل الله كتب عدالته كافية، وإجراء عدلته وافية،... الداعي الحاج إبراهيم...) إن كل مضمون هذه الصفحة لا يساعدنا على معرفة شيء من التاريخ القديم لهذه النسخة، فقد خلت من اسم ناسخها ومن تاريخ نسخها، ومكانها، والأصل المنقول عنه مما يهمّ المشتغلين بعلم المخطوطات.

أما عدد أوراقها فتسع عشرة ومئة ورقة وجهاً وظهراً بخلاف الأخيرة التي جاءت على الوجه فقط، فجعلت مجموع الصفحات سبعاً وثلاثين ومئتين، في كل صفحة منها واحد وثلاثون سطراً.

ولقد مضيت في التحرير ظاناً أن هذه النسخة فريدة، ولكنني بقيت ألتمس لها ما يمتّ إلى نصوصها بصلة للاطمئنان على ضبطها وصحتها قبل أن يتهيأ لي -بحمد الله- العثور على نسخة ثانية من الكتاب محفوظة في مكتبة كلية الآداب بجامعة بغداد، مصورة عن مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٥٧٠ نحو، تقع في ثلاث وثلاثمئة صفحة، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً. وقد نسخت في سنة ٥٩٦هـ بعنوان: (التعليق على اللمع للثمانيني) كما هو مثبت في آخر ورقة من أوراقها، ثم كان الاستئناس بنسخة ثالثة كان معهد المخطوطات العربية في القاهرة قد صورها عن نسخة قديمة سماها ناسخها عبد الرحمن بن أحمد بن أبي فرج بن أبي الحمد بن ناصر: (شرح اللمع)، وذكر أنه فرغ منها يوم السبت عاشر شهر الله الأصم -رجب- سنة ٦٥٦هـ، وفي صفحتها الأولى ما يشير إلى أنها انتقلت بالبيع الشرعي إلى مالك مجهول في سنة ٨٢٣هـ، ثم دخلت بالابتياع في ملك عبد السلام بن قاسم سنة ١٠٣١هـ، وكانت هذه النسخة قد كتبت في مدينة (تستر) ثم استقرت قبل تصويرها في مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري بالمدينة المنورة، وهي بخط معتاد واضح، ذكر واصفها في آخرها أن عدد أوراقها ست وتسعون ومئة، وأراد بالورقة الصفحة، وقد تراوح عدد السطور في الصفحة الواحدة بين أربعة وعشرين وخمسة وعشرين سطراً.

النسبة والعنوان

إن أغلب المصادر التي تعرضت لمصنفات الثمانيني ذكرت له كتاباً واحداً في النحو بحسب الدلالة الصريحة للعنوان ذلكم هو "المفيد في النحو" إن صحّ أنه ليس "المقيد" تصحيفاً، كما أشرنا إلى ذلك في عرضنا السابق لآثار الرجل في إضاءتنا لسيرة حياته بما تيسر لنا من معلومات، وبين (المفيد) و(الفوائد) تقارب دلالي، وقد أشرنا بأن (الفوائد) و(شرح واللمع) كتاب واحد، ولكننا لم نقطع بذلك مع كون احتماله جد كبير بل يمكن أن يكون حقيقة مقبولة، وبين أيدينا نسخة من الفوائد بعنوان (التعليق على اللمع).

ولعل أمر هذا الاختلاف في حقيقة هذا الكتاب وفي عنوانه مرده -فيما نقدر- إلي حالة متصلة بحياة مؤلفه، فمن المحتمل أنه كان قد أقل وضعه بين أيدي الناس فلم ينتشر ذكره ولم يَشِعْ عنوانه. وقد أسلفنا أن الرجل كان معلماً يأخذ على التعليم أجراً، فلا عجب أن يحرص على كتابه الحرص كله لأنه معتمد تدريسه في معاشه وكسب رزقه.

ويبقى اجتماع ثلاث نسخ من الكتاب بين أيدينا حاملة اسم مؤلفه صراحة مما يطمئن النفس إلى صحة نسبته إليه اطمئناناً لا ريب فيه بيد أننا اخترنا عنوان (الفوائد والقواعد) تعلقاً بما هو مثبت في صدر النسخة (أ) التي اتخذناها أصلاً للتحقيق.

تقويم النسخ، ومنهج التحرير والتحقيق

قبل البدء بالتحقيق كانت المقارنة الطويلة بين النسخ الثلاث ضرورية جداً، فقد تتبعت دقائق ما بينها من الكلمات المفردة، ومن التراكيب، حتى أيقنت أنها منسوخة عن أصل واحد ولا سيما التدقيق في النسخة المصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، وقد رمزت لها بالحرف (م)، ولكن ليس فيها من الخصائص العالية ما يشجع على جعلها أصلاً للتحقيق، ولم يشفع لها قدم تاريخها وقربها من عهد مؤلف الكتاب، كما لم يشفع للنسخة المصورة عن نسخة المدينة المنورة، فقد وجدت فيها من السهو

وانتقال النظر بالزيادة أو الإسقاط ما يجعل أمر الاعتماد عليها متعذراً فضلاً عما فيها من نقصان أبواب ومسائل وأمثلة كثيرة، حتى بدا لي أن ناسخها قد اختار لنفسه بعض التصرف في اختصار الأمثلة مما يسهب فيه المصنف أو يطيل سرده، ناهيك عن اضطراب فادح في ترتيب أوراقها يجعلها لا تنتظم إلا على ضوء نسخة كاملة، وقد رمزت لها بالحرف (ن).

ولم يبق ما يمكن أن يعول عليه في تحرير النص غير النسخة الأولى المصورة عن نسخة (نور عثمانية)، وقد ألمحنا في موضع سابق إلى اكتمال نصها ودقة صنعة ناسخها فيها، فاتخذناها أصلاً للتحقيق وجرينا على الرمز لها بالحرف (أ) في هوامش عملنا.

ولعل مما دلنا على أن هذه النسخ كلها منسوخة عن أصل واحد ما اتفق فيها من الصحة والوهم في مسائل ومواضع كثيرة. فإن كان التوافق على الأمر الصحيح ممكناً فإن الإتفاق في الأوهام غريب، إذ لا يمكن أن تتفق الخواطر عليها.

ومن التوافق في الوهم الاستشهاد بالآية الكريمة ﴿**فَأَسرِ بأهْلِكَ بِقِطْعٍ مِن اللّيلِ ولا يلتفتْ مِنْكُم أَحَدٌ إلا امرأتَكَ**﴾ الآية ٨١/سورة هود، وقد دس الوهم في هذه الآية ما ليس منها فذكر فيها (واتبع أدبارهم) بعد كلمة (الليل)، ومحال أن تتفق نسختان على مثل هذا الوهم إلا أن تكونا قد نسختا من أصل واحد، وقد أشرنا إلى أمثال هذه الظاهرة في مواضعها من هوامش التحقيق، ولا وجه للتكثر منها في هذا الموضع.

وقد بذلنا الوسع في المقارنة بين النسخ الثلاث فبدا لنا بعضها منفرداً بالزيادة فكان ذلك مقتضياً وضع علامة للزيادة من (م)، وعلامة للزيادة من (ن) وعلامة للدلالة على اجتماع النسختين المذكورتين على شيء واحد، فضلاً عن علامة لزيادتنا نحن لغرض التحقيق، وسبيل هذه العلامات والرموز اضطراب القارئ بما يشتت فكره، ويحمله على ترديد نظره بين النص والهامش مما هو مستغن عنه لا يجديه ولا يجد فيه نفعاً، فكان منا الاكتفاء من الإشارات بما لا بد منه بحسب المنهج الآتي في التحرير:

١- إثبات ما كان ساقطاً من (أ) مما هو مذكور في (م) أو (ن) محصوراً بين زاويتين حادتين ⟨ .... ⟩.

٢- إكمال النص مما خلت منه النسخ الثلاث بما وضعناه بين قوسين معكوفين [.......].

٣- اعتماد رمز النجمة فوق الخط المائل (*/) للدلالة على بدء كل صفحة من صفحات النسخة (أ)، وإهمال الإشارة إلى صفحات المخطوطتين الأخريين لانتفاء الحاجة إلى ذلك في العمل.

أما المنهج المتبع في التحقيق والتوثيق فمتشعب يمكن أن نجمله بما يأتي :

١- إغفال الإشارة إلى ما لا جدوى منه مما هو من سهو الناسخ، كتكراره كلمة أو جملة، أو إسقاطه ما لا يستقيم الكلام إلا بذكره.

٢- إغفال الإشارة إلى الهنات مما لا يوجب اختلافاً في الرأي أو تبديلاً في الحكم.

٣- إغفال الإشارة إلى ما استدركناه على ناسخ (أ) مما أصلحناه على ضوء النسختين المساعدتين، أو على ما هو معروف في مصنفات النحويين.

٤- إغفال الإشارة إلى طريقة الناسخ في الرسم، مثل أن يكتب المقصور بالألف القائمة مما تلزم كتابته بالياء أو يكتبه بالياء مما تلزم كتابته بالألف القائمة، أو إلى ما زاد من حروف واجبة الحذف، أو إنقاص ما يجب إثباته في القياس.

٥- الرجوع إلى ما سبق الكتاب من مصنفات، وبخاصة كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، واللمع والخصائص لابن جني. ولم أقتصد في الرجوع إلى كتب من جاء بعده، ولا سيما ابن يعيش في شرحه للمفصل لما بين هذا الكتاب وكتاب الثمانيني من شبه في التعليل والتمثيل.

٦- رد الآيات القرآنية إلى سورها، فإن كانت الآية مكررة في المصحف اكتفينا بإحالتها إلى أول سورة وردت فيها، مع بيان قراءة الجمهور فيها إن أوردها المؤلف على غيرها من القراءات. وقد كان (معجم القراءات القرآنية) المعوّل عليه عندنا

في هذا الصنيع بعد التثبت من صحة القراءة بالرجوع إلى المصادر التي استقى منها صاحب المعجم.

٧- تخريج الشواهد الشعرية وتوثيقها بالرجوع إلى ديوان الشاعر أو مجموع شعره إن كان مجموعاً، وإذا كان الديوان مشروحاً أحلنا إليه بكلمة (الديوان) اختصاراً على نية ذكر شارحه في جريدة المصادر والمراجع، وعقبنا بعد الدواوين في التوثيق بكتاب سيبويه، فإن كان قد أخلّ بذكر البيت فقد كان الرجوع من ثَم إلى ما يتلوه من الأعمال النحوية في القدم كالمقتضب مثلاً. وكان كتاب (اللمع) عندنا ذا شأنٍ في توثيق الأشعار لابن جني إذ هو شيخ الثمانيني، وكذلك كتاب ابن يعيش المشار إليه آنفاً إذ من المظنون أن يكون هذا الرجل قد اقتنى كتاب الثمانيني وانتفع به. وقد جعلنا (خزانة الأدب) للبغدادي آخر مراجعنا في توثيق الأشعار، لأنها أوسع كتب الشواهد، وأكثرها استيعاباً بجهد مؤلفها للمسائل النحوية المتعلقة بالبيت المستشهد به وموضع الشاهد فيه وتحقيق نسبته إلى قائله. وربما كان الرجوع أحياناً إلى (الدرر اللوامع) للشنقيطي في متابعة أمر هذه النسبة أيضاً.

وإذا كان الثمانيني قد اقتصر على ذكر محل الشاهد من البيت صدراً أو عجزاً أتممناه بما يجعله بيتاً كاملاً في هامشنا عليه إلا الأرجاز فما كان منها على ثلاث تفعيلات فقد عددناه بيتاً اتساقاً مع هذا الرأي لدى بعض علماء العروض، فلم نحتج إلى إيراد صدر له أو عجز، وإذا لزم أن نذكر ما له تعلق بالشاهد منه قلنا: (وقبله) أو (وبعده) بدل الصدر أو العجز.

وقد أغفلنا الإشارة إلى ما ورد برواية مخالفة لما في مراجعنا مالم يترتب على هذه المخالفة اختلاف في الحكم.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى أن المؤلف –وقد استشهد بعدد وفير من الأشعار– كان يعيد الاستشهاد بالبيت الواحد في أكثر من موضع، فرأينا ضرورة إعطاء رقم خاص لكل شاهد كيما نعتمد عليه في الإحالة به إلى موضع

الذكر الأول عند تكراره بالرقم نفسه محصوراً بين قوسين معكوفين [. . . . . .] في آخر نصه الثاني، وكنا قد وضعنا الرقم قبل البيت في موضع نصه الأول، ليرجع القارئ بهذه الإحالة إلى ذلك الموضع بحثاً عن المعلومات الخاصة بالبيت نفسه تحقيقاً وتوثيقاً.

٨- اتبعت في كتابة الآيات الرسم القياسي حسبما كتبت في النسخ الثلاث، ولم أشأ -التزاماً مني- بأن أغيره إلى الكتابة برسم المصحف.

٩- إيجاز التعليقات في الهوامش بحسب ما يقتضيه المقام.

١٠- تفسير ما استغربناه من الألفاظ مما قل استعماله، وترك ما حجونا معناه معروفاً، وأكثر ما كان الاستغراب في الألفاظ الواردة في بابي التصغير وجمع التكسير، وكان (لسان العرب) لابن منظور مرجعنا الذي أغفلنا ذكره اختصاراً، إلا إذا كانت الكلمة مما يلتبس الرجوع إليه لاحتمال حروفها الأصالة والزيادة، فإن كان صاحب اللسان قد أخلّ بذكر المفردة رجعنا إلى معجم آخر غير معجمه، وصرحنا بعنوانه كالقاموس المحيط أو تاج العروس.

١١- الاقتصاد في تراجم العلماء بالإشارة إلى (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة لأنه مغنٍ بمصادره ومراجعه عن أية مراجعة أخرى، ولم أفض في تعريف المعروف منهم كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد فإن الإفاضة بالتعريف به تنكير له، فأضربنا عنه مقتصرين على ما لابد منه للتذكير بهم.

١٢- الإحالة في الهامش إلى المادة حيث تكرر ذكرها لربط مادة الكتاب المتقدم منها بالمتأخر، ليحيط القارئ علماً بالمضمون الإجمالي للكتاب طرداً وعكساً.

١٣- قد وضعنا عناوين في أعلى كل صفحة هي أسماء جزئية لمسائل الكتاب حرصاً على تقريب مادتها وعرضها للناظر بصورة جلية، يكون بها ثمة تسهيل لوجدان المسألة في موضعها، وتنشيط في الرجوع إليها.

مباحث في تحليل مضمون الكتاب

(**الفوائد والقواعد**) كتاب يستوقف الناظر بما حواه في مبناه ومعناه، ونستطيع أن نجمع من دراسته ما يطغى على حجمه مما يستحق التعليق ويستوجب النقد والتنبيه على آرائه والاستدراك عليه، علاوة على تقرير منهجه وبيان أثره وتأثيره وأسلوبه وشواهده وتمثيله وتعليله للظواهر العربية. وبهذا كله نستطيع أن نستدل على ما غمض من حياة المؤلف وكتابه، فلنفسح الكلام لنفصح عن ذلك بما يناسب المقام.

تأثره:

تأثر الثمانيني بمن قبله من أئمة العربية، يدلّ على ذلك استشهاده بأقوالهم وآرائهم كالخليل ويونس وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج والفارسي والفراء.

وأجلى تأثره كان بشيخه ابن جني إذ كان ذائع الصيت وله مكانته العلمية فشغفت به قلوب تلاميذه وحبب إليهم الانتساب إليه فاتبعوه وجعلوا من آثاره مصادر ومحاور يقرؤونها وينقلون منها.

وكان للكتاب (اللمع لابن جني) أهمية عند معاصريه لتلك المنزلة فانشغلوا به عن غيره يَدْرُسُونَهُ ويُدَرِّسُونَهُ وَيَشْرَحُونَهُ، ومن شروحه ما اندثر ولم يبق له إلا الاسم، ومنها ما لا يزال في الخزائن ينتظر النشر والتحقيق، وممن عني به ابن برهان (ت٤٥٦هـ) فكتب له شرحاً وافياً أسماه (شرح اللمع)[1].

ولم يكن الثمانيني بدعاً ممن عاصر ابن جني وتأثر به ودرس عليه، وأجلى العلائق التي تمثل تأثره بشيخه هو (كتاب اللمع) فأتبع ترتيبه في أبوابه، فظن القوم أنه شرح له، ولكن صنعة الكتاب تدلّ على أنه مصنف مستقل قائم برأسه ابتداءً لأننا لا نحس بأي سبب يربط بـ (اللمع) إلا نسق الأبواب، وما زيادته عليه بشرح له، ذلك أن للشارحين نهجاً معروفاً فمن المعهود لدى كل شارح أن يقدم عمله بتعريف للكتاب

---

(١) حققه الدكتور فائز فارس، ونشره عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الذي يريد أن يشرحه كأن يبدأ بذكر نص المصنف المشروح ثم يتبعه بشرح ما فيه، فالسيرافي مثلاً في بدء شرحه كتاب سيبويه قال: "قال أبو سعيد قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية"(١) فأشعر قراءه بأنه شارع بشرح كتاب الرجل.

وقال ابن يعيش في بدء شرحه للمفصّل: "وبعد فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره، نابهاً ذكره... استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله"(٢).

ومثله قال الأشموني في بدء شرحه لألفية ابن مالك: "هذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك... ولقد لقبته منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"(٣).

ذلكم هو نهج الشارحين، وهذه هي أمثلة من مقولاتهم في صنعتهم، أما الثمانيني فلم يكن له ذلك، فلذا قلنا إنه صنع كتابه مبتدئاً لا شارحاً، فهو لم يشر إلي ابن جني صراحة إلا في موضع واحد قال فيه في عرض هذا الكتاب: "واختار ابن جني في هذا الكتاب السكون، لأن السكون هو الأصل في الوقف"(٤). وألمح في مواضع أخرى إلى مثل هذا فقال: "وقال صاحب هذا الكتاب إنما دخل التنوين الكلام عامة للأخف عليهم والأمكن عندهم"(٥). وقال في موضع آخر: "قال صاحب الكتاب: المبتدأ كل اسم ابتدأته"(٦) ولكنه ذكر في موضع واحد نصاً من (اللمع) بقوله عن إعراب (أيّ) من باب الحكاية: "وقال صاحب الكتاب: أعربتها في الوصل والوقف"(٧). ثم اتبع الرد عليه بقوله: "وهذا سهو، لأنه إن أراد الواحد فإعرابه يثبت في الوصل ويسقط في الوقف"(٨).

وتفسير هذا أن كتاب (اللمع) كان بين يديه، يترسم أبوابه حسب، غير شارح له، لأنه -كما بدا لنا- لم يكن ملتزماً بنهج الشارحين لنصوصه. ومما يبعد أن يكون

---

(١) شرح الكتاب ١/٤٥.
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش ١/٢.
(٣) شرح الألفية، الأشموني ١/٦.
(٤) الفوائد ٨١.
(٥) الفوائد ٧٣، وينظر اللمع ٥٩.
(٦) الفوائد ١٥٦، وينظر: اللمع ٧٩.
(٧) اللمع ٣٦٩.
(٨) الفوائد ٨٤٦.

عمله شرحاً له أن في (اللمع) نصوصاً وأبياتاً لم يذكرها الرجل في كتابه، فلو كان عمله شرحاً لذكرها بالضرورة، وفسرها وبين الأحكام النحوية فيها، ومنها قول الشاعر:

أَزَيْدُ أخا وَرْقاءَ هل أنت ثائرُ فقد عرَضتْ أَحناء حق فخاصِم[1]

وقول الآخر:

ومَن يغتربْ يَحْسِبْ عَدُوّاً صديقه ومن لا يُكَرِّم نفسَه لا يُكَرَّمِ[2]

وقول الثالث:

بضَرْبٍ بالسيوفِ رؤوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هامَهُنّ عَن المَقيلِ[3]

وقول الرابع:

تخلّلْ وعالِجْ ذاتَ نفسك وأنظُرَنْ أبا جُعَلٍ لعلما أنت حالِم[4]

وهذه النصوص من كثير غيرها مما لم يرد لها ذكر في كتاب الثمانيني الذي عدّه القوم شارحاً لكتاب ابن جني بترسمه لأبواب كتابه.

أثره:

استقل كتاب (**الفوائد**) بأهمية وقيمة علمية عالية، فغوره في الزمن بعيد، بعيد زمن تأليفه، وبعيد تاريخ نسخه إذ هو من آثار النصف الأول من القرن الخامس الهجري، ونحن لم نعهد قبله مصنفاً متقن الصنعة مثله، ولعل كثيراً من المؤلفين بعده قد حذوا حذوه، واقتبسوا الأمثلة منه، ولكن من العجب أنهم قد أغفلوا التصريح باسمه وهم ينقلون عنه مع اتفاق عباراتهم معه، إلا القرافي (ت ٦٨٢هـ) فقد صرح باسم مؤلفه الثمانيني في سبعة مواضع من كتابه (الاستغناء في أحكام الاستثناء)[5]،

---

(١) اللمع ١١٩.

(٢) اللمع ٢٢٩.

(٣) اللمع ٣٠٥.

(٤) اللمع ٣٦٤.

(٥) الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٣٠، ١٤٥، ٢١٧، ٢٣٢، ٣٤١، ٣٤٣، ٧٣٠.

والزركشي (ت ٧٩٤هـ) استشهد بكلام الثمانيني عى معنى بعينه، في آية كريمة قائلاً: "واحتج الثمانيني على أنه خبر"(١) يريد بذلك قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(٢).

وأقرب الكتب إلى نهج كتاب الثمانيني وأمثلته وتعليلاته هو (شرح ابن يعيش للمفصّل)، ولا يبعد أن يكون مؤلفه قد نقل عنه، ولكن من الغرابة بمكان ألا يشير إلى ذلك ولو بتلميح، فنحن لو عقدنا مقارنة بين نصوص منتخبة من الكتابين لوقفنا على ما يؤكد أن هذا الكتاب قد كان بين يدي ابن يعيش ينظر فيه، ويأخذ منه، ويقيس عليه، إذ من المحال أن تجيء الخواطر متطابقة متفقة كالذي بينهما، وهذا ما دعانا إلى اختياره مرجعاً في توثيق الشواهد ليكون هذا تمهيداً لإعلان هذه القضية التي نحن بصددها وتحقيقها، فـ (ابن يعيش) لم يترسم نهج كتاب (الفوائد) حسب، بل سطا على ألفاظه وأمثلته وتعليله فنسخها، بل سطا على كثير من عباراته فسلخها، ثم لم يشر إلى ذلك لا تصريحاً ولا تلميحاًو فكم كانت لنا من وقفة أمام كلمة غامضة أو مطموسة مترددين فيها شاكين في قراءتها فكان شرح المفصّل لابن يعيش ملاذنا فيها، نجدها فيه بعينها واضحة محررة، وهذه أمثلة على ما بين الكتابين من تلك الأشباه المتناظرة.

قال الثمانيني: "وتقول إذا جعلتها حرفاً تستأنف به الكلام وتقطعه، سرّحت القوم حتى زيدٌ مسرّح، وجلس القومُ حتى زيد جالس، قال جرير:

فما زالت القتلى تَمُجّ دماءَها ... بِدجْلَةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

وقال الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبّني ... كأن أباها نهشل أو مجاشع

وقال امرؤ القيس:

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/٣١٨.

(٢) الآية ٣٨/سورة مريم، وينظر: الفوائد ٨.

سَرَيْتُ بهم حتى تكل مطيّهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسان[1]

فقال ابن يعيش بعده: "نحو قولك سرّحت القوم حتى زيد مسرح، وأجلست القوم حتى زيد جالس، قال جرير:

فما زالتِ القَتْلى تمجّ دماءَها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

فقوله (ماء) رفع بالابتداء، و(أشكل) الخبر، وقال الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليب تسبّني كأن أباها نهشل أو مجاشعُ

والمراد: يسبني الناسُ حتى كليبٌ تسبّني، فوقع بعدها المبتدأ والخبر، وأما البيت الذي أنشده، وهو:

سريْتُ بِهِم حتى تَكَلّ مطيهم وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسانِ

فالبيت لامرئ القيس...)[2].

وقال الثمانيني: "والتثنية تلزم الميم والألف فليس تلتبس بواحد ولا تثنية[3].

فقال ابن يعيش: "والتثنية يلزمها الميم والألف فلا يلبس بواحد ولا تثنية"[4].

وقال الثمانيني: "ومنها أن ترد التاء التي حذفتها للترخيم وتتبعها الفتحة التي قبلها لتدل باتباعها الفتحة أن الاسم مرخم، وأن التاء مقحمة لا يعتد بها، تقول ياطلحَةَ أسرع، قال النابغة:

كِليني لهم يا أميمةَ ناصبٍ وليلٍ أُقاسيه بطيء الكواكبِ[5]

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها"[6].

وإذا منع الثمانيني تثنية (هذي، وهذه) فقال: "لئلا يلتبس بالمذكر"[7]. فقد

---

(١) الفوائد ٣٤٧.
(٢) شرح المفصل ٨/١٨.
(٣) الفوائد ٤٠٨.
(٤) شرح المفصل ٣/٨٧.
(٥) الفوائد ٤٧٩.
(٦) شرح المفصل ٢/١٠٧.
(٧) الفوائد ٤٣٠.

قال ابن يعيش بعده: "والذي أراه أن ذي، وذه لا يصحّ تثنيتهما... فيلبس بالمذكر"[١]، مرجعاً المسألة إلى رأيه، والثمانيني كان قد سبقه إليه.

وقال الثمانيني في باب النداء: "وقد يجوز أن يسقط حرف النداء في الكلام وفي الشعر من كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ (أيّ)"[٢].

فقال ابن يعيش بعده: "ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به (أيّ)"[٣].

وقال الثمانيني في باب الندبة: "وأكثر ما يعتري ذلك النساء لفرط حزنهن وقلة صبرهن وضعف عقولهن"[٤]. فقد قال ابن يعيش: "وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن"[٥].

وقال الثمانيني: "... وعلم ضروري يجعله الله في المكلف، كعلمنا بأن السماء فوقنا، وأن الأرض تحتنا، وأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الواحد أقل من الاثنين"[٦].

فقد قال ابن يعيش: "نحو علمنا بأن السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأن الإثنين أكثر من الواحد، وأقل من الثلاثة"[٧].

وبعد فالأمثلة عى هذا التناظر جد كثيرة، وما ذكرناه منها قليل مما سقطنا عليه عرضاً، ومن يرجع النظر في ما بين الكتابين من اتفاق في التمثيل والتعليل يحكم حكمنا المتقدم عن يقين ثابت، ولكن هل من تفسير -إذا تساءلنا عن هذا- غيرُ التجاهل عن ذكر الكتاب؟، وإن هي إلا الشِنشِنة الجارية منذ القدم في التجري وهضم الحق من صاحبه، كانت وما زالت حتى يومنا هذا الذي يتسع الكلام فيه عما نسمبه أمانة علمية، ومنهج بحث.

---

(١) شرح المفصل ٣/١٣٢.
(٢) الفوائد ٤٤٢.
(٣) شرح المفصل ٢/١٥.
(٤) الفوائد ٤٨٣.
(٥) شرح المفصل ٢/١٣.
(٦) الفوائد ٢٦٨.
(٧) شرح المفصل ٧/٧٨.

بدؤه وختامه وموضوعاته

يفتقر كتاب (**الفوائد**) إلى مقدمة لها خصائص المقدمات الكافية التي يحدد فيها العنوان ويرسم المنهج، فمطلعه لم يزد على أن نسب الكتاب إلى مصنفه فجاء بعد البسملة: "قال الشيخ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي رحمة الله عليه: اعلم أن الكلمة عند أهل اللغة تقع على القليل والكثير"(١)، ثم كانت الخاتمة التي انتهى فيها المصنف بقوله: "وهذا القدر الذي ذكرته في باب الإمالة يستدلّ به على غيره، وهو كاف بإذن الله وتوفيقه، تم الكتاب"(٢).

وهو بهذا البدء والختام كان مترسماً -كما أسلفنا- منهج ابن جني في (اللمع) فقد استهل بقوله: "قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله: الكلام كلّه ثلاثةُ أضرب اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(٣)، وختم بقوله: "فأمالوهما ماداما علمين، وذلك لكثرة الاستعمال لاغير"(٤). وهو بهذه الصورة جاء على سمت كتاب سيبويه الذي افتتحه مصنفه بقوله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(٥)، وختمه بما يكاد يشعر القارئ بأنه لم ينته، وبأن له تتمة من بعد، فقال: "ومثل هذا قول بعضهم (عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ) فحذف اللام، يريد (عَلى الماءِ بنو فلان) وهي عربية"(٦). وبهذه العبارة انتهى كتاب سيبويه. ومثله كتاب المقتضب الذي بدأه من غير مقدمة، فقال: "هذا تفسير وجوه العربية، وإعراب الأسماء والأفعال، فالكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(٧)، وختمه بقوله: "كما ضممت قبلُ وبعدُ لأنه غاية"(٨).

وبين البدء والختام عرض الثمانيني لجميع أبواب النحو على نسق ما ذكرها ابن جني في (اللمع)، بدءاً بتعريف الكلمة وأقسام الكلام والإعراب والبناء، وأحكام المرفوعات فالمنصوبات، فالمجرورات، فالتوابع ثم بالمسائل المفردة مما له علاقة بالتصريف

---

(١) الفوائد ٣.
(٢) الفوائد ٨٦٣.
(٣) اللمع ٥١.
(٤) اللمع ٣٨١.
(٥) الكتاب ١ / ١٢.
(٦) الكتاب ٤ / ٤٨٥.
(٧) المقتضب ١ / ٣.
(٨) المقتضب ٤ / ٤٢٩.

كجمع التكسير والنسب والتصغير، وألفات القطع والوصل، ثم كانت الإمالة خاتمة الكتاب.

مصادره ومنهجه وأسلوبه

استقى الثمانيني مادة كتاب (**الفوائد**) من مصادر لم يعن بذكر عنواناتها أو أصحابها، وإنما ذكر الآراء فنسب بعضها إلى ذويها، وغفل عن كثير غيرها مكتفياً بمثل قوله: "وقال بعضهم" أو "قال قوم" أو "عند الكوفيين" وما شاكله، وهذا الصنيع قد أبعد عنا نشوة الحظوة بهذه الآراء في الآثار النحوية الكثيرة من مطبوع ومخطوط، ونحن نرد هذا كله في الراجح إلى الضرر في عينيه فلم يكن ليتهيأ له الرجوع إلى المصنفات والنقل منها، والتصريح بأسمائها، ولهذا كله جاء أكثر الآراء متحاً من محفوظه، غفلاً عن أسماء ذويه أو عن عنوانات مصنفاتهم، وجاء أقله منسوباً إلى أصحابه.

وكان جل اعتماد الرجل على كتاب سيبويه، وهو سبيله إلى آراء الخليل ويونس فضلاً عن كونه أهم مصادره بنصه أو فكره، ويظهر أنه كان من محفوظه ينقل قواعده، ويترسم أمثلته، وللاستدلال على هذا أكثرنا النقل منه في هوامش التحقيق لتوثيق كلام الرجل، ولتيسير المقارنة بين كلاميهما، أو للكشف عما صدر فيه عنه، وليتبين أثره فيه، فإن طال النص الذي كان قد نقله أو غير في لفظه دون معناه أحلنا إلى مظانه في الكتاب اقتصاداً.

وهذا النهج في النقل ملمح من ملامح المنهج العام الذي شقه الثمانيني لنفسه في العمل.

وقد اتخذ منهجاً تعليمياً في بناء مادته العلمية اختلف فيه عن مناهج التأليف قبله، فجاء سلساً سهلاً واضحاً جامعاً لجوانب علم النحو، وافياً في أمثلته وشواهده وفوائده وقواعده لا تغمض فيه الألفاظ، ولا تعتاص به الأساليب.

وجعل مسائله في كل باب منتظمة بنسق منطقي يقوم على رؤية في منهج البحث.

فكان ميالاً إلى تيسير العرض النحوي للمادة على سنن لمحناها في كلامه لمحاً مما لم يصرح به، ومنها قلة عنايته بالحدود والتعريفات، فقد كان يبدأ الباب بالقاعدة، ويستعين بالأمثلة المتشابهة في توضيحها وتقديرها، فهو في (باب الصفة) ابتدأ بقوله: "اعلَمْ أنّ الصفة إنما وقعت في الكلام لتفصل بين مسميين"[١]. وفي (باب التوكيد) بقوله: "اعلم أنّ في كلام العرب المجاز والتوسع لأنهم كثيراً ما يعبرون بالشيء عن غيره[٢]، وربما ابتدأ بالتمثيل مباشرة في تقرير القاعدة متبعاً في ذلك نهج سيبويه، من ذلك قوله في (الجمع الذي لا ينصرف): "وصِبْيان وقُضْبان إذا سميت بهما لا ينصرف معرفة لاجتماع التعريف والألف والنون، وينصرف نكرة. وكذلك قُرطان لو سميت به لم ينصرف معرفة لاجتماع التعريف والألف والنون"[٣] وفي هذا النهج قد لا يظهر ما بين الأمثلة من علاقة التشابه أو التباين، ولهذا قد تغمض بعض الأحكام.

والثمانيني في مصنفه هذا على أية حال قد سبق بمنهجه سنن التأليف النحوي في أيامه فصنع عملاً يستكفي به الناظر في أيامنا عن النظر في الأسفار المطولة.

وكان يعرض مسائله بأسلوب (الفنقلة) بذكر السؤال والإجابة عليه حفزاً وتشويقاً للطالب وإلهاباً بشغفه في المتابعة، ومن أسئلته تلك: "فإن قيل: فما المعاني التي جاءت لها الحروف"[٤]، فإن قيل: فلم جعل حرف الإعراب آخر الكلمة؟"[٥]، فإن قيل: فالإعراب لِمَ جعل للإسم والفعل فقط"[٦]، "فإن قيل: فلِم اختص الجزم بالأفعال وامتنع في الأسماء؟"[٧].

ولم يسلم من الاستطراد مما لا صلة له بمسائل الباب، أو تكون الصلة واهية، وكان لنا تعليل لهذه الظاهرة في عمله مما أدخله فيه من مفارقة لسنن منهجه التعليمي الماثل في الكتاب، لأن الاستطراد قد يحدث طغياناً للفرع على الأصل، كما حدث في باب

---

(١) الفوائد ٣٥٥.
(٢) الفوائد ٣٦٠.
(٣) الفوائد ٦٣٢.
(٤) الفوائد ٢٤٢.
(٥) الفوائد ٥٦.
(٦) الفوائد ٥٦.
(٧) الفوائد ٦٠.

نصب المضارع، فبينما كان يتكلم على (كي، وإذن) وشروط عملهما إذا به يعقد مقارنة بينهما وبين حروف الجزم وعملهما في المضارع[1]، وإذ كان يتحدث عن حروف نصب المضارع[2] إذا به يقحم الكلام عن الفعل المعتلّ، وبيان حكمه وتعريفه، وما يسقط منه عند اتصاله بالضمائر، ثم عاد وفتح باباً جديداً سماه (باب الحروف التي تنصب المضارع)[3] فيذهب الظن بالقارئ إلى أن هذا هو أول باب نصب المضارع، ثم لا يرى في الباب الجديد غير أحكام (أنّ) فقط، لأنه كان قد استوفى الكلام على أخواتها في موضع سابق. وقد وجدناه يستطرد في باب جمع التكسير إلى التصغير[4]، وفي باب (إن) إلى حكم الإلغاء[5]، والمعروف أن الإلغاء والتعليق خاصان بباب (ظن وأخواتها). ومن غريب استطراداته ما وجدناه في باب النداء فقد عرض لبناء (قبلُ وبعدُ)[6] وهو مما لا علاقة له بالنداء إلا من وجه بعيد، وكأنه بهذا كان يريد توفية النداء حقه من جوانبه القريبة والبعيدة حتى بما له أدنى علاقة به.

وقد بدأ لنا في بعض أحواله كمن كان يملي فيفيض في الجواب عن سؤال بعينه، ثم يرجع إلى مستهل المسألة، وإلى هذا مرد كثير من استطراداته التي أشرنا إليها بوصفها ظاهرة تأليفية في عمله.

ومما وقفنا عليه أنه قد ينص على أن للمسألة أوجهاً، وينص على ذكر الوجه الأول ثم يدع الأوجه الأخرى فلا نتسلمها إلا من قوله (وقال بعضهم)، (وفي الناس من قال)، ويريد بذلك الوجوه الأخرى[7].

وثمة ظواهر في الأسلوب استعملها في الكتابة لا نطيل الكلام عليها، بيد أننا نشير إلى أمثلة قليلة، منها عدم الالتزام بوجه واحد فيما يجوز فيه التذكير والتأنيث فهو يُذَكِّرُ (إذ) ويؤنّث (إذا). وأعاد الضمير إلى (ما) و(من) ونحوهما مثلاً مرة مذكراً ومرة مؤنثاً، ومنها عدم الالتزام بذكر الفاء في جواب (أما).

---

(١) الفوائد ٥٠٨.
(٢) الفوائد ٥١١.
(٣) الفوائد ٥١٩.
(٤) الفوائد ٦٧٧.
(٥) الفوائد ٣٣٣.
(٦) الفوائد ٤٤٧.
(٧) الفوائد ١٢٧.

وبوسعنا أن نرصد كل هذا في سياقاته، ثم نرى فيه أثراً من آثار البداهة التي لا يلتفت إليها المعلم أو المملي ففي أثناء تعليمه أو إملائه للوهلة الأولى، وربما أنتبه إلى ذلك في المراجعة الثانية للعمل فأصلحه أو أبقاه استخفافاً لقلة خطره، أو لاعتقاده بأنه مما يجوز أن يكون خصيصة من خصائص أسلوبه، لا تدخل في حد الخطأ والصواب فيه.

وشبيه بما تقدم ما يجده القارئ في متن الكتاب من التكرار الذي يمكن أن ينتبه إليه المؤلف في المراجعة، فيعمل على حذفه أو إقلاله، ولكن الثمانيني أبقى ذلك وحرص عليه، فهو مع إطنابه في سرد الأمثلة كان يفرط في التكرار كثيراً حتى إنه لَيُقيم الظاهر حيث يحسن به أن يُقيم الضمير مقامه، وهذه خصيصة من خصائص أسلوبه أيضاً، مثال ذلك قوله: "قام زيد، فقام خبر عن زيد، وحديث عن زيد، ومسند إلى زيد"[١] وقوله: "قلت قام زيد، فقام خبر عن زيد، وحديث عن زيد، ومسند إلى زيد، وإنما قدم على زيد لأنه فعل"[٢]، وقوله: "فكل ما عبرت به عن قديم أو محدث فهو اسم، وكل ما عبرت به عن ملموس أو مشموم أو مذوق أو مرئي فهو اسم... وكل ما فيه الألف واللام فهو اسم، وكل ما حسن فيه حرف الجر فهو اسم وكل ما حسن فيه التنوين فهو اسم"[٣].

وظاهرة التكرار المشار إليها قد جرت عنده مجاري مختلفة منها تكرار الحكم في الأمثلة المتناظرة، كما في قوله: "صاحَ الغرابُ غاقِ غاقٍ، فالأول معرفة لأنه غير منون، والثاني نكرة لأنه منون. وتقول صهِ فهذا معرفة لأنه غير منون، وهيهاتِ وهيهاتاً فهذا نكرة لأنه منون، وتقول أف فهذا معرفة لأنه غير منون، وتقول أفٍ فهذا نكرة لأنه منوّن[٤]. كلّ هذا بعد أن قدم في كلامه القاعدة في قوله: "فإذا أثبتوا التنوين كان نكرة، وإذا حذفوه كان معرفة"[٥].

---

(١) الفوائد ٢١.
(٢) الفوائد ١٥.
(٣) الفوائد ١١.
(٤) الفوائد ١٢.
(٥) الفوائد ١٢.

ومن أوجه هذه الظاهرة أنه قد يكرر الحكم في مواضع متعددة متقاربة أو متباعدة من الكتاب، كما في قوله: "وتميم تسكن فُعُلْ فيقولون في حُمُر حُمْر"[1]، وقوله" "وتميم تسكن فيقولون كُتْب"[2]، وقوله: "وقد يجوز التخفيف في فُعُلْ قالوا في حُمُر حُمْر، وفي أُزُر أزْر وفي كتب كُتْب وهي لغة تميم[3].

وجرى عنده تكرار الشواهد من الآيات والأبيات، فقد استشهد بالبيت:

ولُبْسُ عَباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليّ من لُبس الشفوفِ

وقال تقديره: للبس عباءة وأن تقر عيني، ولولا كسر الشعر لجاز أن يظهر (أن) ههنا، وقد صرح بالمصدر المعطوف عليه في اللفظ[4]، ثم عاده ثانية مع حكمه في موضع آخر وقال: "تقديره وأن تقرّ عيني، ولو كان البيت يتزن بإظهار (أن) لجاز أن تظهر لأنه قد صرح بالمصدر قبل الواو"[5].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿**إنّما حَرَّمَ علَيكم الميتةَ والدّمَ**﴾، وأردف بقول الشاعر:

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّدا[6]

ثم عاد الاستشهاد بهما في موضع آخر[7].

كما استشهد بقول الآخر:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتنا ونِصْفُه فَقَدِ

وقال: "فينشد برفع الحمام ونصبه"[8] وبين أوجه إعراب البيت مفصلاً ثم استشهد به مرة أخرى في وضع متأخر وأعاد ما ذكره هناك من أوجه الإعراب[9].

---

(١) الفوائد ٦٦٩.

(٢) الفوائد ٦٦٩.

(٣) الفوائد ٦٧٢.

(٤) الفوائد ٥٢٠.

(٥) الفوائد ٥٢٧.

(٦) الفوائد ٤٢.

(٧) الفوائد ٨٢٤.

(٨) الفوائد ٤١.

(٩) الفوائد ٨٢٣.

وقد وجدناه يكرر الأحكام في الشواهد مع تباين في دلالتها، من ذلك قوله في باب المفعول به: "وقد يُضْطَرّ الشاعر فيزيد الباء مع الفعل المتعدي لتقويم الشعر، قال الشاعر:

هُنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أخْمِرَةٍ سُوْدُ المحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

أي: لا يقرأن السور[1]، وهذا مشعر بأن زيادة الباء هنا للاضطرار، وقوله بعد أن أعاد الاستشهاد بالبيت في موضع آخر بما يشعر بجواز الزيادة من غير اضطرار: "وقد يزاد الجر مع المفعول إذا كان الفعل متعدياً بنفسه، قال: لا بقرأن بالسور، وإنما هو: لا يقرأن السور، لأن (يقرأن) متعدٍ بنفسه، وقد ورد في التنزيل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾، والتقدير: أن الله يرى[2]، ولم يكتف بهذا وحده بل أعاد الاستشهاد بالبيت مرة ثالثة وقال: "وقد زيدت الباء في الواجب في أربعة مواضع: منها المفعول كقول جرير: لا يقرأن بالسور، تقديره: لا يقرأن السور... وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ إن الباء زائدة لأنّ الفعل لا يفتقر في وصوله إلى المفعول إليها إذ كان متعدياً بنفسه[3]، وهو في هذا كلّه يكشف لنا عن علم واسع لديه بشواهد النحاة وبالأحكام النحوية المتصلة بها، والمنبثقة عنها.

الألقاب

الهمزة ـ الألف

اتبع الثمانيني سبيل من تقدمه من النحاة ممن لم يفرقوا بين الهمزة والألف، وكذلك فعل الخليل من قبل في تسمية الهمزة ألفاً، حكى عنه سيبويه ذلك بقوله: "وزعم الخليلُ أن الألف واللام اللتين يُعرّفون بهما حرف واحد كـ (قد)، وأن ليس واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: "أأُرِيْدُ"[4]، ويتضح من هذا أن الخليل قد أطلق لقب الألف على كل من همزتي الوصل

---

(١) الفوائد ٢٦٤.
(٢) الفوائد ٣٣٤.
(٣) الفوائد ٣٣٨.
(٤) الكتاب ٣/٣٢٤.

والاستفهام، ولا خلاف في أن الهمزة حرف صحيح قابل للحركات والسكون بخلاف الألف فهي حرف مدّ جوفي ساكن أبداً، ومن هنا فالفرق بين (سأل) المهموز، و(سال) الأجوف غير خافٍ والتفريق بينهما معروف عند سيبويه في قوله: "فأما الألف فلا تغير على كل حال لأنها إن حركت صارت غير ألف"[1]، وقوله: "وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف[2]، فلو أن النحاة التزموا بهذا التفريق لكان ذلك خيراً وأبعد عن اللبس والإشكال الذي وقع فيه الثمانيني كغيره من النحاة بخياره، لأن هذا الفرق بينهما لم يَفُتْهُ، بدليل قوله في تعليل ابتداء المضارع بالهمزة: "ولم يمكن الابتداء بالألف، فجعلوا مكانها الهمزة"[3]، ولكنه لم يلتزم بهذين الحدين، فكان في الموضع الواحد يجمع بين لقبي الهمزة في كتابه، ومن ذلك قوله في "باب ألفات القطع والوصل): "الهمزة التي يبتدأ بها في أوائل الكلم..."[4]، وقوله في موضع قريب من هذا: "ذكر دخول همزة الوصل والقطع من الأفعال"[5]، وقوله في الباب المذكور: "وكل ألف تدخله من ماض وأمر ومصدر فهي قطع"[6]، وقوله بعد ذلك: "والهمزة التي في الأمر هي التي كانت في الماضي"[7]، وقوله أيضاً: "أو كان في أوله ألف وصل، فمن العرب من يكسر حرف المضارعة إذا كان همزة"[8]. وكان السيرافي قد علل هذا الجمع بين التسميتين في ما نقل عنه في حاشية الكتاب: "وإنما سميت الهمزة ألفاً لأنها تصور بصورتها، لأن الهمزة لا صورة لها، وإنما تصوّر بصورة غيرها"[9].

ومهما قيل في هذا فإن الشبه بين الصورتين لا يُسوّغ تسمية إحداهما باسم الثانية، ولكن النحاة قد درجوا على ذلك، ومنهم الثمانيني بالاعتياد والإلفة.

---

(١) الكتاب ٣/٥٤٨.
(٢) الكتاب ٣/٥٤٤.
(٣) الفوائد ٤٩٠.
(٤) الفوائد ٧٩٥.
(٥) الفوائد ٧٩٧.
(٦) الفوائد ٧٩٥.
(٧) الفوائد ٧٩٧.
(٨) الفوائد ٧٩٨.
(٩) الكتاب ٣/١٣.

حروف المدّ واللين

واتبع كذلك سبيل غيره ممن لم يفرقوا بين مصطلحي المدّ واللين، ودرج على تسمية الألف حرف لين كما في قوله في المثنى: "... فاجتمع ساكنان الألف والنون ولا يجوز الجمع بينهما لأن الأول وإن كان حرف لين فالثاني ليس مشدداً، وإنما يجمع بين الساكنين إذا كان الأول حرف لين والثاني مشدداً"[١]، وإن أكثر النحاة على هذه المداخلة بينهما في تمثل حروف العلّة.

ونحن على علم بأن كلاً من الواو والياء لا يخلو من حالتي الحركة والسكون، وهو لا يمكن أن يكون مداً وليناً في حالة الحركة كـ (وَقَفَ يَقِفُ، وأَسْوَد وأَبْيَض) لانتفاء هاتين الصفتين عنه.

أما في حالة السكون فإن الحركة التي تسبقه قد تكون من جنسه فيكون مدّاً مثل (قالَ، يقُوْل، يَقِيل)، وقد تكون من غير جنسه فيكون ليناً مثل (القَوْل والبَيْع)، ومن هذا لزم التفريق بين الحرفين في التقليب، بخلاف الألف التي لا تكون إلا حرف مد دائماً[٢]. وعلى ما تقدم فإن الياء في (سَلِيْم) حرف مد لكسرة اللام، وهي في (سُلَيْم) حرف لين لفتحة اللام، بيد أن الثمانيني قد يجمع بين الصفتين في كلامه على الألف مثلاً في كلمة واحدة، فتراه يقول في باب التثنية: "ولم يمكن أن تحرك الألف بحركة الإعراب لأن حركتها توجب قلبها همزة وتخرج عن كونها حرف مد ولين، وهذا لا يجوز"[٣] جرياً على مذهب سيبويه في عدم التفريق بين الصفتين، كقوله: "إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين"[٤] وقد سبق له أن قال: "وحروف اللين هي حروف المدّ التي يمدّ بها الصوت وتلك الحروف الألف والواو والياء"[٥]، وعلى ما قررناه يلزم التفريق في التقليب لاختلاف الخصائص الصوتية في الأداء.

---

(١) الفوائد ١١٨.
(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في حاشية التفتازاني على متن الزنجاني ١١٨.
(٣) الفوائد ١١٧.
(٤) الكتاب ١/ ١٧.
(٥) الكتاب ٣/ ٤٢٦.

ألقاب البناء والإعراب

وقد وجدنا للثمانيني جهوداً طيبة في تلقيب الظواهر بمصطلحاتها اللازمة، فقد بين علل تسمية ظواهر الإعراب الحقيقية الرفع والنصب والجر والجزم، وظواهر البناء الحقيقية الضمّ والفتح والكسر والسكون فقال: "وإنما سمي الرفع رفعاً لأنه بالضم، والضمة من الواو، والواو من الشفتين وهي أرفع الفم. وسمي الجر جراً لأن الجرة هي الكسرة، والكسرة من الياء، والياء من وسط الفم، وشبه بجر الحبل وهو أصله. وأما النصب فهو من الفتحة، والفتحة من الألف، والألف من أقصى الحلق لأنها نقيضة الرفع. فأما الجزم فسمي جزماً لأن الجزم هو القطع وإبطال الحركة، لأن الحركة زائدة على المتحرك"[1].

وقد قرر أن الأصل أن يستعمل في البناء والإعراب ألقابهما الخاصة على الحقيقة، وألقاب البناء عام، وألقاب الإعراب خاص، وأجاز وضع العام موضع الخاص حملاً على المجاز، ومنع وضع الخاص موضع العام فقال: "وإذا عبرت عن البناء بالضم والفتح والكسر والوقف فقد حققت العبارة... وإذا عبرت عن البناء بالرفع والنصب والجر والجزم فقد وضعت الخاص موضع العام فهو غير جائز"[2].

وقال في ألقاب الإعراب: "وإذا عبرت عن الإعراب بالرفع والنصب والجرّ والجزم فقد حققت العبارة... وإن عبرت عن الإعراب بالضم والكسر والفتح والوقف فهو جائز لأنك وضعت العام موضع الخاص، فدخل الخاص في العام وهذا جائز وإن لم تكن محققاً[3].

وهذه الألقاب قد وضعت لتدلّ على الحقيقة التي وضعت لها، وفي استعمالها لغير ما وضعت له نقض لذلك الغرض، وتفوت به الغاية من وضعها، لذلك اعتذر في استعماله في المعرب ألقاب البناء.

---

(١) الفوائد ٦١.

(٢) الفوائد ٥٨.

(٣) الفوائد ٥٨.

وهو قد يدلّ على بناء الكلمة بحالتها كقوله في بناء أيّان: "لأن الضم والكسر بعد الياء مستثقل كما يستثقل فيهما"[١]، أو يدلّ عليها بعلامة الإعراب كقوله في بناء كيف: "لأن الضمة والكسرة يستثقلان بعد الياء كما يستثقلان فيهما[٢]، والضمة والكسرة هما من ألقاب علامات المعرب كما جعل التنوين من ألقاب الاسم المعرب فقال: "وتدخله أربعة أشياء رفع ونصب وجر وتنوين"[٣]، وبهذا جعل التنوين لقباً متميزاً عن الألقاب الثلاثة، والأصل أنه يدخل في مضمون الأشياء الثلاثة، وإنما يحذف من الاسم لعارض كالتعريف باللام أو الإضافة أو منعه من الصرف والتمكن.

ومن ألقاب الإعراب عنده (الوقف) بمعنى الجزم، وقد استعمله في جزم الأفعال الخمسة فقال: "رفعها بإثبات النون، ونصبها ووقفها بإسقاط النون"[٤]، واستعمل هذا اللقب كذلك مع المبني من الأفعال، فقال: "وتبع الوقف الجزم في افعلِيْ وافعلا وافعلوا"[٥].

وكان سيبويه قد استعمله في البناء خاصة فقال: "... النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف"[٦].

وقال: "والوقف قولهم اضرِبْ"[٧]، وقال: "الوقف فيها قولهم مَنْ، وهَلْ، وبَلْ، وقَدْ"[٨]، وقال: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة"[٩]، ولكنه لم يلتزم بهذا اللقب فاستعمله مع الأفعال المبنية والحروف.

الظواهر العربية وتعليلها

حرص الثمانيني على تعليل الظواهر النحوية بالعلل المختلفة، ومنها العلل الجدلية المنكرة عند أكثر النحاة، إذ لا طائل لها في صحة النطق، ولو كان اقتصر على العلل

---

(١) الفوائد ٦٨.
(٢) الفوائد ٦٧.
(٣) الفوائد ٧٤.
(٤) الفوائد ٥١٦.
(٥) الفوائد ٥١٦.
(٦) الكتاب ١/١٣.
(٧) الكتاب ١/١٧.
(٨) الكتاب ١/١٧.
(٩) الكتاب ١/١٥.

التعليمية لأتفق هذا مع نهج كتابه في التيسير والتقريب فضلاً عن كونه قد سلك سبيلاً في التعليل كذلك بغير العلل النحوية فاستعان بعلوم مختلفة كأصول النحو والفقه والمنطق والوضع، ولعل هذا متأت من حرصه على أن تبقى الصلة متينة بين النحو وهذه العلوم مع ما في ذلك أيضاً من دلالة على ثقافته ومعرفته بها، وهذه نصوص ملتقطة مما تناثر في كتابه مما يكشف عن سعة عنايته بالعلل في كتابه من أوله إلى آخره.

فمن أشكال تعليله بأصول العربية وسننها (**التعادُل، والاتّساع، والتقارض، والتقاص، وخلع الأدلة**)، وقد علل بها وإن لم يصرح بأسمائها جميعاً، وهو كثيراً ما كان يكرر العلة ويعيدها كلما اقتضى المقام ذلك، فقد قال: "والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره"(١)، وقال في موضع ثان: "والعرب تشبه الشيء بنقيضه كما تشبهه بنظيره"(٢)، وقال في موضع ثالث: "الشيء يحمل على نظيره كما يحمل على نقيضه"(٣)، وقال في موضع رابع: "الشيء يحمل على عكسه كما يحمل على نظيره"(٤)، ومن تعليله قوله: "التغيير يؤنس بالتغيير"(٥)، وقوله: "وحمل الشيء على اللفظ أقوى من حمله على المعنى"(٦).

ومن سنن العربية التي علل بها ظاهرة (**التعادل**)، ويقرب معناها عنده من الموازنة بين طرفي الكلمة أو الكلام، فقد قال: "وأما التعديل فلما كانت الياء والواو حرفين ثقيلين قرنتا بأخف الحركات وهي الفتحة لأن الخفيف مع الثقيل يعدله"(٧).

وقال في اختيار الكسرة في نون التثنية: "وأما التعديل فلما كانت الألف غاية في الخفة اختيرت معها حركة ثقيلة وهي الكسرة لأن الثقيل مع الخفيف يعدله"(٨).

ومن أصول العربية التي علل بها ظواهر الكلام (**خَلع الأدلّة**)، وضرب له أمثلة وإن لم يسمه باسمه، ومن ذلك قوله: "للتاء في نحو مسلمات دلالة الجمع والتأنيث،

---

(١) الفوائد ٦٧.
(٢) الفوائد ٥٨٣.
(٣) الفوائد ٨٣٧.
(٤) الفوائد ٥٠٩.
(٥) الفوائد ٤٧٢.
(٦) الفوائد ٣٦٨.
(٧) الفوائد ١٣٣.
(٨) الفوائد ١١٨.

وقال بعضهم: التاء للتأنيث والألف للجمع"[1]، ولعل من خلع الأدلة عنده جعل النون في التثنية والجمع عوضاً من الإعراب والتنوين[2]، ومما بناه على هذا الأصل عمل (لم) فهي تفعل الجزم بالمضارع وتنقل معناه إلى الماضي، وكذلك أدوات الشرط فهي تفعل الجزم وتدلّ على الشرط.

ومما علل به كذلك **التجوز والاتساع**، وهذه العلة تكاد تسبر غور الكلام من حيث تركيبه ومعناه حتى تصل بنا إلي سر تأليفه والنهج الذي بني عليه، ومن المسائل التي عللها الثمانيني به المفعول معه، فقد ذكر أن الأصل في الفعل اللازم أن يصل إلى المفعول بـ (مع) مثل ذهبَ زيدٌ معَ عَمرو، وهذا هو الأصل على ما ذكره، ثم توسعت العرب فحذفت (مع) من اللفظ وأقامت ما كان مضافاً إليه مقامها فانتصب انتصابها فجاء اللفظ: قمتُ زيداً، وذهب زيدُ عمراً، فلما ضعف أن يتعدى إلى المفعول طلبوا حرفاً ينوب عن (مع) في الاشتراك والاجتماع، فلم يجدوا إلا الواو فقيل: قمت وزيداً، واستوى الماءُ والخشبةَ، وذهب زيدٌ وعمراً[3]، وقال في باب المفعول فيه: "وكان مفعولاً على المجاز وسعة الكلام"[4]، وقال أيضاً: "وإن لم تكن (في) مقدرة معه سميته مفعولاً به مجازاً وسعة كأن الفعل وقع به"[5]، وكان قد ذكر مثل هذا كله وقال: "وهذا يكون مقبولاً على سعة الكلام ومجازه"[6].

وقال في باب إعمال (ظن وأخواتها) متوسطة بين مفعوليها: "فمن أعملها متوسطة اعتقد تقديمها في النية، وإنما وسطها في اللفظ توسّعاً وتجوّزاً"[7].

وقال في باب التمييز في تفسير نقل (تصبّب عَرَقِي) إلى (تَصبّبتُ عَرَقاً): "وإنما نقل الفعل عنه إلى غيره توسعاً وتجوزاً"[8].

ومن علل (**التقاصّ**) وهو حمل الشيء على غيره كحمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجرّ في باب جمع المؤنث السالم، وعلل

---

(1) الفوائد ١٤٧.
(2) الفوائد ١٢٩، ١٣٣، ١٣٨.
(3) الفوائد ٢٩٧.
(4) الفوائد ٢٩٣.
(5) الفوائد ٢٩٤.
(6) الفوائد ٢٩٠.
(7) الفوائد ٢٧٧.
(8) الفوائد ٣٠٩.

قلب الهمزة واواً في جمع صحراء وعمياء فقال: "فإن الواو المضمومة قد تحولت إلى الهمزة في (أُفِتَتْ، وأُجُوه) فلما أرادوا أن يغيروا الهمزة قلبوها إلى الواو ليكون اقتصاصاً"(١).

وعلل كثيراً من المسائل الصرفية بعلَّة اتباع الأسهل، كظاهرة قلب الهمزة، وقد فرق بين الأصلية في الكلمة والمنقلبة، فذكر أن الأصلية متمكنة فهي أبعد عن التغيير والقلب من غيرها، أما المنقلبة عن ياء الألحاق نحو همزة (علباء) فهي زائدة ليس لها عصمة الأصلية، فضلاً عن كونها أضعف في الثبات وأقرب إلى التغيير من الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة في نحو (كساء) وهذا من دقائق مسائل الصرف التي ذكرها فقد قال: "فإذا أرادوا التغيير فقلب الهمزة المنقلبة عن الالحاق أسهل من قلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة، وقلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة أسهل من قلب الهمزة الأصلية"(٢).

ومن نظائرها الصرفية الدقيقة ظاهرة التدرج في القلب، فقد قال في (بهراء): "إنهم قلبوا من الهمزة واواً فصارت (بهراو)، ثم قلبوا من الواو نوناً فصارت (بهران)، ولما نسبوا إليها قالوا (بهراني)، فهم لم يقلبوا من الهمزة نوناً لأول وهلة"(٣).

ومن ضروب تعليله (**مراعاة الظاهرة الصوتية**)، فأصل الإعراب عنده أن يكون بالحرف، وثمة لغات حافظت على هذه الظاهرة فقال أهلها -كما ذكر- هذا زَيْدُو، ومررت بزيدِيْ، ورأيت زيدَا، ثم أبدلت الحروف بالحركات(٤).

وعلل امتناع جعل الواو من حروف المضارعة لثقلها، ولئلا يدخل عليها واو العطف فيسمج اللفظ بهما ويجري مجرى نباح الكلب(٥).

وقال في الفعل المضارع: "وقد كانوا يبدلون من الواو تاءً كثيراً فأبدلوا منها ههنا التاء"(٦).

---

(١) الفوائد ١٥٠.
(٢) الفوائد ٧٥٧.
(٣) الفوائد ٧٥٦.
(٤) الفوائد ٨٠.
(٥) الفوائد ٥٤.
(٦) الفوائد ٤٩٠.

ومن تعليلاته بالظاهرة الصوتية قوله: "وإنما اعتبر النحويون الأصوات فوجدوا صوتاً أقوى من صوت، فسمَّوا الأقوى متحركاً سواء كانت حركته إعراباً أو بناءً، وسموا الأضعف ساكناً، سواء كان سكونه إعراباً أو بناءً، وهكذا إذا اعتبره من له حس صحيح وجده كما ذكرنا، ألا ترى أن قولنا (أوَ) أقوى من (أوْ)، و(لوْ) أضعف من (لوَ)[1]، وقوله عن حذف النون في (لعلي): "إنهم شبهوا اللام بالنون من (إني)"[2]، وقوله أيضاً عن علّة إسقاطها في (ليتي): "شبهوا (ليت) بـ (إنّ)، وقال: ؛وهذا رديء، لأن التاء لا مناسبة بينها وبين النون، لافي المخرج ولا في المقاربة"[3].

وعلل منع ضمّ الواو من جمع المذكر السالم في نحو (الزيدون) بالعلّة نفسها، فقال: "وإنما لم يجز أن تضم الواو في الرفع لأن الضمة من جنس الواو، فكأنه قد جمع بين واوين، وكأنه قد جمع بين أربع ضمات، لأنّ الواو بإزاء ضمتين من حيث كان الحرف أقوى من الحركات، وضمة قبل الواو، وضمة على الواو للرفع، والجمع بين أربع ضمّات مستثقل مكروه"[4]. وقد أعاد هذا التعليل في موضع آخر فقال: "فلو حركت بالضمّ لتوالى في الرفع أربع ضمات، ضمة قبل الواو، والواو بإزاء ضمتين، وضمة النون"[5]، وبمثله علل لحالة الجر أيضاً فقال: "ولم يجز أن يكسروا الياء لأن الكسرة من جنس الياء، فكأنه يكون قد جمع بين ياءين، ولأن الياء بإزاء كسرتين وقبلها كسرة فيكون قد والى بين أربع كسرات"[6].

ونحن نكاد نحس من هذا الاتجاه في التعليل مدى تأثره بنفحات شيخه ابن جني، كما في قوله عن الحركات وعلاقتها بحروف العلّة: "لأن الحروف نشأت من الحركات لما أشبعت كأنهم لما أشبعوا الضمة نشأت الواو، ولما أشبعوا الكسرة نشأت الياء، ولما أشبعوا الفتحة نشأت الألف، فلما كانت الحركات على هذا القول هي

---

(١) الفوائد ٥١.
(٢) الفوائد ٤١٣.
(٣) الفوائد ٤١٣.
(٤) الفوائد ١٣٢.
(٥) الفوائد ١٣٢.
(٦) الفوائد ١٣٢.

الأصل اختاروها للآحاد وهي الأصول"(١)، وقوله: "وقد كان بعض المتقدمين يسمي الكسرة ياءً صغيرةً، ويسمي الضمة واواً صغيرةً، ويسمي الفتحة ألفاً صغيرةً"(٢)، فجعل ههنا الحركات أصلاً، وقوله بأصلية الحركات يناقض قولاً سابقاً بأصلية الحروف حيث ذكر أنهم أخذوا منها الحركات"(٣).

ووجدناه يعلل بالخفة دخول التنوين على الكلمة، فقد قال: "إنما دخل التنوين الكلام علامة للأخف"، وقال أيضاً: "جعلوا دخول التنوين علامة لما يستخفون، وحذفه علامة لما يستثقلون"(٤).

وقد علل بمصطلحات (**الفقه**)، ومن أمثلته فيه قوله: "فأما الملك فطارئ علي الاختصاص، يدلّك على صحة هذا أن المملوك لابد أن يختص بمالكه، وأن الاختصاص يستغني عن الملك، فكل مملوك مختص، وليس كل مختص مملوكاً"(٥)، وقوله: "وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وفي فعله ثواب وليس في تركه عقاب فهو ندب كصلاة النافلة والصدقة التي ليست بواجبة"(٦)، وقوله: ؛والذي يدلّ على أن المنادى مخاطب أنه لو حلف بالطلاق ألا يكلم زيداً ثم ناداه لكان حانثاً بالإجماع"(٧).

وعلل كثيراً بمصطلحات (**علم الوضع**)، أؤ ما يسمّى بدلالة الألفاظ، فقال: "والنكرة تترتب فيكون بعضها أخص من بعض، وبعضها أعم من بعض، وإنما يقال في الشيئين هذا أخص من هذا إذا كان يصلح أن يدخل تحته، ويقال هذا أعمّ من هذا إذا كان يشتمل عليه وعلى غيره، وإذا أردت أن تعتبر الخصوص من العموم فانظر أيّ الشيئين يدخل في معني الآخر فسمّ الداخل أخصّ، والمدخول فيه أعمّ، كدخول

(١) الفوائد ١٠٢.
(٢) الفوائد ١٠٣.
(٣) الفوائد ٥٩.
(٤) الفوائد ٧٥.
(٥) الفوائد ٣٣٩.
(٦) الفوائد ١٠.
(٧) الفوائد٤٣٩.

(رجل في إنسان)، و(إنسان في جسم)، و(جسم في محدث)، و(محدث في شيء). ولك أن تعتبر الخاص والعام بطريقة أخرى فتنظر أي الشيئين ينقسم فتسمّي كل قسم من أقسامه أخص من جملته، وتسمّي المنقسم أعمّ من كل قسم من أقسامه. وأعم النكرات وأبهمها وأشيعها قولهم (شَيْءٌ)، لأنه يقع على المعدوم والموجود"[1]، وقال أيضاً: "و(جسم) أخص من (محدث)، لأن المحدث ينقسم إلى الجسم والعرض"[2].

وقال: "و(حيوان أخصّ من جسم) لأن الجسم ينقسم إلى الحيوان والجماد، ألا تراك تقول: كلّ حيوان جسم، وليس كل جسم حيواناً، و(إنسان أخصّ من حيوان) لأن الحيوان ينقسم إلى الإنسان وغير الإنسان، ألا تراك تقول كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنساناً و(رجل أخصّ من إنسان)، لأن الإنسان ينقسم إلى الرجل والمرأة، ألا تراك تقول: كلّ رجل إنسان، وليس كل إنسان رجلاً، و(كاتب أخصّ من رجل)، لأنّ الرجل ينقسم إلى كاتب وغير كاتب. وعلى ما بينت لك تعتبر النكرة كلما زدتها صفة ازدادت تخصيصاً، وقل عدد الذي تطلبه منهم"[3].

وعلل كثيراً بأسلرب (**المناطقة**) في استنتاج القضية من المحمول والموضوع، كقوله: "فهذا مثبت غيرُ واجب، وكلّ واجب مثبت، وليس كلّ مثبت واجباً"[4]، وقوله: "واعلم أن كل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، لأن القول يقع على المفيد وغير المفيد، والكلام لا يقع إلا على المفيد"[5].

وهو مع أسلوبه السهل وعباراته الواضحة، كان يميل كلما سنحت له الفرصة إلى الوقوف وقفات فجائية يدق فيها تعبيره لا غراقه في التعليل حتى ليكاد يغمض في الفهم ويستغلق في الإدراك.

ولم تخل بعض تعليلاته من ضعف، كتعليله في حمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف في قوله: "ولم يجز أن يتبع الجرّ الرفع، لأنّ الرفع أسبق منه في الرتبة، ولكن

---

(١) الفوائد ٣٩٣.

(٢) الفوائد ٣٩٣.

(٣) الفوائد ٣٩٣.

(٤) الفوائد ٦، ١٧٩.

(٥) الفوائد ٦.

تبع الجرّ النصب لمساواته له في النوعية"[١]، وهذا التعليل جدلي، وللسائل أن يقول فإن كان الرفع أسبق من الجر في الرتبة فكذلك النصب أسبق منه، ولو صح هذا لتقدم النصب على الجرّ وبهذا نقع في الدور، والدور باطل، ومع بطلانه كان الثمانيني يعلل به في قوله: "ولما تبع الجرّ النصبَ -يريد هذا في ما يمتنع صرفه- تبع النصبُ الجرَّ في التثنية وجمع السلامة"[٢]، وقوله: "ولما صار الفتح في النصب ينوب عن الجرّ ناب الكسر في جمع التأنيث عن الفتح"[٣].

وقد علل أبينة بعض الكلمات من الناحية اللغوية فقال في (هيهات): "إن الجرة في هيهات قد نايت عن الفتحة"[٤]، وفي هذا التقرير نظر، لأن أهل اللغة ذكروا في هيهات لغات منها كسر التاء وفتحها وضمها، فليست حركة فيها بأولى من حركة، وليست الفتحة فيها هي الأصل، وبهذا يبطل وجه الشبه بينهما وبين هيهات.

العامل والعلّة

من جهود الثمانيني المتميزة في الألقاب تفريقه بين العامل والعلّة وقد فرق بينهما كثيراً فكان يرى العلة ثابة والعامل متنقلاً له قوة الإعراب كما في قوله: "البناء يكون من علة تلزم ولا تفارق، لا عن عامل يزول وينتقل"[٥]، وقوله: "لما كانت الحركات والسكنات على ضربين: ضرب يحدث إعراباً عن عامل، ويبطل ببطلانه، ونوع يكون عن علّة، فهو كلزومها أسموا ما يحدث عن عامل إعراباً، وما يكون عن علة بناءً، ليفصل بينهما باختلاف الألقاب"[٦].

ذلك أن البناء -كما قال- حكم يجب عن علّة، والإعراب حكم يجب عن عامل ظاهر أو مقدر وهو يبطل ببطلانه[٧]. بخلاف العلة التي أوجبت البناء للمبني لكونها موجودة فيه بيد أن العامل لم يقوَ على إبطال العلة فيبطل حكمها[٨].

---

(١) الفوائد ٥١٥.
(٢) الفوائد ٧١.
(٣) الفوائد٥١٥.
(٤) الفوائد٥١٥.
(٥) الفوائد ٥٧.
(٦) الفوائد ٥٧.
(٧) الفوائد ٥٧.
(٨) الفوائد ٥٧.

وكان يرى (البناء) نفسه ظاهرة تلزم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل كما أنه لم يحدث بعامل[١].

وهذه النصوص التي تفرقت في كتابه عن العلّة والعامل فيها وأمثلتها ترينا المكانة التي احتلها العامل في تفكيره النحوي، فقد كان يقرر الأحكام بحسب قوة العامل وضعفه، فالفعل التام مثلاً أقوى في العمل من الناقص، لذا جاز أن يتقدم معموله عليه أو يتأخر أو يتوسط، وقد يستغني عن معموله. وليس ثمة مثل هذه الأحكام كلها للفعل الناقص، بيد أن هذا الفعل نفسه إن كان متصرفاً أقوى من الجامد، كما أنّ الحروف المشبهة بالجامد أضعف من الجامد، لذا ازدادت قيود إعمال (ما) و(لا) عن قيود عمل (ليس).

وقد وجدناه يلمح أحياناً إلى العلّة ولا يصرح بها كما فعل في إعمال أفعال القلوب وإلغائها، فعدّ علَةَ الإعمال تقدّم الفعل، وعلة الإلغاء تأخره، فإن توسط الفعل جاز فيه الإعمال والإهمال[٢]، وهذه الأحكام تلفتنا إلى سعة عنايته بالتعليل في تمثل الظواهر النحوية وتفسيرها على وجه ما سنعرضه من كلامه.

الشواهد

وقد ألمحنا في موضوع سابق إلى عددها من الآي ومن الشعر، فضلاً عن استشهاداته بالحديث الشريف، والأمثال والأقوال، مما رأيناه متداولاً في المصنفات النحوية، فالنحاة يكادون جميعاً يتابعون من تقدمهم في أمثلتهم التي يتناقلونها ولا يخرجون عنها إلا قليلاً، وقد كادوا يجعلون من الشاهد سمة للقاعدة حتى غدا بعضها عندهم لصيقاً بها، ولهذا ورد الاعتراض على النحاة لتقيدهم بشواهد محددة معينة، واحتج المعترض بأن الشاهد إن كان مفرداً فإنه لا يصحّ الاحتجاج به إلا على الشذوذ، وإن كان له ما يشابهه فأولى بتلك الأشباه أن تذكر لتعاضده، فالاقتصار على الشواهد المذكورة يشعر بانفرادها وشذوذها.

---

(١) الفوائد ٥٨.

(٢) الفوائد ٢٧٥.

وقد كان الثمانيني يورد الشاهد ويشير إلى ما فيه من اختلاف روايته، وهذه المخالفات على أصناف، منها الاختلاف في الحركات مما مرجعه إلى الإعراب، فقد ذكر رواية: "أفواه الأباريق" برفع المضاف ونصبه في أحد شواهده[١]، وروايته (ياعديّ) و(ياعَدِياً) بالرفع والنصب في شاهد آخر[٢].

ومنها الاختلاف في الكلمات، وهذا على ضربين: ضرب لا تأثير له في الاستشهاد وذلك من قبيل (خَمَر الطريق) و(وَعَر الطريق) في أحد الشواهد[٣].

وضرب يكون التغيير فيه مبطلاً للاستشهاد بالبيت مثل قول الشاعر:

كَرَرْتُ فَلَمْ أنكلْ عن الضربِ مسْمعا[٤]

فعلى هذه الرواية يكون المصدر المعرّف باللام (الضرب) نصب (مسمعاً)، وأما برواية (لحقت) بدلاً من (كررت) فيبطل الاستشهاد عى هذا النوع من النصب، ويكون (مسمعاً) مفعولاً للفعل (لحقت)، وفي هذا ما يكشف لنا عن أهمية التحري في رواية الشاهد والحاجة إليه في الدرس النحوي، ففي بعض الروايات استدلال على صنع النحاة بعض الشواهد بتغيير ألفاظها ليجعلوها شواهد عى القواعد المبنية عندهم.

وقد كان الثمانيني يخرج عن الصدد أحياناً، ويفيض القول في مالا يترتب عليه اختلاف في الحكم كقوله في قول الشاعر:

قَدْنِيَ مِنْ الـخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ

"يروى الخُبيبِينَ -بكسر الباء- فمن كسر الباء أراد الجمع، وعنى به عبد الله بن الزبير وشيعته، ومن رواه الخبيبَيْنِ بالتثنية عنى به عبد الله وأخاه مصعباً، وكان يكنى أبا خبيب لأنه كان له ولد يسمى خبيباً"[٥]، فما ذكره في هذا النص لا علاقة له بمحل الشاهد، وهو جواز ثبات النون وحذفها من (قَدْ)، فضلاً عن اهتمامه الذي لا يخفى

---

(١) الفوائد ٧٣٥.
(٢) الفوائد ٤٦٤.
(٣) الفوائد٤٥٢.
(٤) الفوائد ٧٣٣.
(٥) الفوائد ٤١٤.

بذكر الضرورات الشعرية الواقعة في متون شواهده الشعرية، فما ذكره منها عدد غير قليل، ولكنه كثيراً ما أشار إلى الضرورة بعينها بوصفها ظاهرة تقع في الشعر من غير أن يمثل لها بشاهد منه، ومن الضرورات التي ذكرها ما يقع في المنقوص من لغات كتسكين يائه أو إسقاطها، أو معاملته معاملة صحيحة. وكردّ علامة الرفع والجرّ في المنقوص، ومن ذلك قوله في الرفع:

تَراهُ وَقَدْ فاتَ الرُماةَ كأنّه أَمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخدّ أصْلَمُ[1]

ومنه في الجرّ:

لا بارَكَ اللّهُ في الغوانِيِ هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنّ مُطّلَبُ[2]

ومما ذكره إسكان الياء في (ثماني)[3]، وإضافة العدد إلى المئة، فلو قال قائل عنده ثلاثُ مئاتٍ، وثلاثُ مئينٍ لجاز، لأن الشاعر له أن يرد إلى أصل مهمل، وله أن يحمل على نظير مستعمل[4]، وهذان الملحظان هما من أصول النحاة في تقويم الضرورات الشعرية، والنظر فيها قبولاً أو رفضاً، ولسنا ههنا بصدد العرض الكامل أو المستوفي لكل الضرورات في مصنف الثمانيني، فهي مبثوثه وكثيرة فيه مقرونة بشواهدها أو عارية منها كما أسلفنا.

أما شواهده من الآي فقد كان يذكر ما في بعضها من وجوه القراءات، وقد يقدّم للقراء حجة ويبدي رأيه فيها، ويرجح بين تلك الوجوه، وربما ذكر من الأوجه الشاذة في القراءة ما لم نقف على قارئها، كقراءة: "قُلْ ياأيّها الكافِرينَ -بالنصب-"[5]، وربما ذكر الآية بقراءة غير قراءة الجمهور، ولم ينبه عليها، كقراءة: "ممّا خَطاياهم"[6]، وقراءة الجمهور بها: "مِمّا خطيئاتِهم"[7]، وقال في إعمال (إنما): "ولو قُرِئَ إنما وليَكُم اللّهُ، وإنّما اللّهَ، وإنما المسيحَ على هذا التأويل لكان جائزاً وهي زائدة"[8]. فلم نقف على من قرأ بهذه القراءة، وهذا يعني -في جملة ما يعنيه- سعة

---

(١) الفوائد ٩٢.
(٢) الفوائد ٩٢.
(٣) الفوائد ٦٥٣.
(٤) الفوائد ٦٥٦.
(٥) الفوائد ٤٥٧.
(٦) الفوائد ٣٩.
(٧) الآية ٢٥ / سورة نوح.
(٨) الفوائد ٤٢.

اطلاعه وحفظه لنصوص القراءات القرآنية على مختلف مستوياتها سبعية أو غير سبعية.

وكان حظ الحديث الشريف عنده قليلاً في الاستشهاد، إذ كان كغيره من النحاة في الموقف منه على الأغلب، وكثيراً ما احتج بأقوال وأمثال غير منسوبة إلى قائليها.

اللهجات

ويسميها اللغات أحياناً، وقد أورد منها الكثير وكان يغفل نسبتها إلى ذويها أحياناً، أو ينسبها فيذكر أنها لغة طيء أو بَلْعَنْبَر أو بَلْهُجَيْم أو بَلْحارث أو عُكَل أو سُلَيم أو أَزْدالسَراة، وغيرهم، من ذلك قوله في ما أنث بالتاء نحو شجرة وحجفة: "فطيّ تكتبها تاء في الوصل والوقف"[١]، وذكر أنّ سُلَيم يعملون (القول) عمل (الظن) على جميع متصرفاته نحو قولك: قُلْتُ زيداً منطلقاً، وقال: "وهذه اللغة ربما أدت إلى الخطأ، وعلى هذه اللغة يقرؤون: فلا يَحْزُنْكَ قولُهم أنا نَعْلَم ما يُسِرّونَ وما يُعْلِنون" يريد بها فتح همزة (إنّ) قال بعض العلماء هذا لحن، ولا تجوز الصلاة به[٢]، وقال في لام الجر: "وقد وقفت على لهجة قوم يفتحون لام الجرّ في لَزيدٍ" وصرح نسبتها في موضع آخر فقال: "وقد فتحها قوم وهم عكل"[٣]، وذكر عن أَزد السَراة أنهم يعوضون من التنوين في الرفع واواً وفي الجرّ ياءً وفي النصب ألفاً"[٤]، وقد اقتصر غيرهم على التعويض في النصب فقط كما هو معروف. وقال في إعراب المثنى بالألف كالمقصور: "وقد أقرّ بَلْعَنْبَرُ، وبَلْهُجَيْم وبَلْحَارِث الألف في النصب والجرّ".[٥]

وقد ذكر في كتابه لغة تميم كثيراً[٦]، وذكر لغات كثيرة غير منسوبة إلى ذويها صراحة، قال في حركة حرف المضارعة: "من العرب من يكسر حروف المضارعة إلا الياء[٧]، وقال: "وقد ضَمّ قومٌ من العرب –وهم قليل– أول مستقبل الخمسة والستة

---

(١) الفوائد ٦١٢.
(٢) الفوائد ٢٨٣.
(٣) الفوائد ٦٦.
(٤) الفوائد ٨١.
(٥) الفوائد ١٢٠.
(٦) الفوائد ٢٢٤، ٣١٥، ٦٧٢.
(٧) الفوائد ٧٤.

حملاً لها على الأربعة"[1]، ومما لم ينسبه لغة من كان يقف على المنون المنصوب بالسكون، وقد ذكرها بقوله: "وهذه لغة قليلة"[2].

وكان يُومئ من طرف خفي إلى التقليل من شأن بعض اللغات بتصغير مصطلحها، فقد قال في تثنية الأسماء الخمسة بالنقص: "وقد جاءت لغية عن بعض العرب في تثنية هذه الأسماء: هذان أبان"، وقال: "وهذان أَباكما، ورأيت أَبَيْنِ، ورأيتُ أَبيكما"[3].

وربما غضَّ من شأنها بأسلوب الحكاية العامّة التي تحقق علماً موثوقاً به، وذلك نحو قوله: "وقد حكي أن قوماً من العرب كانوا يقفون على المرفوع والمجرور من المنقوص بغير ياء، ويكتبون ياء أيضاً"[4].

وربما عظم اللغة بوصفها أنها الفصيحة، فقد قال في وجوب ملاصقة الفعل لنون التوكيد الواقع في جواب القسم نحو (لَنَسْفَعَنْ) "هذه هي اللغة الفصيحة، وقد رُوي في بعض اللغات إسقاط نون التوكيد وهو قليل"[5].

ومن اللغات التي تناولها بالنقد والردّ لغة (أكلوني البراغيث)، وقال: "هذا غلط من العرب من وجوه"، وفنّد المثل من حيث معناه ومبناه، فقال من جهة المعنى: "إن البرغوث لا يأكل وكان ينبغي أن يقول (قرص) بدل (أكل)، ومن جهة المبنى كان ينبغي أن يسند الفعل إلى النون أو المفردة فيقال: قرصتني، أو أكلتني، أو قرصنني، أو أكلنني، ولا يصح أن يقال قرصوني أو أكلوني، لأن هذا يختص بالعقلاء[6]. وكان الثمانيني قبل رده هذا قد ذكر أن هذه لغة مشهورة للعرب[7].

---

(1) الفوائد ٧٣.
(2) الفوائد ٨٢.
(3) الفوائد ١١٠.
(4) الفوائد ٩١.
(5) الفوائد ٧٠٣.
(6) الفوائد ١٨٤.
(7) الفوائد ١٨٣.

وكانت عنايته به أثراً من اثار نزعته التعليمية في كتابه من أوله إلى آخره، شأنها في هذا شأن ظاهرة التكرار التي كان يتوسل بها للتحفيظ أو لإقرار القواعد في الأذهان، ونريد بالخط: قواعد الإملاء، فقد تضمن كتابه مسائل كثيرة عني فيها بهذه القواعد ونثرها حيث تقضي الحاجة ذكرها هنا وهناك، فقال مثلاً عن رسم الألف في المقصور: "فإن قيل: فالكُتَّاب يكتبون مُعْطَى وحُبْلَى بالياء وأنتم تدعون أنها ألف فدلّوا على كونها ألفاً، قيل له إنما كتبها الكُتّاب بالياء لأن الألف إذا جاوزت ثلاثة أحرف ساغت فيها الإمالة، فلما حسنت فيها الإمالة كتبوها بالياء[١].

وعنده أن تاء (ذات) تكتب هاءً في الخط[٢]، وقد أشرنا في تحقيقنا إلى أن هذا من الوهم، إذ أن الصواب كتابتها بالتاء المجرورة لأن الوقف عليها بالتاء، والخط مبنى على الوقف.

وقال عن كتابة (إذن) الجوابية: "وإذن يكتبها البصريون بالألف عملت أو ألغيت، وكان الفراء إذا أعملها يكتبها بالألف، لأن بعملها تتميز عن (إذا)، وإذا ألغاها كتبها بالنون"[٣].

وألمح إلى اختلاف النحاة في مصطلح علامة التأنيث، فذكر أن ما أنث بالتاء نحو (طلحة) قد يقال فيه ما أنث بالهاء، واختلافهم في التسمية مبني عى اختلافهم في الوقف عليه، لأن طيئاً تنطقها تاءً في الوصل والوقف، وجمهور العرب كقريش وتميم يبدلون منها هاءً في الوقف[٤] فيقولون: شجره، وثمره. وقال: "فإن وجدت في كتبهم -يريد البصريين- يقولون ما أنث بالهاء فذلك مجاز لا حقيقة، وإنما حملوا هذه العبارة على الخط والوقف لا على الحقيقة"[٥].

---

(١) الفوائد ١٠٠.

(٢) الفوائد ١٠٥، وكذا وردت كتابتها بالتاء المربوطة في النسخ التي وقفنا عليها من كتابه.

(٣) الفوائد ٥٠٤.

(٤) الفوائد ٦١٣.

(٥) الفوائد ٦١٢.

ومن قضايا الخطّ التي عني بها في كتابه أحكام الوصل والفصل، ومنها أحكام كتابة (أنْ) المخففة من الثقيلة مع (لا) فقد قال: "ويجب أن تكتب في الخط (أن لا) لأن النون الآن لم تلها اللام فتدغم فيها... وينبغي أن تثبت النون في الخط فلا تدغم في الكلام، لأنها لم تَلها اللام في التقدير"[١]، وذكر في (أنْ) الناصبة إذا وليها (لا) كما في قوله تعالى: ﴿**وحَسِبوا ألا تكونَ فتنة**﴾[٢] أن من فتح النون من (تكون) فـ(أنْ) هي الناصبة للفعل، و(لا) ليست عوضاً عن شيء، ولا تظهر في الخط، ومن ضمّ النون فقرأ (وحسبوا أن لا تكونُ) فـ (أنْ) هي المخففة من الثقيلة، وتقديره: أنها لا تكون، و(لا) عوض، وينبغي أن تظهر النون في الخطّ[٣]، وكذلك قال في قوله تعالى: ﴿**أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لا يرجعُ إليهم قولاً**﴾[٤]. أن تقديره: أنه لا يرجعُ، فلما خففها وحذف اسمها وأولاها الفعل أدخل (لا) عوضاً.

آراؤه الخاصة

انفرد الثمانيني بآراء منها ما خالف فيه النحاة واللغويين، ومنها ما استدرك به عليهم، وهذا يدلّ على منزلته واجتهاده وثقته بعلمه وسعة اطلاعه، من ذلك أنه ذكر في (زكريا) خمس اللغات المعروفة، وزاد لغتين لم ترد في مصنفات اللغة وهما (زُكْرِيّ) على وزن (كرسي)، و(زُكْرِيْ) بسكون الكاف وتخفيف الياء[٥].

وذكر أن بعض النحويين يجيز تقديم الحال على الجار والمجرور، نحو: مررت راكباً بزيدٍ، وردّ عليه بقوله: ؛وهذا الذي ذكره ليس بصحيح"[٦].

ومن مخالفته للنحاة رده لغة (ثَمانَ عَشْرَةَ) -بفتح النون- قائلاً: "لا يبقى دليل على الياء المحذوفة"[٧]، وقد صرح ابن عصفور بعد ذلك بجواز هذه اللغة فأثبتها[٨].

وكان الثمانيني يردّ على بعض تعبيرات النحاة، فقد ردّ قولهم في (حمراء ألف تأنيث) بقوله: "واعلم أنهم يقولون في ألف حمراء وبابها ألفي تأنيث، وليستا

---

(١) الفوائد ٢٨٠.
(٢) الآية ٧١/سورة المائدة.
(٣) الفوائد ٢٧٩.
(٤) الآية ٨٩/سورة طه.
(٥) الفوائد ١٢١، ١٣٥، ١٣٦.
(٦) الفوائد ٣٠٤.
(٧) الفوائد ٦٥٣.
(٨) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٤.

جميعاً للتأنيث، ولكن الهمزة بدل عن ألف التأنيث، والألف التي قبلها زيدت للمدّ، ولكن العرب تُسمّي باسم الشيء إذا كان مجاوراً، فجاز أن يقال لهما ألفا التأنيث، فهذا من الاكتساب بالمجاورة"(١). وهو بهذا الرأي متابع لشيخه ابن جني في قوله: "وإنما صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التي قبلت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي هي كألف سَكْرَى، وعَطْشَى، فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قلبت همزة"(٢) رداً على قول سيبويه الذي ذكر أنهما للتأنيث في قوله: "واعلم أن الألفين لا تزادان أبداً إلا للتأنيث"(٣).

وقد ذهب الثمانيني في المعرف بالأداة إلى أنه باللام فقط، وأن الهمزة وصل زيدت عليه، فقال: "اعلم أنهم قد أدخلوا همزة الوصل على حرف واحد من حروف المعاني وهو لام التعريف"(٤)، وفي هذا الرأي مخالفة للخليل الذي كان يرى أن التعريف بهما جميعاً على ما حكاه عنه سيبويه، قال: "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كقَدْ"(٥)، ومن أوجه اختلافهما أن الثمانيني سماها همزة وصل، والخليل سماها ألفاً.

ومما ذهب إليه الثمانيني إجازته النصب في (يا أيها الجاهلُ ذو التنزي)(٦)، وكان سيبويه قد ذكر فيه الرفع فقط(٧).

ومما خالف الثمانيني فيه أيضاً وصف (اللهم) فقد أجاز الوصف به(٨)، ومنعه سيبويه(٩).

وانفرد الثمانيني بمسائل منها أنه أورد قراءة قوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الكافِرينَ**﴾ بالنصب(١٠)، وهذه قراءة لم يرد لها ذكر في كتب القراءات جميعاً.

---

(١) الفوائد ٦٢٧.
(٢) الخصائص ١/٢٠١.
(٣) الكتاب ٣/٢١٤.
(٤) الفوائد ٨٠٤.
(٥) الكتاب ٣/٣٢٤.
(٦) الفوائد ٤٥٨.
(٧) الكتاب ٢/١٩٢.
(٨) الفوائد ٤٦١.
(٩) الكتاب ٢/١٩٦.
(١٠) الفوائد ٤٥٧.

ومما انفرد بذكره عمن قبله جواز ضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي فذكر أن قوماً من العرب يضمونها[1]، وهذه المسألة لم يذكرها من قبله، وقد تتبعتها وبحثت عنها فإذا بالنحاة قد غفلوا عنها جميعاً ولم يقف عليها إلا أبو حيان الأندلسي الذي قال فيها: "وشذ ما روى اليماني من ضمّ الياء في قولك يُسْتَخْرِجُ وهو مبنيّ للفاعل".[2]

ومما استدرك به الثمانيني على بعض النحاة قوله في باب التعجب: "واعلم أن قوماً قد أدخلوا في باب التعجب (وهو أَفْعَلُ مِنْك)، و(هو أَفْعَلُ الناسِ)، وهذا غلط، وإنما للتعجب لفظان: ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ وهما فعلان".[3]

ومن دقائق ما رآه الثمانيني من سَنَن العرب في ما يجمع جمع تكسير أن الصفة كلما استقلت بمفردها واستعملت مجردة عن الموصوف قربت من الاسمية فيدخلها التكسير، وقال: "فإذا كثر استعمال الموصوف مع الصفة قلّ دخول التكسير فيها، وإذا قلّ استعمال الموصوف مع الصفة كثر إقامتها مقامه فقوي التكسير فيها، ألا تراهم لما قل أن يقولوا مررت برجلٍ عبدٍ، ومررت برجلٍ شَيْخٍ، وإنما كثر استعمالهم مررت بشيخ، ومررت بعبدٍ، فلهذا قالوا في جمع شَيْخ أشياخ وشيوخ وشيخان، وقالوا في جمع عَبْد أَعْبُد وعُبْدان وعَبيد وعِباد".[4]

ومما كشفه من دقائق الموازنة بين القلة والكثرة أ الجمع إذا دلّ على قلّة يعامل معاملة الجمع المؤنث، وإذا دلّ على الكثرة يعامل معاملة المفردة المؤنثة، وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿**منها أَربعةٌ حُرُم فلا تَظْلِموا فِيهِنَّ أنفسَكُم**﴾، فقال (منها) بالإفراد كناية عن الاثني عشر شهراً، وقال (فيهن) بالجمع كناية عن (أربعة حرم)، ثم قال: "وهذا الذي ذكرته هو الأفصح بالإجماع، فإن جاء خلاف هذا في الشعر فشاذ"[5]، وأمثال هذه الفوائد النافعة كثيرة في كتابه.

---

(١) الفوائد ٧٣.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٨٨.

(٣) الفوائد ٥٦١.

(٤) الفوائد ٦٩١.

(٥) الفوائد ١٩٠.

ومع حرص الثمانيني في تزكية أقواله والتثبت في حكمه فقد كان له من الأوهام ما كان ضرورياً ألا يخفى على مثله، من ذلك أنه ضعّف قراءة الجمهور ضم الطاء من (خُطُوات) فقال: "وأفصح القراءتين: ولا تَتَّبِعُوا خُطْوات الشَّيْطان -بسكون الطاء-"[١]، وقد علل تضعيفه لها بقوله: "فكان يلزمه أن يقلب الواو ياءً، لأن الألف والتاء في نية الانفصال من الكلمة، وإذا كان كذلك حصلت الواو طرفاً وقبلها ضمّة، وليس في أبنية العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة، وإذا أدّى قياس إلى هذا قلبوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء ليرجع إلى أمثلتهم".[٢]

ومن الوهم ما رآه في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُم في طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ﴾ فقد قال: "ولو قرئ (يَعْمَهُوا) لكان جواباً لشرط مقدر"[٣]، ولم ترد ثمة قراءة بالجزم.

وضعف قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ -بإسكان اللام-، ومن وهمه فيها أن أسندها إلى (قوم) كذا بصيغة التنكير، وكأنها ليست قراءة الجمهور التي درج عليها الناس في قراءة المصحف، وهذا أمر غريب منه[٤]، وإن كنا لنربأ به أن يتعرض إلى مثل هذا الكلام فيحكم بالضعف على قراءة يقرأ بها جمهور المسلمين.

ومن المفردات اللغوية التي أنكرها قولهم (جحا) وقد قال: "هذا معدول عن حاج، يقال: حجا بالمكان إذا أقام به إلا أنهم قدّموا الجيم على الحاء فوزنه عُفَل"[٥]، وصواب الأمر أن (حجا) و(جحا) بمعنى واحد، وقد ورد استعمالهما في لسان العرب.

ومما هو من التعليل الضعيف ما رآه من أن الأغلب في (منذ) أن تكون حرفاً لتمامها، فتمامها يدل على حرفيتها، وقال: "لأن الحذف في الحرف ضعيف

---

(١) الفوائد ٦٨٩.
(٢) الفوائد ٦٨٩.
(٣) الفوائد ٥٤٩.
(٤) الفوائد ٥٣٥، وتعليقنا عليه.
(٥) الفوائد ٦٣٠.

قليل"[١]، وقال عن (مذ): "الغالب عليها أن تكون اسماً للحذف الذي دخلها، وأصلها (منذ)، فلما أسقطوا النون سكنت الذال لزوال قوتها وتمكنها"[٢]. فههنا قد جعل (مذ) اسماً مأخوذة من (منذ) الحرفية، وفي هذا تعاند غير خافٍ.

ومن أوهامه مما هو تناقض وتعاند منعه اجتماع تعريفين على الاسم، وعلل مباشرة أداة النداء الاسم المعرفة في نحو (يا زَيْدُ) بأن التعريف بالعلمية بطل منه، ثم حدث فيه تعريف بالنداء والقصد[٣]، وبتعليله هذا لم يجتمع فيه تعريفان، فالتعريف بالعلمية باق فيه وإنما دخل التعريف بالنداء توكيداً، وبذلك جاز عنده الجمع بين التعريفين، ولما ورد المعرّف باللام منع أن تباشره أداة النداء لئلا يجتمع فيه تعريفان[٤]، فمنع ههنا ما أجازه هناك، وحمل ما جاء على ذلك على الاضطرار كما في قول الشاعر:

فيا الغلامانِ اللّذانِ فَرّا إياكُما أَنْ تُكسِبانا شرّا

وعلل قولهم (يا ألله) بأنه لما كثر استعمالهم لهذا الاسم خفّ على ألسنتهم فاستجازوا فيه مالم يستجيزوا في غيره[٥].

ومن تعليله في اجتماع النقيضين أن نون التثنية والجمع تقوم مقام التنوين في المفرد، وعلل إلحاق اللام في نحو (الرجلان) بأن النون إنما دخلت على النكرة عوضاً من الإعراب والتنوين، ثم طرأت الألف واللام فلم تقو على إسقاط النون لقوتها بالحركة، وإنما قويت اللام على إسقاط التنوين لضعفه وموته بالسكون"[٦].

وعلل فتح النون في جمع المذكر السالم بأنّ الياء ثقيلة فقرنت بأخف الحركات وهي الفتحة قال: "فلما كانت الياء والواو حرفين ثقيلين قرنتا بأخف الحركات وهي الفتحة"[٧] وهذا التعليل ينقض كسر النون في التثنية في نحو قولنا (مررتُ بِهذَيْنِ الرجُلَيْنِ) إذ اقترنت الكسرة ههنا مع الياء.

---

(١) الفوائد ٣٤٣.
(٢) الفوائد ٣٤٣.
(٣) الفوائد ٤٣٧.
(٤) الفوائد ٤٥٥.
(٥) الفوائد ٤٦٠.
(٦) الفوائد ١٢٦.
(٧) الفوائد ١٣١.

وهو مع ما أوتي من ملكة في تسهيل عباراته وتمكنه في الإفصاح عن مضمون كلامه لم يسلم في بعض أقواله من الغموض في تركيب عباراته ومن ذلك قوله في توجيه كسر (مُدِّ) في صيغة الأمر: "وقد قال قوم إنما حركوه بالكسر لأنّ الرفع والنصب يكونان إعراباً بتنوين وبغير تنوين، والجر لا يكون إعراباً إلا بتنوين، فحركوا الساكن بحركة يأمنون فيها الالتباس وهي الكسر.(١)

وقوله في بناء (حَيْثِ) -بالكسر-: "إن الرفع والنصب يكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين، والجرّ لا يكون إعراباً إلا بتنوين، فلما أرادوا أن يحركوا لالتقاء الساكنين اختاروا الكسر لأنه لما لم يكن معه تنوين لم يلتبس بالجرّ"(٢)، وقوله في بناء الحروف: "وأما الحروف فإنها مبنية كلّها وإنما بنيت على تقدير جزء من الفعل والاسم"(٣)، وقوله في إعراب الممدود فيمن خفف فيه الهمزة: "فإنه يقدر حركات الإعراب على الهمزة كما يقدرها على ألف المقصور".(٤)

ومن غامض كلامه قوله عن جمع التكسير: "ويكون للواحد منهما جمعان، وربما كان له أكثر من ذلك وهذا يختص بالثلاثة منهما، وما زاد على الثلاثة فليس له في التكسير إلا جمع واحد".(٥)

ومما ظاهره التناقض قوله في باب التمييز في نحو: "تفقأتُ شحماً، وتصببتُ عَرَقاً" قال: "ولا يجوز أن يتقدم المُمَيَّز في شيء مما تقدم" وقال: "لم يُجيزوا شحماً تفقأتُ"(٦)، وقد ذكر في موضع آخر أن قوماً أجازوا هذا التقديم قال: "وقد اختلفوا في هذا الباب في قولكَ عَرَقاً تصببتُ، ونفساً طِبْتَ، وقال قوم يجوز تقديم هذا، لأن الناصب به فعل وهو تصببت، وتفقأ، وضاق، وطاب"(٧) فأجاز هنا ما منعه هناك.

وربما ذكر في الباب ماليس منه، ففي باب الأسماء الخمسة أتى بـ (أولي) جمعاً لـ(ذي) وهذا وَهْمٌ، لأن (أولي) اسم جمع وليس بجمع لـ (ذي).

---

(١) الفوائد ٦٦.
(٢) الفوائد ٨٣٠.
(٣) الفوائد ٦٦.
(٤) الفوائد ١٠٢.
(٥) الفوائد ١٢٧.
(٦) الفوائد ٣٠٨.
(٧) الفوائد ٣٠٧.

وقد غفل عن مسائل أشرنا إلى بعضها في تعليقاتنا على كلامه، ففي تعداده المعارف غفل عن أحكام الاسم الموصول، وقال: "والمعرفة خمسة أقسام المضمر والعلم الخاص، والمبهم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة"(١)، وأراد بـ (المبهم) اسم الإشارة، وقد صرح به في مواضع من الكتاب.(٢)

وفي باب (لا) النافية المشبهة بـ (ليس) غفل عن (لات) المزيدة بالتاء، فإن لها في مصنفات النحو أحكاماً.

ومن أوهامه أنه نسب أبياتاً لغير قائليها، فنسب إلى جرير قولهم:

هُنّ الحرائرُ لا رباتُ أَخْمِرة(٣)

والقوم منهم من نسبه إلى الراعي النميري، ومنهم من نسبه إلى القتال الكلابي.

وفي قول الفرزدق في هجاء عمرو بن عفراء:

ولكنْ دِيافيّ أبوه وأُمُه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أَقارِبُهْ

قال: "هذا البيت للفرزدق يهجو به جريراً".(٤)

وقد يفند ما لا يراه ويردّ بالدليل والحجة الدامغة، أو يتلطف في الردّ كقوله: "وهذا ما لا يعتدّ به" أو "وهو شاذ" أو "لا يقاس عليه".

وأحياناً يقف من الأقوال موقف العائر بين الفريقين فيذكر الآراء في المسألة، لا ينحاز إلى رأي ولا يبدي للقارئ رأيه.

---

(١) الفوائد ٣٩٤.
(٢) الفوائد ٤١٦.
(٣) الفوائد ٢٦٤.
(٤) الفوائد ١٨٥.

الخاتمة

إن الأمثلة على المسائل التي عرضناها من (**الفوائد**) غَيضُ من فَيْض، وهي كثيرة فيه منبثة، وفيما ذكرناه ما يكفي أن يكون إضاءة على الكتاب وما حواه.

وإن ما جمع فيه (الثمانيني) من لغات، وما استشهد به من آيات وقراءات وأبيات وما ضمّنه من نقد وتمحيص وما علل به الكلام من علوم العربية لمما يحق أن ينال عناية العلماء والباحثين، وأن يُعدَّ مصدراً توثّقُ به قواعد العربية.

وفي الختام: فإن (**الفوائد والقواعد**) كتاب نافعٌ جليلُ القدر، و(**الثمانيني**) باحثٌ وثقة، وعالمٌ بالنحو واللغة رحمه الله تعالى.

تمّ التحريرُ والتحقيقُ -بحمد الله تَعالى ومنه- في العُشرِ الثاني من الثُلُث الثاني من السُدُس الثالث من النصف الأول من العُشُر الخامس من العقد الثاني من القرن الخامس من الألف الثاني من هجرة النبي المصطفى عليه الصلاةُ والسلام.

الموافق للعُشُر التاسع من الثُلُثِ الثاني من السُدُس الثاني من النصف الثاني من العُشُر الرابع من العقد العاشر من القرن العاشر من الألف الثاني من مولد المسيح عليه وعلى نبينا الصلاةُ والسلامُ.

الدكتور

عبد الوهاب محمود الكحلة

الموصل - العراق

كتاب

الفوائد والقواعد

(*) بسم الله الرحمن الرحيم

عَوْنك اللّهُمّ (١)

قال الشيخ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي رحمة الله عليه:

إعلم أنّ (**الكلمة**) عند أهل اللغة تقع على القليل والكثير، يدلّك على ذلك قولهم: (ذكر فلان في كلمته) يريدون (في: قصيدته أو رسالته أو خطبته)، وكلّ واحدة من هذه يشتمل على كلام طويل وجمل كثيرة.

وذكر آخرون[٢] في قوله تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الحُسنى على بني إسْرائيلَ**﴾[٣] قالوا: وتفسيرُ هذه الكلمة قولُه تعالى: ﴿**ونُريدُ أَنْ نمنَّ عَلى الذينَ استُضْعِفُوا في الأَرضِ ونَجعَلَهُم أئمَةً ونَجْعَلَهُم الوارثين، ونمكّن لَهُمْ في الأَرض ونُرِيَ فِرعَوْنَ وهامانَ وجنودَهُما مِنْهُم ماكانوا يَحْذَرون**﴾[٤].

ألا ترى أن الكلمة ههنا قد وقعت على فوائد جمّة، وجمل مختلفة وكلام طويل؟.

و(**الكلمة**) في مدارس النحويين تكون عبارة عن: (اسم) فقط، أو (فعل) فقط، أو (حرف) فقط. وتُجمع (الكلمةُ) على: الكَلِم والكَلِمات.

فأما (**الكَــلام**):

فقال قوم: هو مصدر (كَلَّمْتُ)، يقال: (كلّمته كلاماً) كما يقال: (سلّمت عليه سلاماً). فكما أنّ (السلام) مصدر (سلّمت)، كذلك (الكلام) مصدر (كلّمت).

(*) أ: ص١.

(١) ن: (وبه نستعين).

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٩ / ٣٠.

(٣) الآية ١٣٧ / سورة الأعراف.

(٤) الآيتان ٥، ٦ / سورة القصص.

وقال قوم: المصدر الحقيقي لهذا الفعل هو (التفعيل)، يقال: سَلَّم يُسَلِّم تسليماً، وكلَّم يُكلِّم تكليماً.

والتسليم والتكليم، هو المصدر في الحقيقة[1]، وجعلوا (السلام) اسماً للتسليم، و(الكلام) اسماً للتكليم، كما قالوا: سبّح يُسبّح تسبيحاً، وجعلوا (سبحان) اسماً للتسبيح. ولا يمتنع أن يُفيدَ اسمُ الشيء ما يفيده المسمّى.

فأما (**الكلام**) فهو عند أهل اللغة يقع على المفيد وغير المفيد، وأمّا عند النحويين، فلا يطلقونه إلا على (المفيد)، فإن أوقعوه على (غير المفيد) قيّدوه بصفة، فقالوا: (كلام مهمل)، و(كلام متروك)، و(كالم غير مستعمل)، و(كلام غير مفيد).

والذي يدلّ على أنّ الكلام في العرف يتناول (المفيد) قولُ سيبويه[2]: إنّ (قلت) وقعت في كلام العرب ليحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً، تقول: (قلت: زيدٌ منطلقٌ)[3].

فـ (زيدٌ مُنطلقٌ) في موضع نصب بـ (قلت)، و(قال عبدُ الله: خَرَجَ بكرٌ)، فـ(خرج بكر) في موضع نصب بـ (قال).

---

(١) لا يُعرَفُ الفرقُ بين المصدر واسم المصدر إلا بالتركيب فإنْ استُعمِل المصدرُ مع فعله قياساً فهو مصدر مثل، (نَبَتَ نباتاً). وإن استعمل مع غير فعله أطلق عليه اسم مصدر مثل (أنبته نباتاً) فـ (نباتاً) الأولى مصدر، والثانية اسم مصدر، ومثله (انطويت انطواء الخَضْب) و(تطويت انطواء الخضب) فـ (انطواء) الأولى مصدر، والثانية اسم مصدر.
ينظر: شرح الكافية – الرضي ١ / ٣، الكتاب ٢ / ٢٤٤، شرح المفصل – ابن يعيش ١ / ١١١.

(٢) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، نحوي، أديب، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، توفي عام ١٨٠هـ، من آثاره كتابه في النحو المشهور باسم: (الكتاب) معجم المؤلفين ٨ / ١٠.

(٣) الكتاب ١ / ١٢٢، ونص عبارته: (واعلَم أنّ "قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو: قلت زيدٌ منطلقٌ).

فقد رأيتَ الجمل محكيةً بعد القول وما تصرّف منه، والقولُ غير عامل في لفظها ولكنه يعمل في موضعها النصب وهذا أراد سيبويه أن (القول) لا يعمل في الجمل شيئاً، وإنّما هي محكية بعده وموضعها نصبٌ بالقول، وبيّن أنّ (الكلام) لا يكون إلا مفيداً في العرف والإطلاق، وقوله[1] (لا قولاً) يريد أنّ (قلت) تنصب قولاً، لأنه مصدرها، وتنصب كلّ ما جاز أن يكون وصفاً لمصدرها.

فإنْ ذكرت الموصوف والصفّة نصبتها، وإنْ ذكرت أحدهما نصبت، تقول إذا ذكرت الموصوف والصفة: (قلتُ قولاً حسناً، وقولاً قبيحاً، وقولاً طويلاً، وقولاً قصيراً).

وتعمل (قلت) في معاني الجمل وإنْ لم تعمل في ألفاظها، تقول: قلت كلاماً، وقلت شعراً، وقلت بيتاً من الشعر، وقلت أبياتاً من الشعر، وقلت قصيدةً، وخطبةً، وقلت رسالةً. وهذا كله يقع على جمل كثيرة، وكذلك لو ثنّيت المصدر أو جمعته لعمل فيه النصب تقول: (قلت قولين، وقلت أقوالاً).

واعلم أنّ كلَّ كلام قولٌ، وليس كلُّ قولٍ كلاماً، لأن (القول) يقع على المفيد وغير المفيد ‹والكلام لا يقع إلا على المفيد› فإنْ حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه نصبتها تقول: قلت حسناً، وقلت قبيحاً، وقلت طويلاً.

وإنْ ذكرت الموصوف وحده نصبته تقول: (قلت قولاً)، وتقول: (قال زيدُ: أحْمَدُ اللّهَ)، فـ(اللّهَ) منصوب بـ(أَحْمَدُ)، و(أحْمَدُ) وما بعده في موضع نصب بـ(قال)، وتقول: (قلت: اضرب زيداً) فـ(زيداً) منصوب بـ(اضربْ) و(اضربْ) وما بعده في موضع نصب بـ(قلت)[2].

فأما (الكَلِم والكَلمات) فلا تقع إلا على جمع، وقد يكون ذلك الجمع مفيداً أو غير مفيد، فإذا قلت: (قد قام زيدٌ)، فهذا يقال له: (كَلِمٌ، وكَلِمات)، لأنه اسم وفعل وحرف، وهذا جمع، ويقال له: (كلام) لأنه مفيد.

---

(١) أي: قول سيبويه المتقدّم.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٤٣.

فإنْ قلت (قَدْ قامَ وَثَبتَ) فهذا يقال له : (كلم وكلمات)، لأنه جمع، ولا يقال له (كلام) لأنه غير مفيد، فإذا قلت : (قام زيد) أو (عمرو منطلق)، فهذا يقال له : (كلام)، لأنه مفيد، ولا يقال له (كلم، ولا كلمات)، لأنه غير جمع.

فإن قلت (قامَ قَعَدَ) فهذا لا يقال له : كَلِم ولا كلمات، لأنه غيرُ جمع، ولا يقال له (كلام)، لأنه غير مفيد، ولكن يقال له في عُرف النّحويين : (كلامٌ مهملٌ) / فقد بان لك ما يقال له : (كلم وكلمات وكلام)، وما يقال له : (كَلِم وكلمات) ولا يقال له (كلام)، وما يقال له (كلام) ولا يقال له (كَلِم ولا كلمات)، وما لا يقال له (كلم ولا كلمات ولا كلام).

فأما قوله تعالى : ﴿ **يُريدون أَنْ يُبَدِّلوا كَلِمَ اللهِ** ﴾[1] و﴿ **كَلامَ اللهِ** ﴾ فكلاهما واحد . لأنّ (الكَلِم) هنا لا يكون إلا مفيداً، و(الكلام*) لا يكون إلا مفيداً ‹لأنه من كلام القديم سبحانه . وكلام القديم لا يكون إلا مفيداً›، وقد بيّنت أنّ (الكَلِم) يقع على المفيد كما يقع على غير المفيد .

ومعاني الكلام عشرةٌ : خبر، واستخبار، وشفاعة، ودُعاء، وافْعَلْ، ولا تفعلْ وعَرْض، وتَمَنٍّ، وتَرَجٍّ، وإباحة .

فأما (الخبر) : فقال قوم : هو ما احتمل الصدق والكذب، وقال قوم : هو ما دخله التصديق والتكذيب .

والخبر ينقسم إلى إثبات ونفي، فالنفي قولك : (ما فعل، وما يفعل، ولن يفعل، ولا يفعل، وليس زيداً قائماً)، وما عرى من هذه الحروف فهو إثبات .

والإثبات على ضربين : واجبٍ، وغيرِ واجب .

---

(١) الآية ١٥ / سورة الفتح، (كَلامَ اللهِ) هي قراءة الجمهور، و(كَلِمَ اللهِ) قرأ : حمزة، والكسائي، وخلف غيرهم، كتاب السبعة ٦٠٤، (معجم القراءات ٦ / ٢٠٦).

* أ : ص٢ .

فالواجبُ هو الماضي المثبت نحو: قام، وقعد، يقال له: وجب وثبت وكان وحصل ومضى وانقضى، وأما قولنا: يفعل، وسوف يفعل، وسيفعل، فهذا يقال له: مثبت، ولا يقال له واجب، فكلُّ واجبٍ مُثْبَتٌ، وليس كلُّ مثبت واجباً.

وأمّا (**التعجّبُ**)، و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(حَبَّذا)، فكله خبر، وهو واجب أيضاً.

وأمّا (**النّداء**) **فهو** خبر من وجه، وغير خبر من وجه آخر، لأنّك إذا قلت: (يا فُسَق أو يا فاسق) احتمل التصديق والتكذيب، لأنه بمنزلة قولك له: (أنت فاسق)، وإذا قلت: (يا زيدُ)، لم يكن هذا خبراً، لأنه لا يدخله التصديق والتكذيب.

وأما (**الترجّي**) **فقولك**: (عسى زيدٌ أَنْ يقومَ)، و(لعل عمراً جالسٌ)، لأنك تترجى هذا وتتوقعه وتشفق من ألا يكون.

وأما (**التمني**) فقولك: (ليت زيداً عندنا) وقالوا في قوله تعالى: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ من المؤمنين**﴾[1] إنّه تَمَنٍّ، كأنهم قالوا: ليت لنا رجعةً في الدنيا فنؤمن.

وأما (**الاستفهام**) فهو طلب الفهم، و(**الاستخبار**) طلب الخبر، و(**الاستعلام**) طلب العلم، فإذا وقع هذا ممّن لا يعلم قيل له: مستفهم، ومستخبر، ومستعلم، وإذا وقع ممن يعلم، قيل له: موبّخ، ومقرّر، ومبكّت.

وكل ما في القرآن مما يتعلق بالقديم ‹سبحانه› بلفظ الاستفهام فهو على هذه الوجوه يُتأوّل، كقوله تعالى: ﴿**وَما تِلْكَ بيمينِك**﴾[2] إنّما هو مقرر له، قال تعالى: ﴿**أَلَسْتُ بِربكُمْ**﴾[3] إنما يقررهم على الاعتراف بالربوبية، وقال تعالى: ﴿**كيفَ تكفُرون بالله وكُنتم أمواتاً فأحياكم**﴾[4] إنما يُوبّخُهم على كفرهم

---

(١) الآية ١٠٢ / سورة الشعراء، ينظر: الصفحة ٥٢٢.

(٢) الآية ١٧ / سورة طه، ينظر: الصفحة ٨١١.

(٣) الآية ١٧٢ / سورة الأعراف، وينظر: الصفحة ٨١١.

(٤) الآية ٢٨ / سورة البقرة، ينظر: الصفحة ٨١١

ويبحثهم على النظر في طريقة معرفته، وقال تعالى: ﴿أأنت قُلْتَ للناس اتّخذُوني وأُمي إلهَيْنِ مِنْ دونِ الله﴾[١]، إنما أراد أن يوبّخ قومَ عيسى ويكذبه فيما ادّعوه، لأنّ عيسى -عليه السلام- لم يقل ذلك.

وقال تعالى: ﴿ألم * تنزيلُ الكتاب لا ريبَ فيه من رب العالمين * أ يقولون افْتراه﴾[٢]، إنما وبّخهم على قولهم وبصرهم جهلهم ليرجعوا إلى المعرف به.

واعلم أنَّه قد يَردُ الخبر ويُراد به (الأمر)، قال الله تعالى: ﴿ولله على الناس حِجُّ البيتِ ‹من استطاع إليه سبيلاً›﴾[٣] وإنما معناه حُجّوا.

وقد يَردُ الخبرُ ويراد به (النَّهْيُ) قال تعالى: ﴿فلا رَفَثَ ولا فُسوقَ﴾[٤] معناه: لا تَرفُثوا ولا تَفْسُقوا.

وقد يرد الأَمر ويراد به الخبر، قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾[٥] أي: ما أسْمَعَهم وأَبْصَرهم، وقال تعالى: ﴿أبْصِرْ به وأَسْمِعْ﴾[٦] أي ما أبصره وأسمَعَهُ.

وقد يرد الأمر بلفظ الاستفهام، قال الله تعالي: ﴿فهل أنتم مُنْتَهون﴾[٧]، معناه (انْتَهُوا)، ألا ترى أنّ عمر -رضي الله عنه- لما سَمِعَ هذه الآية قال: (انتهينا انتهينا إنها تُذهب العقل والمال)[٨]، فلو لَمْ يعقل عن ربه الأمر لم يقُل هذا.

---

(١) الآية ١١٦ / سورة المائدة، ينظر: الصفحات ٨٠٩، ٨١١، ٨٣٢.

(٢) الآيات ١ - ٣ / سورة السجدة.

(٣) الآية ٩٧ / سورة آل عمران، وينظر: الصفحة ٣٧٢.

(٤) الآية ١٩٧ / سورة البقرة.

(٥) الآية ٣٨ / سورة مريم، وينظر: الصفحة ٥٥٦

(٦) الآية ٢٦ / سورة الكهف.

(٧) الآية ٩١ / سورة المائدة، وينظر: الصفحة ٥٥٥.

(٨) سنن أبي داود ٢ / ٢٩١.

وقد يَرِدُ الاستفهام ويرادُ به (الخبر)، قال جرير في مدح عبد الملك بن مروان: [وافر]

[١] أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايا   وأَندَى العالمينَ بُطون راحِ[١]

أي: أَنْتُم خيرُ من ركب المطايا، فقد تَرى هذه الأشياء لسعة اللغة كيف يقع بعضها موقع بعض، وتفهم أغراضها بالأدلّة والقرائن.

فأما المتخاطبان فيما بينهما فكلّ واحد منهما يعلم غرضَ صاحبه وقصدَه بالضرورة، لأنه ينظر إلى أسرار وجهه وإشاراته فيستدل على مقاصده، ولهذا إذا خاطب الواحدُ بصيراً وأعمى، كان البصيرُ أسرع إلى فهم غرضه من الأعمى لما يعانيه من إشاراته. فأما أغراضُ القديم سبحانه ومقاصدُه، فإنها لا تعلم في الدنيا إلا بالأدلّة لما لم يدن مشاهداً.

فأما (افْعَلْ)، فإذا كانت لمن هو مثلُك أو أعظم منك، وكذلك (لا تَفْعَلْ) سمّيت دعاءً ورغبةً ومسألةً، فإنْ طلب الطالبُ ممن هو أعلى منه لمن هو دونه سمّي شافعاً، والمطلوب منه مشفوعاً إليه، والمطلوب له مشفوعاً له، والشيءُ مشفوعاً فيه، وكلّ شافع هو داعٍ وسائلٌ وطالبٌ وراغبٌ، وكلّ مشفوع إليه فهو مدعوّ ومسؤول ومرغوب إليه.

وإذا كانت (لا تَفْعَلْ) لمن هو دونك سمّيت نهياً، ولا بدّ في النهي من ثلاثة أشياء وهي ناهٍ، ومنهيّ عنه، فإذا قلت لغلامك: (لا تذهبْ) فأنت ناهٍ، وغلامُك منهيّ، والذّهابُ منهيّ عنه.

وإذا قلت لمن هو دونك: (افعَلْ)، وكان الفعل لا يستحق بفعله ثواب، ولا بتركه عقاب فهو (مباح)، كقوله تعالى: ﴿فإذا قُضِيَتِ الصّلاةُ فانْتَشِروا﴾[١]

(١) ديوانه ٩٨، المقتضب ٣/٢٩٢، شرح المفصل - ابن يعيش ٨/١٢٣، الخزانة ١١/٢٦٧، وينظر: الصفحات ٥٨٨، ٨١٢.

﴿ وإذا حَلَلْتُم فاصْطادوا ﴾[2] فإذا قُضيت الصلاةُ إن شاؤوا انتشروا، وإن شاؤوا لم ينتشروا، وإذا حلّوا فإن شاؤوا اصطادوا، وإن شاؤوا لم يصيدوا.

وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وكان في الفعل[*] ثواب وفي تركه عقاب فهو أمر (واجِبٌ) كقوله تعالى: ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾[3].

وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وفي فعله ثواب وليس في تركه عقاب فهو (نَدْبٌ) كصلاة النافلة، والصدقة التي ليست بواجبة، ولا بد في الأمر من ثلاثة أشياء، وهي آمر، ومأمور، ومأمور به، فإذا قلت لمن هو دونك: (قُمْ) فأنت آمِر، وذاك مأمور، والقيام مأمور به.

وإذا قلت لمن هو دونك: (افْعَلْ) وكان الفعل مكروهاً سمّي تهديداً ووعيداً، كقوله: ﴿ اعْملوا ما شِئْتُم ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ واستَفْزِزْ مَن استطعتَ منْهُم بصَوْتك وأَجلِبْ عليهم بخَيْلِك ورَجِلِك وشارِكهُم في الأمْوالِ والأَوْلادِ وعِدْهُم ﴾[5].

وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وأردت أَنْ تبين نقصه وعجزه سميت (تحدّياً) كقوله تعالى: ﴿ فأتُوا بِسورةٍ مِنْ مِثْلِه ﴾[6] ﴿ فأتوا بعشر سُوَرٍ مثلِه مُفْتَرياتٍ ﴾[7]، وعلى هذا تأولوا قوله تعالى: ﴿ أنبئوني بأسماءِ هؤلاءِ ﴾[8].

والأقسامُ التي يتألف منها الكلامُ المفيدُ وغير المفيد ثلاثة، يقال لكل واحد منها جزء ومفرد وكلمة، فقد اتفقت ثلاثتها في هذه العبارات الثلاثة، ولكل واحد منها لقب لا يشاركه فيه غيره، فالأول لقبه اسمٌ، والثاني فعلٌ، والثالث حرفٌ، والأول هو المقدّم في الرتبة، لأنه الأَصل لها من حيث استغني عن الفعل

---

(1) الآية 10 / سورة الجمعة.
(2) الآية 2 / سورة المائدة.
(*) أ: ص3.
(3) الآية 43 / سورة البقرة.
(4) الآية 40 / سورة فصلت.
(5) الآية 64 / سورة الإسراء.
(6) الآية 23 / سورة البقرة.
(7) الآية 13 / سورة هود.
(8) الآية 31 / سورة البقرة.

والحرف ولما استغنى عنهما علا عليهما وسما، فلقب (اسماً)، والثاني فرع على الاسم، لأنه يفتقر إلى تقدمه، ولما أخرج من العدم إلى الوجود لقب (فعلاً)، والثالث هو الحرف، وإنما أُخّر، لأنه جاء لمعنىً في الإسم أو في الفعل تقول: (رَجُلٌ) ثم تقول (الرَجُلُ)، فالحرف قد جاء في الاسم وهو التعريف، وتقول: (ضَرَبَ) فهذا على وجود الضرب في زمان ماضٍ، فإذا قلت (يَضْرِبُ) دلّ على وجود ضَرْبٍ في زمان مستقبل، فهو مفتقر إلى تقدمها، فلما صار فرعاً عليهما تأخر، وإنّما لقب (حرفاً)، لأنه أُخّر، وآخر كلّ شيء حرفٌ، وإن كانوا يُسمّون الاسم في بعض المواضع حرفاً فهو مجاز وليس بحقيقة.

وكما انفرد كلّ قسم من هذه الأقسام بلقب تميّز عن غيره، فهو أيضاً يتميّز بعلامات يصحّ دخولها عليه ويمتنع دخولها على غيره.

و(**الاسم**) إنما هو عبارة عن المسمى ‹هذا مذهب النحويين، وقال قوم هو المسمّى، ولو كان الأمر على هذا لكان الإنسان إذا قال (نارٌ) احترق فوه، وإذا قال (ماءٌ) روي، وإذا قال (طعامٌ) شبع، والأمر بخلاف ذلك، فصحّ أنه عبارة عن المسمى›، فكل ما عبّرت به عن قديم أو مُحْدَث فهو اسم، وكل ما عبّرت به عن ملموس أو مشموم أو مذوق أو مرئي فهو اسم. والزمانُ وكلّ ما يعبّر به عنه فهو اسم. والمكانُ وكلّ ما يعبّر به عنه فهو اسم. والجهاتُ وما يعبّر عنها فهو اسم. وكل ما يتعجب منه، أو وُصِفَ أو نُودِي، أو أُنّث، أو ذُكّر، أو مُدّ، أو فهو اسم. وكلّ ما صحّ فيه التعريف والتنكير فهو اسم، كقولهم: صَهْ، ومَهْ، وصَهٍ، ومَهٍ، فإذا أثبتوا التنوين كان نكرة، وإذا حذفوه كان معرفة، ويدلّ على كون هذه الأصوات أسماءً صحة تعريفها مرّة، وتنكيرها أخرى.

والاسم قد يكون موحداً ومثنى ومجموعاً، وكلّ ما صحّ دخول حرف الجرّ عليه فهو اسم، وكل ما جاز أن تضيفه إلى ما بعده فهو اسم، نحو قولك: (غلام زيد)، فـ(الغلام) مضاف إلى (زيد)، و(زيد) مضاف إليه (الغلام)، وكلّ ما أضفت إليه ما قبله فهو اسم، نحو قولك: (رأس غلام)، و(ثوب غلام).

وكل ما حسن فيه (الألف واللام) التي للتعريف فهو اسم، نحو (الرجل) و(الغلام)، وللألف واللام أقسام قد بينتها في باب المبهمات[1].

وكلّ ما حَسُنَ فيه الجرّ فهو اسم، وكل ما حَسُن فيه التنوين فهو اسم، وإنما أريد بالتنوين ‹التنوين› الذي نتبعه الجرّ نحو (بزيدٍ) و(برجلٍ).

والتنوين يدخل الكلام على خمسة أقسام[2]:

قِسم يدخل على المعرفة والنكرة، وهو الذي نتبعه الجرّ نحو: (أخذت من عمروٍ) و(مررتُ بغلامٍ).

وقسم يختص بالدخول على النكرة ليفصل بينها وبين المعرفة، وهذا يكون في الأصوات وأسماء الأفعال.

تقول: (صاح الغراب غاقِ غاقٍ)، فالأول معرفة، لأنه غير منون، والثاني نكرة، لأنه منون.

وتقول: (صَهْ) بمعنى: اسكت، و(مَهْ) بمعنى: كفّ، فهذا معرفه، لأنه غير منون.

وتقول (صَهٍ، ومَهٍ) فهذا نكرة، لأنه منون.

وتقول (هَيْهاتَ وهَيْهاتِ) بمعنى بعد، فهذا معرفة، لأنه غير منون، (وهيهاتٍ وهيهاتاً)، فهذا نكرة، لأنه منون.

وتقول (أفّ) بمعنى (أتضجّرُ)، فهذا معرفة، لأنه غيو منون، و(أفٍ) فهذا نكرة، لأنه منون.

وتقول (إيهِ) بمعنى (زِدْ)، فهذا معرفة، لأنه غير منون و(إيْهٍ)، فهذا نكرة لأنه منون.

وتقول (إيهَ) بمعنى اقطع، فهذا معرفة و(إيهاً) فهذا نكرة لأنه منون.

وعلى ما بينت لك، الأصوات كلها، إذا لم تنونها كانت معارف، ودلت على شيء مخصوص، وإذا نونتها كانت مبهمة، ودلت على شيء مبهم.

---

(١) سيرد ذكره في الصفحات ٤٣٥، ٧١٧، ٧١٩.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٩٧.

والقسم الثالث أن يدخل التنوين في جمع التأنيث، نحو: هندات ومسلمات فإذا سميت بهذا الجمع شيئاً صار علما بالتسمية، وأثبت التنوين فيه على طريق الحكاية، تقول، إذا سمّيت بـ (هِنْدات) رجلاً: جاء هِنْداتٌ، ورأيتُ هِنْداتٍ، ومررتُ بهندات، وأبقيت فيه التنوين على طريق الحكاَية. وفي التنزيل ﴿ **فإذا أَفَضْتُم مِنْ عرفاتٍ** ﴾[1] أبقى فيه التنوين على طريق الحكاية * وكان ينبغي أن يسقط التنوين، لأنه لا ينصرف من حيث اجتمع فيه التعريف والتأنيث[2].

والقسم الرابع: أن يدخل التنوين على الأسماء المبنيات في ضرورة الشعر، كما قال الشاعر[3]: [رجز]

[٢] **يا أبتا علّكَ أوْ عَساكا**

والقسم الخامس: أن يدخل التنوين مع الألف واللام، وفيما لا ينصرف، وعلى الفعل، كل هذا تفعله الشعراء للضرورة.

فمثال دخوله على الفعل، قولُ العجاج[4]: [رجز]

[٣] **ما هاجَ أحزاناً وشَجْواً قد شَجاً** **مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيّ أَنْهَجاً**

ومثال اجتماعه مع الألف واللام قول جرير[5]: [وافر]

[٤] ------------ **سُقِيتِ الغَيْثَ أيّتها الخيامٌ**

---

(١) الآية ١٩٨ /سورة البقرة.

* أ: ص٤.

(٢) للنحاة أقوال مختلفة في حكم إعرابها، قال الزمخشري: (إنّما نُوّنَ وكُسرَ لأنه منصرف) وله في تفسير الكشاف ١ /٢٤٥ كلامٌ طويلٌ، وينظر: روح المعاني ١ /٣٩٢.

(٣) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٨١، الكتاب ٢ /٣٧٥، ٤ /٢٠٧، شرح المفصل - ابن يعيش ٢ /١٢، و٣ /١٢٠، و٧ /١٣٢، الخزانة ٥ /٣٦٢، وقد رسمت الكلمة (عَساكَنْ) بالنون في الكتاب، وكذلك ما وليها من الشواهد، وربما رسمت بالتنوين في غيره.

(٤) ديوان العجاج ٣٤٨، الكتاب ٤ /٢٠٧، الخصائص ١ /١٧١.

(٥) وصدر البيت: متى كان الخيام بذي طُلوح.

الديوان ٢٧٨، الكتاب ٤ /٢٠٦، ضرورة الشعر ٣٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ /١٢٥، هذا وقد جاء رسمها في الكتاب (الخيامو) وهو وَهمٌ وصوابُه (الخيامُنْ) بنون بعد الميم لتكون على نسق الشواهد المتقدمة.

وقال الآخر[1]: [رجز]

[٥] يا صاحِ ما هاجَ العيونَ الذُّرَّفا

وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿**وتظنون بالله الظنونا**﴾[2]، و﴿**الرسولا**﴾[3]، ﴿**السبيلا**﴾[4]، وإنما أصله: الظنوناً، والرسولاً، والسبيلاً[5].

ومثال دخوله على ما لا ينصرف قراءة بعضهم: ﴿**سلاسلاً**﴾[6]، و﴿**قواريراً**﴾[7].

واعلم أنّ الاسم يكون عبارة (عن جثة وعن حدث)، فمثال الجُثة (زَيْد وعَمْرو وجَعْفر). والجُثّة: هو الاسم خاصة، وما عداه فهو حَدَث، نحو: إكرام وإحسان وضَرْب وأَكْل وسَواد وبَياض.

والاسم يكون (**مشتقاً وغير مشتقٍّ**) فغير المشتق نحو (إبراهيم، وزيد، وجعفر)، والمشتقّ نحو: (ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم، وقاتل ومقتول، وذاكر ومذكور، ونائم، وقاعد، وساكت، ومكرِم ومكرَم، ومستخرِج ومستخرَج، ومنطلِق، ومغتسِل)، وما أشبه ذلك.

والاسم قد يكون (**منصرفاً وغير منصرف**) [فالمنصرف] نحو زيد وعمرو، وغير المنصرف نحو: أسْوَد وأبْيَض.

---

(١) هو العجاج: الديوان ٤٨٨، الكتاب ٤ /٢٠٧، وفيه (الذُّرَّفَنْ) بالنون.

(٢) الآية ١٠ /سورة الأحزاب.

(٣) الآية ٦٦ /سورة الأحزاب.

(٤) الآية ٦٧ /سورة الأحزاب.

(٥) الفواصل الثلاث بالألف من غير تنوين وصلاً ووقفاً قراءة الجمهور، وأما المصنف فلم يبين وجه القراءة فيها، وإنما أفاد أن الألف عوض عن التنوين، ويفهم من كلامه أنّ القراءة في الوصل بالتنوين على الأصل، وينظر كتاب السبعة ٥١٩: معجم القراءات ٥ /١١٣.

(٦) الآية ٤ /سورة الإنسان ﴿سلاسلا﴾ من غير تنوين، وصلاً ووقفاً قراءة الجمهور.

(٧) الآية ١٥ /سورة الإنسان ﴿قواريرا﴾ من غير تنوين وصلاً قراءة الجمهور وعلى هذا فالألف رسمت زيادة في الخط، وقرأ ابن كثير بالتنوين فيهما وصلاً، وبالألف وقفاً عوضاً عن التنوين، ينظر كتاب السبعة ٦٦٣، إعراب القرآن ـ النحاس ٣ /٥٧٣، معجم القراءات ٨ /١٩.

والاسم ما أخبر به وعنه، وحدّث به وعنه، وأسند به وأسندَ إليه، ويخبر عن الاسم بشيئين: باسم وفعل، فإذا أخبرت عنه بفعل قدمته عليه قلت: (قام زيد) فـ(قام) خبر عن (زيد) وحديث عن زيد ومسند إلى (زيد)، وإنما تقدم على (زيد)، لأنه فعل، وكذلك (يخرج عمرو).

وإذا أخبرت عن الاسم باسم أخرّت الخبر فقلت (عمرو خارج)، فـ(خارج) خبر عن (عمرو) وحديث عنه ومسند إليه، فإذا قلت: (زيدٌ أخوك) فـ(الأخ) خبر عن (زيد) وحديث عنه ومسند إليه، و(زيد) مخبر عنه بالأخ، ومحدث عنه بالأخ ومسند إليه الأخ، فإن قلت: (أخوك زيد) صار (الأخ) مخبراً عنه بـ(زيد) ومحدثاً عنه بزيد، ومسنداً إليه زيد، و(زيد) خبر عن (الأخ) وحديث عنه ومسند إليه.

واعلم أنَ الاسم قد يكون (**مفرداً، ويكون مضافاً**)، فالمفرد نحو (رجل، وفرس، وزيد، وعمرو)، والمضاف، نحو: (عبد الله، وعبد الملك).

واعلم أنّ المتضايفين يدل كلّ واحد منهما على معنى لا يدلّ عليه الآخر، فإذا قلت: (عبد الله)، فـ(عبد) يدل على المرقوق المملوك، و(الله) تعالى يدلّ على المالك، وهذه الدلالة شاملة لهما منفردين ومتضايقين، فإن سميت بمجموعهما مسمى دلّ مجموعهما عى معنى ثالث لا يدل عليه كلّ واحد منهما إذا انفرد.

واعلم أنّ الاسم [العلم] قد يكون (عاملاً ومعمولاً فيه)، فأما أن يكون (فعلاً وفاعلاً) أو (مبتدأ وخبراً)، أو (جاراً ومجروراً)، أو (ناصباً ومنصوباً). مثال تسميتهم بـ(الفعل والفاعل) قولهم: (بَرَقَ نَحْرُهُ) و(شابَ قَرناها) فهذا محكيّ في الإعراب تقول: (هذا شابَ قرناها، ورأيتُ شابَ قرناها، ومررتُ بشابَ قرناها) و(هذا بَرَقَ نَحْرَه، ورأيت برقَ نَحْرُه، ومررت ببرقَ نحرُه).

ومثال تسميتهم بـ(الفعل والفاعل والمفعول): (ذرّا حبّاً) و(تأبّطَ شرّاً) فـ(ذرّا) فعل، وفيه فاعل مضمر، وكذلك في (تأبط شرّا)، تقول: (هذا ذرّا حبّاً، وتأبط شرّا، ورأيت ذرّا حبّاً، وتأبط شرّا، ومررت بذرّا حبّاً وتأبط شرّاً).

وإذا سمّيت بـ (مبتدأ وخبر) قلت : (هذا زيدٌ منطلقٌ، ورأيت زيدٌ منطل
ومررتُ بزيدٌ منطلقٌ) .

وتقول إذا سمّيت بالجار والمجرور : (هذا بزيدٍ، ورأيت بزيدٍ، ومررت بزيد
وكذلك تقول : ٠قرأتُ : القارعةُ والعصرِ)، ولو سمّيت به قلت : (هذا والعص
ورأيتُ والعصرِ، ومررت بوالعصرِ) .

ولو سمّيت بـ (الناصب والمنصوب) قلت : (هذا إنّ زيداً، ولقيت إنّ [زيد
ومررت بأنّ زيداً) .

واختلف الناس في **حدّ الاسم** :

فقال قوم : حدّ الاسم ما أفاد مع ‹اسم› مثله على وجه من الوجوه .

وقال قوم : حدّ الاسم ما استحق التنوين في أول وضعه .

فإذا عورضوا بالأسماء المبينة قالوا : إنما بنيت هذه الأسماء لمشابهة الحروف
ولو نزعنا منها شبه الحروف لعاد إليها التنوين .

وقال قوم[١] : (كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مجرد من زمان
مخصوص فهي اسم)، وإنما قال : (كلّ كلمةٍ) تحرزاً من الصوت، كصرير الباب
وصوت الطَسْتِ، وأصوات البهائم، وما أشبه ذلك .

وقال : (دلّت على معنى في نفسها) تحرزاً من الحرف، لأنه يدلّ على معنىً في غيره .

وقال : (مجرّد من زمان مخصوص) تحرزاً من الفعل، وليدخل المصادر في
حد الأسماء، لأن المصدر يدلّ على زمان مبهم .

وقد اعترضوا على هذا الحدّ بقولهم : (خُفُوقُ النَّجْمِ) لأنه يدل على الوقت .
وعلى (الخَفَقان)، فهذا قد دلّ على شيئين، واعترضوا أيضاً بـ (مَضْرِب

---

(١) شرح كتاب سيبويه ـ السيرافي ١ /٥٣، وقال الزجاجي في (الإيضاح ٤٩)، وأما سيبويه فلم
يحدّ الاسم حدّاً بفصله عن غيره، ولكن مثله فقال : والاسم رجل وفرس .

الشَّوْلِ)(١)، وهذا يدلّ(*) على الضراب، وعلى الوقت، واعترضوا أيضاً بـ(مَنْ)، لأنه في الشرط يدل على الاسم وعلى الشرط، وفي الاستفهام يدلّ على الاسم وعلى الاستفهام، وهذا يبطل الحدّ ‹لأن الحدّ› (ما دلّ على مسمى) فقط، فإذا دلّ على المسمى ومعنى آخر، فقد بطل أن يكون حدّاً.

والجواب عن (مَنْ) أنها إنما دلّت على الشرط لتضمنها معنى حرفه، ولو نزعنا عنها التضمن لم تدل إلا على المسمّى فقط، ودلّت على الاستفهام، لتضمنها معنى حرف الاستفهام، ولو أبطلنا هذا التضمن منها لم تدل إلا على المسمّى فقط، فقد بان لك أنّ هذا الاعتراض ليس بصحيح.

وأما الجواب عن (مَضْرب الشَوْل)، فإنما دلّ على معنيين من وجهين لا من وجه واحد، وكذلك (مَنْ) دلّت على معنيين من وجهين، وإنما يكون طعناً في الحدّ، إذا دلّ على معنيين من وجهٍ واحدٍ، وهذا لا يوجد مثله في اللغة.

فأما (مَضْرِبُ الشَوْلِ) فإنما دلّ على الضرب، لأنه مشتق من لفظه ودلّ على الزمان بوضع العرب له دليلاً عليه، ونحن إنما نراعي الوضع لا نراعي المشتق عليه.

وكذلك (خُفوقُ النَجْم) دلّ على الزمان بوضع العرب له دليلاً على ذلك، ودلّ على الخفقان، لأنه مشتق منه، ونحن لا نراعي المشتق منه، فصار هذا مثل قولنا: (ضارب)، لأنه يدل على الضرب من حيث اشتق منه، ويدلّ على المضروب، لأنه يقتضيه، والعرب لم تضعه ليدلّ على هذين، ولا على أحدهما، وإنما وضعته ليدلّ على من أحدث الضرب فقط، فينبغي أن يراعى في الحد الأوضاع، لا ما يقتضيه ولا ما يشتق منه.

واعلم أنّ الاسم على ضربين: (**اسم يدل على المسمّى فقط**)، ولا يدل على معنى في المسمّى، نحو: (زيد وجعفر) وما أشبه ذلك، وهذا يقال له (لقب).

---

(١) قوله (مضرب الشَوْلِ) جمع شائلة وهي الناقة تضرب بذنبها فرجها فتعزّ نفسها فلا يقدر على حلبها (اللسان / ضرب، شول).

(*) أ: ص٥.

(**واسم يدلّ على المسمّى وعلى معنى فيه**) وهذا يقال له (صفة)، نحو (أسْوَد وأبيض، وطويل وقصير، وحَسَن وقبيح)، ألا ترى أن (أسْوَد) يدلّ على المسمّى ووجود سواد فيه، و(طويل) يدلّ على المسمّى ووجود طول فيه .

وحدّ (**اللقب**) ما جاز تغييره وتبديله، واللغة على ما هي عليه، فلو غيّرت (زيداً) وجعلت بدله (سعيداً) لكان جائزاً، ولو غيّرت (جعفراً) وجعلت بدله (عمراً) لكان جائزاً في اللغة، ولم تكن كاذباً، ولو وصفت (طويلاً) بأنه قصير، لكان هذا نقضاً للغة، ولو وصفت (قصيراً) بأنه طويل، أو (أسود) بأنه أبيض، لكان هذا نقضاً للغة وكان كذباً، فعلمت بأن هذا ليس بلقب .

وكذلك أسماء الأجناس كـ (فرس، وحمار، وبرّ، وشعير، وماء، وتراب، ونخل، ورمان، وتفاح، وسفرجل)، لو سميت (الترابَ) بأنه ماء لكان هذا نقضاً للغة، ولو سميت (النّخل) بأنه رُمان لكان هذا نقضاً للغة . فلو نقضت هذه الأجناس وسميت بها كما سميت بزيد وجعفر، لصارت ألقاباً كزيد وعمرو وجاز تغيرها وتبديلها واللغة ثابتة .

واعلم أنّ في الأسماء أسماءً تشكل على المتعلم، ويحتاج المتعلم فيها إلى رياضة، فمن ذلك .

(**مَـنْ**) والذي يدل على أنها اسم دخول حرف الجرّ عليها، وإضافة ما قبلها إليها، إذا قلت (بمَنْ مررت؟ . وغلامُ مَنْ عندك؟)، وأنك تخبر عنها، إذا قلت (مَنْ في الدار؟)، وأنها عبارة عن شخص .

و(**كَمْ**) يدخلها حرف الجرّ .

و (**ثَمَّ**) يدخلها حرف الجر .

و(**حَيْثُ**) يدخلها حرف الجرّ، وتضاف إلى الجملة التي بعدها .

و(**مَتَى**) يَدخلها حرف الجرّ، تقول (إلى متى تُقيم؟) و(متى جِئْتَ) .

و(**أيّان**) بمعنى (متى).

و(**أينَ**) اسم، لأن حرف الجرّ يدخله إذا قلت: (مِنْ أَيْنَ أقبلت؟) وهو عبارة عن مكان كما كانت (**متى**) عبارة عن زمان.

و(**أنّى**) بمعنى (أَيْنَ) كقوله: ﴿ **أَنَّى لَكِ هذا** ﴾[1] أي: مِنْ أَيْنَ لكِ هذا؟.

و(**إذْ**) زمان ماض كأمس، وهو يضاف إلى ما بعده من الجمل، ويضاف إليه، إذا قلت: (جئت قبل إذْ جئْتَ، وبعد إذْ خرجتَ.

و(**إذا**) هي زمان مستقبل، وتضاف إلى الجملة التي بعدها، وتضيف إليها، تقول: أجيئك بعد إذا تقوم، وأخرج قبل إذا خرجت.

فأما (**كَيْفَ**) فالذي يدلّ على كونها اسماً أن (قُطْرُباً)[2] حكى عن بعض العرب أنه أدخل حرف الجرّ عليها، فقال: (انْظُرْ إلى كَيْفَ يَصْنَعُ)[3].

وحكى (**الأخفش**) أنَّ قوماً من العرب يقولون: (على كيف تبيعُ الأحمرين؟) فيدخلون عليها حرف الجرّ، وهذا دليل من طريق السماع.

فأما طريق القياس، فالذي يدلّ على أنها اسم أنها تُجاب بالاسم إذا قيل: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قيل: (صالح، أو مريض)، والاسم لا يكون إلا جواباً لاسم، وأَنك تبدل منها الاسم، تقول: (كيف زيد أخارج أم مقيم؟)، والاسم لا يُبدل إلا من الاسم، وأنها سؤال عن حال، والحال لا تكون إلا اسما، فإذا وجدت الجمل في مواضع الحال، فذلك مجاز وليس بحقيقة.

والذي يدلّ على أن (كَيْف) اسم أنك تقول: (كيف زيد؟) فيكون كلاماً مستقلاً.

---

(١) الآية ٣٧ / سورة آل عمران، ينظر: الصفحة ٨١٧.

(٢) قطرب: هو محمد بن المستنير البصري، لغوي، نحوي، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة، توفي ببغداد عام (٢٠٦هـ) من تصانيفه: معاني القرآن، العلل في النحو، الاشتقاق، وغيرها (معجم المؤلفين ١٢ / ١٥).

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٢٥.

ولا تخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً .

فلا يجوز أن تكون (فعلاً)، لأنها ليست[*] مشتقة من مصدر، ولا تدلّ على زمان مخصوص، وأيضاً فإنه ليس في الأفعال الثلاثية ما يسكن وسطه سكوناً لازماً .

فأما (**حبَّ**) فأصله (حَبَبَ) و(**بِئْس**) فأصله (بَئِسَ) و(**نِعْمَ**) فأصله (نَعِمَ) و(**كَرْمَ**) زَيْدُ، فأصله (كَرُمَ) زيد، و(**عَلْمَ**) زَيْد أصله (عَلِمَ) .

فأما (لَيْسَ) فإنما سكن وسطها، لأنهم لو حركوها، لوجب أن تقلب ألفاً، فلما رأوا تحريكها يؤدي إلى إعلال آخر، أسكنوها، لأنه أخف[1] .

وأيضاً فإن الفعل يليها[2]، تقول: كَيْفَ صنعتَ؟ وكيف تصنعُ؟ والفعلُ لا يلاصِق الفعلَ، وإذا بطل كونُها حرفاً وكونها فعلاً، لم يبق إلا كونها اسماً، لأنه ليس لنا قسم رابع فنسندها إليه .

و(**الفعل**) ما أُخبر به ولم يُخبر عنه، وحُدّثَ عنه، وأسند ولم يسند إليه، نحو: (قام زيد) و(يذهب عمرو) فـ(يذهب) خبر عن عمرو، وحديث عنه، ومسند إليه .

(*) أ: ص٦ .

(١) لابن جني في الخصائص رأيان متضادان فيما يسكن من المفتوح:

الرأي الأول المنع: قال في ١ / ٧٥ (ومنه إسكانهم نحو رسل وعجز وعضد وظرف وكرم وعلم وكتف وعصر، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل ـ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ـ على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر) . وكذلك قال في موضع آخر: ٢ / ٣٣٨ فلك في الإسكان تخفيفاً وذلك قولك في عَلِم قَدْ عَلْمَ، وفي ظَرُف قَدْ ظَرُفَ . . .) وينظر هذا في الكتاب ٤ / ١٦٧ .

الرأي الثاني الجواز: قال في ٢ / ٣٣٨ (وقد سُمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح، قال الشاعر:

وما كُلُّ مُبتاع ولو سَلْف صَفْقُهُ ... براجِـعِ ما قَـدْ فاتَــهُ برداد .

وينظر: الكتاب ٤ / ١١٣، ١١٥، وينظر تفصيل هذا الباب في: المخصص ١٤ / ٢٢٠ .

(٢) الضمير في قوله (يليها) عائد إلى (كيف) .

ولو أسندت إلى الفعل فعلاً فقلت: (كَتَبَ خَرَجَ) فجعلت (كتب) خبراً عن (خَرَجَ)، كما جعلت (قام) خبراً عن زيد) لم يجز، لأنه لا يفيد.

واعلم أنَّ الخبر والإسناد في الفعل بخلافهما في الاسم، لأنّ الخبر والإسناد والحديث في الاسم بمعنى واحد، والحديثُ والخبرُ في الفعل أخصّ من الإسناد، لأنهما يفتقران إليه، ويدخلان فيه.

والإسناد أَعمّ منهما، لأنّه يستغنى عنهما، فإذا قلت: (قام زَيْدٌ) فـ (قام) خبر عن (زيد)، وحديث عن (زيد)، ومسند إلى (زيد)، فقد رأيت كيف دخل الخبر والحديث في الإسناد وافتقر إليه.

وتقول: (**قم**)، فيكون الفعل مسنداً إلى ضمير المأمور، ولا يجوز أن يكون خبراً ولا حديثاً.

وتقول: (**لا تَجْلِسْ**) فالفعل مسند إلى ضمير المنهيّ، وتقول: (هل تجلسُ؟) فالفعل مسند إلى ضمير المستفهم، وكل هذا ليس بخبر ولا حديث، لأنه لا يدخله التصديق والتكذيب.

ومن علامات الفعل أنْ يحسن معه (قَدْ)، نحو: قَدْ ذَهَب، وَقَدْ يَذْهَبُ.

و(**قد**) إنّما تدخل على الماضي والمضارع، ولا يجوز أن تجمع (قد) مع السين ولا مع سوف، لأن (قد) للحال، والسين، وسوف تخلصان الفعل للاستقبال، ولا يجوز أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال في حال واحد.

ولا يجوز أن تدخل (قَدْ) على (لَنْ) لأن (لن) تنفي المستقبل، و(قد) تثبت الحال، ولا يجوز أن يكون الفعل منفياً مثبتاً في حالة واحدة، ولا يجوز أن يكون للحال والاستقبال.

وإنْ شئت أن تقول (لَنْ) تنفي المستقبل، فلم يبق شيء تثبته (قَدْ) وتقرّبه من الحال.

ولا تدخل (قد) على (ما)، لأن (ما) قد نفت الحال، و(قد) تثبت الحال، والفعل لا يكون مثبتاً منفياً في حالة واحدة، ولا تدخل (قد) على (لا)، لأنّ (لا) تنفي المستقبل، فلم يبق شيء تثبته (قد).

ولا يجوز أن تدخل (قد) على الأمر والنهي، لأن الأمر والنهي لم يقعا بعد، فلم يكن فعل تقرّبه (قد) وتثبته للحال.

ومن علامات الفعل أن يحسن معه السين أو سوف.

ولا يجوز أن تدخل السين وسوف على (الماضي)، لأن الماضي لا يصير مستقبلاً، وإنما يدخلان على فعل يصلح للحال والاستقبال فيدل دخولهما على أن الفعل منتظر لم يقع بعد.

ولا تدخل السين ولا سوف على (الأمر)، لأن الأمر إنما هو لما لم يقع ليوقع، فاستغني به عن السين وسوف.

ولا تدخل السين ولا سوف على (النهي)، لأن النهي إنما هو الكفّ عن فعل، ولا يوقع في الاستقبال، فالسين وسوف يوجبان الإثبات، والنهي يوجب النفي، ومحال أن يكون الفعل مثبتاً منفياً.

ومن علامات الفعل أن يكون معه (لم، أو لن، أو أن).

ومن علامات الفعل أن يكون (**أمراً**) مشتقاً من مصدر أو (**نهياً**) مشتقاً من مصدر[1]، نحو: (قم، ولا تقم).

وإنما قلت: (مشتقاً من مصدر) تحرزاً من (صَهْ)، لأن (صَهْ) أمر بمعنى: اسكت، و(مَهْ) أمر بمعنى: كُفّ، وليسا مشتقين من مصدر، فلهذا لم يكونا فعلين.

ومن علامات الفعل أن يتصرف، وينتقل في الأزمنة، نحو: (ضرب، يضرب، ضرباً) و(أكرم، يكرم، إكراماً).

---

(١) هذا مذهب البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر، ينظر: الإيضاح ٥٦، والإنصاف ١ / ٢٣٥.

وإذا كان الماضي على أربعة أحرف ضممت أول المستقبل، نحو: (دحرج يُدحرج)، (كسّر يُكسّر) و(أكرَم يُكرم) و(خاصم يُخاصم).

وإذا نقص الماضي عن أربعة أحرف أو زاد عليها فتحت أول المستقبل[(١)]، نحو (استخرج يَسْتَخرِجُ) و(انطلق يَنْطَلِقُ) و(ضرب يَضْرِبُ).

ومن علامات الفعل أن يكون مشتقاً من مصدر، ويدلّ على زمان مخصوص، والمصدر هو الكلمة الثالثة من تصرّف الفعل، نحو (الضرب) من: ضرب يضرب ضرباً، (والإكرام) من أكرم يكرم إكراماً، و(الدّحرجة) من دحرج يُدحرج دحرجة، و(التكسير) من كسّر يكسّر تكسيراً.

والأزمنة ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

فالماضي: أمس وما كان في معناه، **والحاضر**: الآن والساعة، **والمستقبل**: غد.

والأفعال ثلاثة: ماض لا غير، ومستقبل لا غير، وحاضر يصلح للحال والاستقبال، فإذا حسن مع الفعل (أمس) فهو ماض، وهو على ضربين:

ماض في اللفظ والمعنى، وماض في المعنى لا في اللفظ[(*)] فإذا حسن مع الفعل (**أمْسِ**) وليس في أوله (لم) فهو ماضٍ في اللفظ والمعنى، نحو: قام أمس.

وإذا حسن مع الفعل (**أَمْسِ**) وفي أوله (لم) فهو ماضٍ في المعنى لا في اللفظ، نحو: لم يقمْ أَمْسِ، ولم يجلسْ أولَ مِن أَمْسِ.

والمستقبل على ضربين:

مستقبل في اللفظ والمعني، ومستقبل في المعنى لا في اللفظ.

فأما (**المستقبل في اللفظ والمعنى**) فالأمر كلّه، والنهي، والدعاء بلفظ اللام،

---

(١) سيرد في الصفحة (٧٢)، ذكر المصنف لغة تضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي تبعاً للرباعي.

(*) أ: ص٧.

ولفظ النهي، وما اقترن به السين، أو سوف، أو غد، أو نون التوكيد، أو أنْ، أو لَنْ، أو حرف الشرط مع حرف المضارعة، أو حرف الشرط مع (لَمْ)، وجواب الشرط إذا كان في أوله إحدى الزوائد الأربع.

مثال الأمر: اجْلِسْ، واضرِبْ، لِيَقْعُدْ، ولِيُكرِمْ زيدٌ عَمْراً.

مثال النهي: لا تقم، ولا تجلس، لا يضرب زيد عمراً.

والدعاء، إذا كان بلفظ الأمر، قولك: ليقطع اللهُ يدَ زيدٍ. وكذلك بلفظ النهي كقولك: لا يَغْفِرِ اللهُ للكافرِ.

مثال السين: سيذهب وسوف يأكل. و(غد)، نحو: يصلي غداً.

ونون التوكيد: هل يذهبَنَّ <عَمْرُو>، هل يقومَنّ زيد.

ومثال أن ولن: أريد أنْ تذهب، ولن يقوم عمرو.

وحرف الشرط مع حرف المضارعة وجوابه إذا كان فيه حرف المضارعة: إنْ تذهبْ أذهبْ، إنْ تَزُرْني أُكْرِمْك، وكذلك: قُم أُكرِمْك، وأين بيتُك أَزرْكَ، وليت لي مالاً أُنفقْهُ، وألا تزورني تُصِبْ خيراً، ولا تنقطع عَنّي أَصِلْكَ.

ومثال الشرط مع (لم): إنْ لم تَقُمْ لم أَقُمْ.

وكلّ هذا الذي ذكرته مستقبل في اللفظ وفي المعنى.

فأما (**المستقبل في المعنى**) لا في اللفظ، فالماضي إذا دخل عليه حرف الشرط، نحو: إن قام قمت، وإن ذهب ذهبت، وإن قام زيد زاره عمرو.

والذي يدل على أن هذا مستقبل في المعنى حسن دخول (غد) معه، تقول: إن قام زيد غداً أكرمتُه.

والدعاء إذا كان بلفظ الماضي نحو قولهم: غَفَرَ اللهُ لِزيدٍ، ولَعَنَ اللهُ الكافرَ.

وأما المشترك فهو الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع، وليس معه قرينة تخصصه لحاضر ولا مستقبل، فنحو: (أفعل أنا، ونفعل نحن، وتفعل أنت، أو هي، ويفعل هو).

فهذا يُسميه قوم (مشتركاً)، لأنه يصلح للحاضر والمستقبل، ويسميه قوم (مضارعاً)، لأنه يضارع الأسماء، أي: يشابهها، فإنْ أردت إخلاصه بالحاضر قرنته بـ (الآن) و(الساعة)، فقلت: يقوم الآن، ويقوم الساعة، فيتخصص بالحاضر ويبطل الاشتراك.

وإنْ أردت إخلاصه للمستقبل قرنته بالسين أو بسوف أو غد، فقلت: سيقوم، وسوف يقوم، ويصلي غداً، فيخلص بكلّ واحد من هذه القرائن للاستقبال، ويبطل منه الاشتراك الذي كان فيه.

وقال قوم: إذا تعرّى هذا الفعل من القرائن كان للحاضر حقيقة، لأنه إذا أريد به الاستقبال، فلا بدّ معه من قرينه، فجرى هذا مجرى النكرة والمعرفة، ألا ترى أن (رجلاً) نكرة لا يخصّ شخصاً بعينه، فإذا أردت تعريفه خصصته بالألف واللام، لأن الأصول لا تحتاج إلى قرينة، وإنما الفروع تحتاج إلى قرينة.

واعلم أنّ فعل الحاضر مرفوع أبداً، لا يجوز أن تعمل فيه عوامل الإعراب لمضارعته الاسم، ولا تعمل فيه عوامل الأسماء، لأنه فعل، ولا يعمل فيه إلا الرفع فقط، وقد بينت هذا في إعراب الأفعال وبنائها[1].

فأما (**الحرف**): فلا يجوز أن يخبر به ولا عنه، ولا يحدّث به ولا عنه، ولا يسند، ولا يسند إليه.

ومن علامات الحرف ألا يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال.

ومن علامات الحرف أيضاً ألا يكون له معنى في نفسه، وإنما يكون معناه أبداً في غيره.

---

(١) سيرد هذا في الصفحة ٤٨٨.

ومن علامات الحرف أيضاً أنه لا يجوز أن يكون أحد جزئي الجملة المفيدة التي هي فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر. تقول: (يقومُ زيدُ) فـ(يقومُ) فعل و(زيدٌ) فاعله، ثم تقول: (ما يقومُ زيدٌ) فـ(ما) ليست الفعل ولا الفاعل، وإنما دخلت لمعنى أوجبته في الفعل والفاعل، وتقول: (زيدٌ منطلقٌ) فيكون مبتدأ وخبراً، ثم تقول: (هل زيد منطلق؟) فـ(هل) ليست الميتدأ ولا الخبر، وإنما هي جزء زائد جاءت لمعنى أوجبته في الجملة التي بعدها.

واعلم أنّ الحرف قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً.

فإذا كان مفرداً دلّ على معنى يخصه.

فإذا كان حرفين دلا على معنيين، فإذا ركبت أحدهما مع الآخر بطل معناهما، ودلّ مجموعهما على معنى ثالث لم يدل عليه كل واحد منهما منفرداً.

مثال ذلك أنّ (الهمزة) تكون للاستفهام، و(لا) للنفي، فإذا ركبت الهمزة مع (لا) صلح أن تكون حرفاً يفتتح به الكلام، كقوله تعالى: ﴿ **ألا إنّهم هُمُ المفسدون** ﴾[1] ﴿ **ألا إنّ أولياءَ اللهِ** ﴾[2].

فإذا دخلت على الاسم النكرة ركبت معها فقلت: (ألا رَجُلَ في الدارِ)، وصلح أن تكون استفهاماً، وصلح أن تكون للتمني.

ومثل هذا (لو) معناه امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معناها النفي، فإذا ركبت أحدهما مع الآخر فهو على ضربين:

إن اختصت بالأسماء -كقولك: لولا زيدٌ لأكرمتك- صار معناها امتناع الشيء لوجود غيره(*) وإذا اختصت بالأفعال فإن كان الفعل ماضياً

(١) الآية ١٢ / سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٢ / سورة يونس.

(*) أ: ص٨.

كانت توبيخاً، وإن كان الفعل لم يقع كانت تخصيصاً على إيقاعه واستحثاثاً عليه.

وكذلك (هلا، وألا، ولوما) وأمثال هذا كثيرة إذا أنت تفطنت وجدت الأمر على ما قلتُه.

فإنْ قيل: ما المعاني التي جاءت لها حروف، بيّنوها لنقف عليها؟.

قيل له: إنما جاء الحرف ليربط اسماً باسم، أو فعلاً بفعل، أو اسماً بفعل. أو جملة بجملة، أو يعين اسماً فقط، أو يعين فعلاً فقط، أو ينفي فعلاً فقط أو ينفي اسماً فقط، أو يؤكد فعلاً فقط، أو يؤكد اسماً فقط، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.

فمثال ما يربط اسماً باسم قولك: (قام زيدٌ وعمرو)، الواو ربطت (عمراً) بـ(زيد).

ومثال ما يربط فعلاً بفعل قولك: (زيدٌ يقومُ ويذهبُ) الواو ربطت (يذهب) بـ (يقوم).

ومثال ما يربط الاسم بالفعل قولك (ذهبت إلى عمرو)، (إلى) ربطت عمراً بـ(ذهبت) و(استوى الماء والخشبة)، (الواو) ربطت الخشبة بـ (استوى)، و(قام القوم إلا زيداً)، (إلا) ربطت (زيداً)، بـ (قام).

ومثال ما يربط جملة بجملة قولك: (إن قامَ زيد قمتُ)، (إنْ) ربطت الجملة الثانية بالجملة الأولى.

وكذلك تقول: (لو قام زيدٌ لأكرمتُه)، (لو) ربطت الجملة الثانية بالأولى، وتقول: (أقسم بالله أنّ زيداً قائمٌ) (أنَّ) ربطت الجملة الثانية بجملة القسم. وكذلك تقول (لو قام زيد لأكرمتُه)، (لو) ربطت الجملة الثانية بجملة القيام، ومثال ما يعين اسماً فقط قولك: (الرجل)، الألف واللام قصرت رجلاً على شخص بعينه بعد أن كان شائعاً.

ومثال ما يعيّن فعلاً بعينه قولك: (سوف) عيّنت الفعلَ للاستقبال بعد أن كان مشتركاً.

ومثال ما ينفي فعلاً بعينه قولك: (لم يقمْ زيدٌ)، (لم) نفت الفعل الماضي دون غيره.

‹ومثال ما ينفي فعلاً دون غيره كقولك: (ما يقومُ زيدُ)، (ما) نفت الفعل الحاضر دون غيره، و(لن يقومَ زيدٌ)، (لن) نفت الفعل المضارع دون غيره›.

و(ما يقومُ زيدٌ)، (ما) نفت الفعل الحاضرَ دون غيره.

و(لن يقومَ زَيدٌ)، (لن) نفت الفعل المستقبل دون غيره.

ومثال ما ينفي اسماً دون غيره قولك: (ما زيد قائماً)، (ما) نفت القيام في الحال، دون الماضي والمستقبل.

ومثال ما يؤكد فعلاً بعينه: (هل تجلسنَّ؟)، النون أكّدت الفعل المستقبل دون غيره.

ومثال ما يؤكد اسماً فقط قولك: (إنّ زيداً قائم)، (إنّ) أكدت الفعل وثبّتتهُ في نفس المخاطب.

ومثال ما يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب حروف الاستفهام، إذا قلت: (هل زيدٌ قائم؟) فـ(هل) إنما استفهم بها عن قيام زيد، فدلّ على أنه لم يكن عالماً به، وكذلك إذا قال: (أزيدٌ جالسٌ؟) فالهمزة قد استفهم بها عن جلوس زيد، فدلّ أنه لم يكن عالماً به.

واعلم أنّ الحروف على ضربين: حرف مشترك، وحرف مختص.

فأما المشترك فحروف الاستفهام وحروف العطف، وإنما سميت مشتركة، لأنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال.

وإذا كان الحرف مشتركاً لم يجز أنْ يؤثر إعراباً، لأنه لا اختصاص له بالاسم دون الفعل، ولا بالفعل دون الاسم.

وإذا كان الحرف لا اختصاص له بأحدهما دون الآخر وجب أن يؤثر فيهما أو لا يؤثر فيهما، ولو أثّر فيهما لاختلطت معاني الأسماء بمعاني الأفعال، فلما كان تأثير المشترك في الأسماء والأفعال يؤدي إلى التباس المعاني واختلاط بعضها ببعض بطل تأثيره فوجب ألا يؤثر.

وقد شذّ من هذا المشترك (ما) فأعملها أهل الحجاز على أوصاف قد ذكرتها في بابها[1].

وأما المختص فعلى ضربين: مختص بالأسماء، ويمتنع دخوله على <الفعل ومختص بالفعل ويمتنع دخوله على> الأسماء لأجل اختصاصه بالفعل.

والمختص بالأسماء على ضربين: مختص يؤثر إعراباً، ومختص لا يؤثر إعراباً، فمثال المختص الذي لا يؤثر الإعراب (الألف واللام)، إذا قلت: (الرجل، والغلام) فإنّ الألف واللام تختص بما تدخل عليه وتؤثر فيه إعراباً، وقد صارت جزءاً مما اختصت به، ألا ترى أنّ العامل قبلها يتخطاها إلى العمل فيما بعدها إذا قلت: (أكرمتُ الرجلَ).

وأما المختص الذي يؤثر الإعراب، فعلى ضربين:

ضرب يؤثر في اسم واحد، وضرب يؤثر في اسمين. والضرب الذي يؤثر في اسمين هو: (إنّ) وأخواتُها.

فـ(إنّ) وأخواتها شبهوها بالفعل الماضي فقالوا: (إنّ زيداً قائمٌ)، كما قالوا: (ضرب زيداً رجلٌ)، وخالفوا بين عملها وعمل الفعل بأن ألزموا منصوبها التقدُّم على مرفوعها.

وأما ما يعمل في اسم واحد فعلى ضربين: ضرب ينوب عن الفعل، وضرب لا ينوب عن الفعل.

---

(١) سيرد في الصفحة ٢٢٤.

فأما الذي ينوب عن الفعل فحرف النداء، نحو (ياعبد الله) وأخواتها. وأما ما يختص بالاسم ولا يشبه الفعل ولا ينوب عن الفعل فحروف الجر كلّها، نحو: (بزيد، ولزيد).

وإنما اختصت هذه الحروف بالجرّ، لأنها لمّا اختصت بالأسماء، ولم تشابه الأفعال، ولم تنب عنها أثرت الإعراب الذي لا يؤثره الفعل وهو الجرّ، لأن الفعل إنما يؤثر رفعاً ونصباً فقط.

وأما المختص بالفعل فعلى ضربين: مختص يؤثر إعراباً، ومختص لا يؤثر إعراباً.
فالمختص الذي لا يؤثر الإعراب: قَدْ، والسين وسوف.

وكل ما يختص بالفعل لا يجوز أن يدخل على الاسم، كما أنّ ما يختص بالاسم لا يدخل على الفعل.

والذي يختص بالفعل(*) ويؤثر الإعراب على ضربين:

ضرب يؤثر النصب وهو: (أن، ولن) وما جرى مجراهما.

وضرب يؤثر الجزم وهو على ضربين:

ضرب يجزم فعلاً واحداً وهو: لام الأمر و(لا) في النهي و(لم) وما زِيْدَ عليها. وضرب يجزم فعلين، وهي حروف الشرط.

واعلم أن كلّ عامل فلا بدّ أن يختص بالعمل فيه على أبلغ وجوه الاختصاص سواء عمل في اسم أو فعل.

وكلُّ عاملٍ مختصٌّ، وليس كلُّ مختص عاملاً.

فعمل الحرف في الشيء فرع له على اختصاصه به، ثم الذي يدلّ على صحة هذا أنه متى زال اختصاصه به بطل عمله فيه وليس إذا بطل عمله في الشيء يزول اختصاصه به.

(*) أ: ص٩.

والحروف على أربعة أقسام:

قسم لا يغير الإعراب ولا المعنى، وقسم يغير المعنى ولا يغير الإعراب، وقسم يغير الإعراب والمعنى، وقسم يغيّر الإعراب ولا يغيّر المعنى.

فأما (**مالا يغير الإعراب ولا المعنى**) فـ (ما) الزائدة نحو قوله تعالي: ﴿**عمّا قليل**﴾[1]، لو قال تعالى: (عَنْ قليلٍ) لكان الإعراب والمعنى على ما كان عليه، لأن (ما) ما أحدثت بدخولها معنى في الكلام، فإذا زالت لا يبطل المعنى.

ومثل هذا لام التوكيد، تقول: (زَيْدٌ مُنْطلقٌ)، ثم تقول: (لَزَيْدٌ منطلق)، فالاسم مرفوع، والكلام خبر مع وجود اللام وعدمها، قال الله تعالى: ﴿**ليوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منّا**﴾[2]، ولو قال: (يوسفُ وأخوهُ أحبُّ إلى أبينا منا) لكان الإعراب والمعنى واحداً.

وأما (**ما يغير المعنى والإعراب**) فـ (لعلّ، وليت، وكأنّ)، تقول: زَيْدٌ منطلق)، والكلام خبر والاسم مرفوع، ثم تقول: (كأنّ زيداً منطلق) فـ (كأنّ) قد نقلت الاسم من الرفع إلى النصب، وأحدثت في الكلام تشبيهاً. و(ليت زيداً منطلق) (ليت) قد نقلت الاسم من الرفع إلى النصب، وأحدثت في الكلام تمنياً، و(لعل زيداً خارج)، (لعل) قد نقلت الاسم من الرفع إلى النصب، وأحدثت في الكلام ترجياً، فقد بان لك أن هذا القسم قد غيّر الإعراب والمعنى.

وأما (**ما يغير الإعراب ولا يغير المعنى**)، فـ (إنَّ، ولكنَّ)، تقول: (زَيْدٌ منطلقٌ) فالاسم مرفوع، والكلام خبر، ثم تقول: (إنَّ زيداً منطلقٌ) و(لكن زيداً منطلقٌ) فـ (إنّ، ولكنّ) قد نقلتا الاسم من الرفع إلى النصب، ومعنى النصب كمعنى الرفع، لأن الكلام خبر، ويحتمل الصدق والكذب.

وأما (**ما يغير المعنى ولا يغير الإعراب**)، فحروف الاستفهام، تقول: (زَيْدٌ مُنطلقٌ) فالاسم مرفوع، والكلام خبر، ثم تقول: (أزيدٌ منطلقٌ؟) و(هل زيد

---

(1) الآية ٤٠ /سورة المؤمنون ينظر ص٣٩.

(2) الآية ٨ /سورة يوسف.

منطلق؟) فالاسم مرفوع مع حروف الاستفهام كما كان قبله إلا أن المعنى قد تغيّر لأنه لا يحتمل مع حرف الاستفهام الصدق والكذب كما كان يحتمله دخول حرف الاستفهام عليه.

فالحروف على ما رتبت من هذه المراتب، وقسّمت معانيها لا تخرج عما ذكرت لك.

ولا يمتنع أن يكون الحرف له معنيان، نحو (هل) تكون للاستفهام، وتكون بمعنى (قَدْ)، وفي التنزيل: ﴿**هَلْ أتى عَلى الإنسانِ حينٌ مِن الدَّهرِ**﴾[1]، و﴿**هَلْ أتاكَ حديثُ الغاشيَةِ**﴾[2] أيْ قَدْ أتَى.

واعلم أنّ الكلمة الواحدة قد تكون مختصة، وقد تكون مشتركة والمختصّ هو أن يكون اسماً فقط، أو فعلاً فقط، أو حرفاً فقط.

فمثال الاسم: زيد، وعمرو، وبكر. ومثال الفعل: قام يقوم، وقعد يقعد.

ومثال الحرف: هل، وثم، وحتى.

وأما (**المشترك**) فهو أربعة أقسام: قسم تكون الكلمة فيه اسماً وفعلاً. وقسم تكون الكلمة فيه فعلاً وحرفاً، وقسم تكون الكلمة فيه اسماً وفعلاً وحرفاً، وقسم تكون الكلمة فيه حرفاً واسماً.

فمثال ما تكون الكلمة فيه (**اسماً وفعلاً**) قولهم: حَجَر وقَدَر وذَهَب وضَرَب ورُبّ [وحَلَب] <وجَلَب> وجَبَل وجَمَل وجَلَم وقَلَم، وأمثلة هذا كثيرة في اللغة، وإنما تعرف الكلمة بما يحسن فيها من علامات الاسم والفعل.

فإن أردت بقولك: (**ذَهَب**) الجوهر فهو اسم، لأنك تقول: الذَهَبُ. وإن اشتققته من الذهاب فهو فعل تقول: ذَهَبَ، يَذْهَبُ، ذَهاباً، و(حَجَر) إن أردت

---

(١) الآية ١ / سورة الإنسان، وينظر: الصفحة ٨١٢.

(٢) الآية ١ / سورة الغاشية، ينظر: الصفحة ٨١٣.

به الشخص الذي يبنى به، ويوزن به فهو اسم تقول: الحَجَرُ، وإن اشتققته من الحَجْرِ فهو فعل، تقول: حَجَرَ عليه القاضي، يَحْجُر حَجْراً.

وكذلك: (**ضَرَب**) إن أردت به العسل فهو اسم، تقول: الضَرَبُ وهو العسلُ الأبيضُ الغليظُ، وإن اشتققته من الضَرْب فهو فعل، تقول: ضَرَب، يَضْرب ضَرْباً، سواء أردت بالضرب الألم أو أردت به الضرب في ابتغاء الرزق، وفي التنزيل: ﴿ **وإذا ضَرَبْتُم في الأرض** ﴾[1]، أيْ: سِرْتُم فيها تبتغون الرزق.

وكذلك: (**رَبٌّ**) إن أردت به السيّد والمالك فهو اسم، تقول: (هذا رَبُّ المملوك) أي: سيدُه، وربُّ الدارِ، أي: مالكُها.

وإنْ أردتَ به الإصلاح فهو فعل، تقول: رَبَّ هذا يربه ربّاً، إذا أصلحه.

و(**حَلَب**) إذا أردت به اللبن، والمدينة، فهو اسم، وإن اشتققته من (الحَلْب)، تقول حَلَب يَحْلِبُ حَلْباً فهو فعل.

وكذلك (**جَلَب**) إنْ أردت به المجلوب فهو اسم، وإن اشتققته من (الجَلَبة) تقول[*]: جَلَب عليهم يَجْلِب جَلْباً فهو فعل، إذا صاح وجمع عليهم.

و(**جَلَم**) إن أردت به الحديدة. يجزّ بها الصوف فهو اسم، وإنْ اشتققته من (الجَلْم) فهو فعل، تقول: جَلَم لحم الجزور يجلمه جَلْماً، إذا قشره.

و(**قَلَم**) إنْ أردت الذي يكتب به فهو اسم، وإن اشتققته من (القَلْم) وهو القطع فهو فعل، تقول: قَلَم أظفارَه يَقْلِمُها قلماً إذا قصّها.

وكذلك (**جَمَل**) إن أردت الشخص الذي يُركبُ ويستقى عليه فهو اسم، وإن اشتققته من (الجَمْل) فهو فعل، تقول: جَمَل الشَحْمَ يجعله إذا أذابه.

---

(١) الآية ١٠١ / سورة النساء.

(*) أ: ص١٠.

وكذلك (**جَبَل**) إن أردت هذا العالي الذي يصعد فيه فهو اسم، تقول: الجَبَلُ وإن اشتققته من (الجَبْل) فهو فعل، تقول: جَبَلَ الطينَ، يجبله جبلاً، إذا بلّه.

وكذلك (**مَدَر**) إن أردت به الحجارة الصغار، فهو اسم، تقول: المَدَرُ وإنْ اشتققته من (المَدْر) تقول: (مَدَر الحوض، يمدُره مدراً) إذا كبّه وسدّه بالمدْر فهو فعل.

وكذلك (**رَسَن**) إن أردت به الحبل فهو اسم، تقول: الرَسَنُ، وإن اشتققته من (الرَسَن) وهو تعليق الحبل في عنق الدابة فهو فعل. تقول: رَسَن الدابةَ، يَرْسُنُ، رسَناً.

وهذا كثير في اللغة، وإنما ذكرتُ طرفاً منه لأدلّ على أن الكلمة قد تكون مشتركة، وإنما تخصص ببعض ما تحتمله بالقرينة.

وأما ما يكون (**حرفاً وفعلاً**) قولهم في الاستثناء: (حاشا، وخلا، وعدا)[1] فهذه الكلمات إذا نصبت ما بعدها جعلت أفعالاً، وإذا جرّت ما بعدها جعلت حروفاً، تقول: (قام القومُ حاشا زيدٍ، وخلا بكرٍ، وعدا عمرو) فهذه حروف لأنها جرّت ما بعدها. وتقول: (ذَهَبَ القومُ حاشا زيداً، وخلا بكراً، وعدا عمراً) فهي أفعال لأنها نصبت ما بعدها.

ومثل هذا (**مِنْ**)، إن كانت الجارة للأسماء كقولك: (أخذتُ من زيدٍ) فهي حرف، وإن كانت أمراً مشتقاً من (المَيْن) وهو الكذب فهي فعل[2]، تقول: (مانَ، يَمينُ، مَيْناً) إذا كذب، فإذا أمرت من هذا قلت (مِنْ)، كما تقول: باعَ، يبيعُ بَيْعاً، فإذا أمرت من هذا قلت: (بِعْ).

---

(١) سيرد تفصيل الكلام عليها في باب الاستثناء في الصفحة ٣١٠.

(٢) تشترك (مِنْ) بالأسماء أيضاً كما اشتركت بالحروف والأفعال، فتكون للقسم مجتزأً من (أيْمُنُ) وتدخل على (ربّي) نحو: مِنْ ربّي، وسيرد ذكر هذا في الصفحة ٧٠٠، وينظر: معاني الحروف - الرماني ٩٨.

ومن ذلك (**أَنّ**) إنْ كانت الناصبة للأسماء كقولك: (أعجبني أنّ زيداً قائمٌ) فهي حرف، وإن كانت مشتقة من الأنين فهي فعل، تقول: أَنّ يَئِنُّ أنيناً.

قال الشاعر[1]: [بسيط]

[٦] - - - - - - - - - - - - كما **أنّ المريضُ إلى عُوادِه الوَصِبُ**

ومن ذلك (**إنّ**)، إنْ كانت الناصبة للأسماء، كقولك: (إنّ عمراً جالسٌ)، فهي حرف، وإن كانت أمراً مشتقاً من (الأنين) فهي فعل، تقول للمذكر: (إِنّ)، وللمؤنثة: (إِنّي).

وأما ما يكون (**اسماً وفعلاً وحرفاً**):

فمن ذلك (**نَعَم**)، إن كانت التي يُجاب بها في الإيجاب فهي حرف، كقولهم: أتقوم؟ فيقول: المجيب: (نَعَم).

وإن كانت الإبلَ فهي اسم، تقول: هذا نَعَمٌ كثيرٌ، وإن كانت مشتقة من النعمة كقولك: نَعِمَ الرّجلُ، يَنْعِم نعمةً، فهي فعل.

ومن ذلك (**إلى**) إن كانت الغاية في الأسماء فهي حرف، تقول: (خرجت إلى زيدٍ)، وإنْ كانت أحَد آلاءِ الله وهي نِعَمُهُ فهي اسم، كما قال تعالى: ﴿**فاذكروا آلاء الله**﴾[2]، أي: نِعَمَهُ.

---

(١) هو ذو الرُّمّة، وتمامُ البيت:

يشكو الخشاش ومجرى النسعتين، ....

الديوان ٨، وينظر: اللسان (أنَن).

(٢) الآية ٦٩ / سورة الأعراف، فقوله ﴿آلاء﴾ مفردها (إلىً)، وكان الأولى بالمؤلف أنْ يستشهد في هذا الموضع بقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذٍ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ الآيتين ٢٢, ٢٣ من سورة القيامة، فقوله (إلى) هي واحدة آلاء، ينظر: إعراب القرآن ٣ / ٧٧٩، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٥٥، وسيرد ذكر هذا الكلام في الصفحة ٧٦٧.

قال الأعشى[1]: [منسرح]

[٧] أبيضُ لا يرهَبُ الهُزالَ ولا يَقْطعُ رِحْماً ولا يخون إلى

أي: لا يخونُ نعْمَةً.

وإن كانت أمراً لاثنين مشتقاً من (الوأل) وهو النجاة فهي فعل، تقول: (وَأَلَ، يَئلُ، وألاً، كما تقول: وَعَد، يَعد، وَعْداً، وتقول للاثنين: (إلا)، كما تقول: عدا، ومنه اشتق (المَوْئل) وهو النجاة، كقوله تعالى: ﴿ **لَنْ يَجدوا مِنْ دونه مَوْئلاً** ﴾[2]، أي: وَزَراً يلجؤون إليه.

ومن ذلك: (رُبَّ) إن أردت به الشخص، نحو قولك [أكلت] رُبَّ الزّبيب ورُبّ المربّى) فهي اسم، وإن كانت الجارة للأسماء كقولك: (رُبَّ رَجُلٍ أدركته) فهي حرف، وإن كانت أمراً مشتقاً من الرّبّ وهو الإصلاح فهي فعل، تقول: (رُبَّ هذا الأمرَ) أي: أَصْلِحْه.

ومن ذلك (عَلَى): إن كانت عبارة عن شخص فهي اسم، تقول: (جاءني عَلَى، ومررت بعَلَى، وإن كانت عبارة عن (فَوْق) [فهي اسم] تقول: جئت مِنْ عَلَيْه) أي: من فوقه.

قال الشاعر[3]: [طويل]

[٨] غدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمّ ظِمْؤُها تَصِلّ، وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداء مَجْهَلِ

ويروى: (بزيزاء مجهل).

وقال الآخر[4]: [رجز]

[٩] فهي تنوش الحوض نوشاً مِنْ علا نوشاً به تقطعُ أجوارَ الفَلا

---

(١) ديوانه ٢٣٥، و(اللسان / إلى).

(٢) الآية ٥٨ / سورة الكهف.

(٣) هو مزاحم بن الحارث العقيلي، الكتاب ٤ / ٢٣١، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ٣٨، الخزانة ١٠ / ١٤٧. ينظر: الصفحة ٣٤٢.

(٤) هو غيلان بن حريث، الكتاب ٣ / ٤٥٣، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ٨٩، الخزانة ١٠ / ١٦٥. ينظر: الصفحة ٣٤٢.

وإن كانت مشتقة من العُلُوّ فهي فعل، تقول: عَلا، يَعْلُو، عُلُواً، وتقول: (علا زيدُ الفرسَ) إذا ركبه، وعلا الحائطُ، يعلو، علواً، إذا ارتفع، وتقول: (علاك ثوبٌ، يعلوك)، و(علاني دَيْن، يعلوني)، وما عدا هذين القسمين فهي حرف تجرّ ما بعدها، تقول: على زيدٍ مالٌ، وعليه ثوبٌ، وعليك دَيْن، وعليّ شُغْلٌ.

وأما ما يكون (**حرفاً واسماً**) فقولهم: (**قـدْ**)، إن كانت الداخلة على الأفعال نحوك (قَدْ قامَ، وقَدْ يقومُ) فهي حرف، وإن كانت بمعنى (حَسِب) فهي اسم، تقول: قَدْكَ مِن كذا، أي حَسْبُك، وقَدْني مِن كذا، وقَدي(*) أي: حسبي، قال الشاعر(١): [رجـز]

[١٠] **قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي ... لَيْسَ الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ**

أي: حَسْبي.

ومما يكون حرفاً واسماً قولهم: (**مُذْ، ومُنْذُ**).

اعلم أنّ (مُذْ، ومُنْذُ) يدخلان على الزمان، ويختصان به، فمن جرّ بهما جعلهما حرفي جرّ، فقال: (ما رأيته مُذْ يومينِ، ومُنْذُ ليلتينِ) ومن جعلهما اسمين رفع ما بعدهما فقال: (ما رأيته مُنْذُ يومانِ، ومُذْ ليلتانِ) والدليل على كونهما اسمين أنك أخبرت عنها بالزمان الذي بعدهما وهما في موضع مبتدأين ولا تكون (منذ، ومذ) اسمين إلا في حال الابتداء فقط.

ومما يكون حرفاً واسماً (**ما**):

تكون حرفاً إذا كانت نافية، أو زائدة، أو كافة، أو مصدرية، وما عدا هذه المواضع الأربعة فـ(ما) فيه اسم.

(*) أ: ص١١.

(١) هو حُمَيد الأرقط، الكتاب ٢/٣٧١، شرح المفصل ـ ابن يعيش ٣/١٢٤، الخزانة ٥/٣٨٢، وينظر الصفحة ٤١٤.

"ذكر النافية"[١]

رتبة النافية أن تكون صدر الجملة، ومعناها أنها تنفي عن الاسم الذي تدخل عليه ما ثبت له قبل دخولها أو جاز أن تثبت له، يقول المثبت: (قام زيد) ويقول النافي: (ما قام زيد)، ويقول المخبر: (زَيْدٌ جالسٌ) فيثبت له الجلوس، فيقول النافي: (ما زيدٌ جالسٌ)[٢].

ويسأل عن الإنسان في جواره، فيقول: (أما زيدٌ ههنا؟) فيقولُ المجيب: لا، فإن صَدَقَ في نفيه سمّي نفياً، وإن كَذَبَ في نفيه جاز أن يسمى نفياً، وجاز أن يسمى جحداً، وكل جحد نفي، وليس كل نفي جحداً، وقال تعالى: ﴿ **ما كان محمد أبا أحَدٍ من رجالكم** ﴾[٣] فنفي الأبوة عنه (عليه السلام)، وقال تعالى: ﴿ **ما هُنَّ أُمهاتِهم** ﴾[٤] فنفي الأمومة عنهن، فهذا نفي، ولا يقال فيه جحد، وقال تعالى: ﴿ **ما هذا بشراً** ﴾[٥] فنفي البشرية عن يوسف -عليه السلام-، وهذا يقال فيه جحد ‹لأنهن نفين›[٦] البشرية عن يوسف -عليه السلام-، وهو من البشر.

وأما الزائدة[٧]:

فإنه لا يجوز وقوعها أول الكلام، لأن وقوع الشيء في أول الكلام يدلّ على قوة العناية به، وكونه (زائداً) يدلّ على اطراحه، ومحال أن يعنى بالشيء ويكون مطّرحاً.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٥٧.

(٢) هكذا ورد الخبر في النسخ الثلاث في الأصل، وهو على هذا النحو في لغة تميم وكأنه أراد نفي الجملة لا نفي الخبر، فأبقاه هلى حالة الرفع إلحاقاً بالمبتدأ، ينظر: الصفحة ٢٢٤.

(٣) الآية ٤٠/سورة الأحزاب.

(٤) الآية ٢/سورة المجادلة، وينظر الصفحة ٢٢٥.

(٥) الآية ٣١/سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٢٢٥.

(٦) أ، م: لأنهم نفوا.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٢٩٣، ٤/٢٢١.

ولكنهم يزيدونها حشواً أو آخراً، وإذا كانت حشواً فهي تقع بين شيئين: أحدهما عامل في الآخر، ويكون دخولها كخروجها.

والشيئان اللّذان تدخل بينهما هما: جار ومجرور، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، ورافع ومرفوع.

فمثال كونها بين الجار والمجرور قولهم: (بلغني عما زيدٍ حديثٌ)، تقديره بلغني عن زيدٍ، وقال تعالى: ﴿ **عمَّا قليل** ﴾[١] تقديره، عن قليلٍ، وقال: ﴿ **فبما رحمةٍ مِن اللهِ** ﴾[٢]، أي فبرحمةٍ، وقال: ﴿ **فبما نَقْضِهِم** ﴾[٣]، أي: فبنَقْضِهِم، وقال تعالى: ﴿ **مما خطاياهم** ﴾[٤]، أي: مِن خطاياهم، وقال تعالى: ﴿ **أيما الأجلين قَضَيْتُ** ﴾[٥]، تقديره: أيَّ الأَجلين قضيتُ. فما بعدها من هذه الآيات كلها مجرور بما قبلها، وهي زائدة، دخولها كخروجها.

ومثال وقوعها بين الناصب والمنصوب، قولُه تعالى: ﴿ **أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بعوضةً** ﴾[٦]، فالبعوضة في التقدير: نصب بـ (يضرب)، تقديره: أَنْ يضرب مثلاً بعوضةً، ومثال دخولها بين الناصب والمنصوب، والجازم والمجزوم، قوله تعالى: ﴿ **أيْنَما تكونُوا يُدرِكُكُمُ المَوْتُ** ﴾[٧]، فـ (أَيْنَ) منصوبة بـ (تكونوا)، و(تكونوا) مجزومة بـ (أَيْنَ)، فقد وقعت بين الناصب والمنصوب، والجازم

---

(١) الآية ٤٠ / سورة المؤمنون ينظر ص٣١.

(٢) الآية ١٥٩ / سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٥٥ / سورة النساء.

(٤) بـ ﴿ خطاياهُم ﴾ مثل قضاياهم قرأ أبو عمرو، والحسن، وعيسى، وغيرهم، من الآية ٢٥ / سورة نوح، وقرأ الجمهور ﴿ خَطيئاتِهم ﴾ ينظر: كتاب السبعة ٦٥٣، (معجم القراءات ٧/٢٣٣).

(٥) الآية ٢٨ / سورة القصص.

(٦) الآية ٢٦ / سورة البقرة، وينظر: الصفحات ١٧٤.

(٧) الآية ٧٨ / سورة النساء، وينظر: الصفحة ٥٤١.

والمجزوم، ومثل هذه الآية: قوله تعالى: ﴿فأينما تولوا فثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾[1]، فـ(أيْنَ) منصوبة بـ(تولوا)، و(تولوا) مجزومة بـ(أين).

ومثل هذه الاية قوله سبحانه وتعالى: ﴿أيْنَما تكونوا يأتِ بكُمْ اللهُ جميعاً﴾[2]، فـ(أيْنَ) منصوبة بـ(تكونوا) و(تكونوا) مجزومة بـ(أين)، وقال تعالى: ﴿أياً ما تَدْعُوا﴾[3] فـ(تَدْعُوا) مجزوم بـ(أيّ) و(أيّ) منصوبة بـ(تدعُوا)، و(ما) زائدة بينهما، كأنه قال: (أَيًّا تَدْعُوا).

ومثال وقوعها بين الرافع والمرفوع، قولُ الشاعر[4]: [منسرح]

[١١] لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطِبُها   رُمِّلَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ

تقديره: رُمِّل أنْفُ، فـ(أنف) مرفوع بـ(رُمِّل) و(ما) زائدة بينهما.

فأما الكافّة[5]:

فرتبها أنْ تقع بين شيئين أحدهما عامل في الآخر، فتكفّ العامل عن عمله، وتبطله[6]، ويتغير إعراب ما بعدها عمّا عليه قبل دخولها، ويقع بعدها ما لو لم تكن لم يجز وقوعه، وهي تقع بين ناصب ومنصوب، وجار ومجرور، ورافع ومرفوع.

فمن الناصب والمنصوب (إنّ) وأخواتُها: تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، نحو قولك: (إنّ زيداً قائمٌ)، ولا يجوز أنْ يقع بعد هذه الحروف، مبتدأ ولا

---

(١) الآية ١١٥ / سورة البقرة، وينظر: الصفحة ٥٣٦، ٥٣٩.

(٢) الآية ١٤٨ / سورة البقرة.

(٣) الآية ١١٠ / سورة الإسراء، وينظر الصفحات ٥٣٥.

(٤) هو مهلهل بن ربيعة، شرح المفصل - ابن يعيش ١ / ٤٦، مغني اللبيب ١ / ٣٤٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٢ / ١٣٧، ٣ / ١١٥، ٤ / ٢٢١، وسيرد هذا مفصلاً في الصفحة ٨٢١.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٢١ (وذلك نحو قوله: إنّما، وكأنّما، ولعلّما، جَعَلْتْهُنّ بمنزلة حروف الابتداء).

فعل، ولو قلت: (إنّ زَيْدٌ قائمٌ) لم يجز ، ولو قلت : (ليتَ جَلَسَ عَمْروٌ) لم يجز، ولو قلت: (لعلّ يخرجُ بكرٌ) لم يجز.

فإن أردتَ أنْ توقع هذه الأَشياء التي امتنعت جئت بـ (ما) فقلت : إنّما زَيْدٌ قائمٌ)، لما بطل عمل (إنّ) ارتفع الاسم بالابتداء، وكذلك أخواتها .

وفي التنزيل: ﴿إنّما وليُّكم اللهُ﴾[١] و﴿إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ﴾[٢] و﴿إنّما المسيحُ عيسى ابنُ مَرْيَمَ﴾[٣] ، ولولا (ما) لكان: إنّ وليَّكُم، وإن اللهَ، وإن المسيحَ، ولكن لما جاءت (ما) أَبطلت عمل هذه الحروف، فارتفع الاسم بالابتداء .

وقد يجوز أَنْ تجعل (ما) زائدةً في الباب المتقدم، وهي التي تسمى (مؤكدة) و(صلة)، وإذا كانت كذلك صار دخولها كخروجها، وعملت هذه الحروف فيما بعدها، فقلت : (إنّما زَيْداً قائمٌ)، ولو قرئ: إنّما وليَّكم اللهُ، و(إنَّما اللهَ) و(إنّما المسيحَ) على هذا التأويل لكان جائزاً[٤]، وهي زائدة، فأما بيت النابغة[٥]: [بسيط]

قالت ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا   إلى حَمامتِنا ونِصفُه فَقَدِ [*] [١٢]

فينشد برفع (الحمام) ونصبه، فمن نصب (الحمام) كانت (ما) زائدةً، و(هذا) في موضع نصب بـ (ليت)، و(الحمام) صفته، و(لنا) في موضع [رفع] خبر ليت، ومن رفع (الحمام) فله وجهان، أحدهما : أن تجعل (ما) كافة، و(هذا) في موضع رفع الابتداء، و(الحمام) صفته، و(لنا) خبر المبتدأ .

---

(١) الآية ٥٥ / سورة المائدة، ينظر: الصفحة ٨٢٢ .

(٢) الآية ١٧١ / سورة النساء، ينظر: الصفحة ٨٢٢ .

(٣) الآية ١٧١ / سورة النساء .

(٤) لم أجد في كتب القراءات من قرأ بهذا الوجه، وسيرد ذكرها مفصلاً في الصفحة ٨٢٢ .

(٥) ديوانه ٢٤، الكتاب ٢ / ١٣٧، اللمع ٣٦٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٨ / ٥٨، الخزانة ١٠ / ٢٥١، وينظر الصفحة ٨٢٢ .

(*) أ: ص١٢ .

والوجـه الثـاني : أن تجعل (مـا) بمعنى (الذي) فتكون في موضع نصب بـ(ليت)، وقد حذف المبتدأ من صلة (ما) وتقديره : ليت الذي هو هذا الحمام، فـ(هو) مبتدأ، و(هذا) خبره، و(الحمام) صفة لـ (هذا)، وكل منهما صلة لـ(ما)، و(لنا) خبر (ليت).

فإنْ وقع بعد هذه الحروف فعل وهي مكفوفة بـ (ما) ارتفع الاسم الذي بعد الفعل بها فقلت : إنّما قام زيدٌ، ولعلّما يخرج بكر، وفي التنزيل : ﴿ **كـأنّـمـا يُسـاقـونَ إلى الموتِ وهـم ينظـرون** ﴾[1]، وفيـه : ﴿ **إنّما يَخْشى اللهَ مِنْ عباده العلماءُ** ﴾[2]، وفيه : ﴿ **إنّما حرّم عليكم الميتةَ والدمَ** ﴾[3]، قال الشاعر[4] :

[١٣] **أَعِدْ نَظَراً يا عبدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضاءَتْ لك النارُ الحمارَ المُقَيَّدا**

فإن كان الاسم الذي بعد الفعل ليس بعَلَمٍ جاز لك في (ما) وجهان :

أَحدهما : أَن تجعلها (كافّة) وتكتبها متصلة بما قبلها، وجاز أَنْ تجعلها بمعنى (الذي) وتكتبها منفصلة مما قبلها، وتكون (ما) اسماً لهذه الحروف، ويكون الفعل الذي بعدها وما يتعلق به صلة لـ (ما)، ويصير الاسم الذي كان يرتفع بالفعل يرتفع لأنه خبر (إن) وأخواتها، تقول إذا جعلت (ما) كافة : (إنّما سُقْتُ الحِمارَ)، وإذا جعلتها بمعنِ (الذي) قلت : (إنّ ما سُقْتُ الحمارُ) وتقديره : إنّ الذي سُقْتُهُ الحمارُ، ومن قرأ : ﴿ **إنّما حرّمَ عليكم المَيْتَةَ** ﴾[5]، فـ (ما) كافة، وإنْ جعلها بمعنى (الذي) قرأ : ﴿ **إنّ ما حرّم عليكم المَيْتَةُ** ﴾[6]، فأما مَنْ قرأ : ﴿ **إنّما حُرِّمَ عليكم المَيْتَةُ** ﴾[7]، فيحتمل أن تكون (ما) كافة، و(الميتة) اسم ما لم يسمى فاعله، ويحتمل أَنْ تكون (ما) بمعنى (الذي)، و(الميتة) خبر إنّ.

---

(١) الآية ٦ / سورة الأنفال.

(٢) الآية ٢٨ / سورة فاطر، وينظر : الصفحة ١٩٢.

(٣) الآية ١٧٣ / سورة البقرة، وينظر : الصفحة ٨٢٤.

(٤) هو الفرزدق، الديوان ١ / ١٨٠، شرح المفصل - ابن يعيش ٨ / ٥٤، وينظر : الصفحة ٨٢٤.

(٥) الآية ١٧٣ / سورة البقرة (المَيْتَةَ) بالنصب قراءةُ الجمهور، ينظر : الصفحة ٨٢٤.

(٦) الميتةُ بالرفع بها قرأ ابن عبلة، والسلمي، (معجم القراءات ١ / ١٣٦).

(٧) وبها قرأ أبو جعفر (معجم القراءات ١ / ١٣٦).

فأما قوله تعالى: ﴿ إنّما صَنَعُوا كَيْدُ ساحرٍ ﴾[1]، فيقرأ بنصب الكَيْدِ ورفعه فمن نصب الكيد جعل (ما) كافّة، ومن رفع الكيد جعل (ما) بمعنى الذي، و(كيد) خبر إنّ، وتقديره: إنّ الذي صنعوهُ كَيْدُ ساحرٍ.

ومثال وقوعها بين الجار والمجرور قولُه تعالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذين كَفَروا ﴾[2]، لأن (رُبَّ) تجرّ الاسم النكرة، تقول: (رُبَّ رجلٍ أدركته) ولا يجوز أن يقع بعدها فعل، فلما أراد أَنْ يوقع بعدها الفعل كفّها بـ (ما) فوقع الفعل بعدها، والذي يدلّ على أنّ (ما) ههنا كافة أنها لا تخلو أن تكون كافةً كما قلنا، أو زائدةً أو بمعنى (الذي) أو مصدرية.

ولا يجوز أن تكون زائدة لأنه كان يؤدي إلى أن تدخل (رُبَّ) على الفعل وهذا لا يجوز.

ولا يجوز أنْ تكونَ بمعنى (الذي) لأمرين، أحدهما: أنَّ (رُبَّ) لا تدخل على معرفة، والثاني: أنْ يكونَ التقديرُ: رُبَّ الذي يودّه الذين كفروا، فيكون (يَوَدّ) قد تعدى إلى الهاء الراجعة إلى (ما) وتبقى (لو) بلا شيء تتعلق به، ولا تكون (ما) ههنا مصدرية، لأنه يكون التقدير: رُبَّ وداد الذين كفروا، هذا معرفة، و(رب) لا تدخل على معرفة.

فإذا بطل كون (ما) زائدة، ومصدرية، ومعنى (الذي) لم يبق إلا أنْ تكون كافّة.

وأما قولهم: (كُنْ كما أَنْتَ) فتحتمل أَنْ تكون (ما) كافّة لكاف الجرّ، وتكون (أَنْت) مبتدأ، وخبره محذوفاً، وتقديره: كُنْ كما أنت ثابت، ويحتمل أَنْ تكون بمعنى (الذي) مجرورة بالكاف، وقد حذف المبتدأ من صلتها، وتقديره: كُنْ كالذي هو أنت، فحذف (هو) من الصلة لأنه لا يلتبس.

---

(١) الآية ٦٩ / سورة طه (كَيْدُ) بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ مجاهد، وزيد بن علي، (معجم القراءات ٤ / ٩٤)، وينظر: الصفحة ٨٢٥.

(٢) الآية ٢ / سورة الحجر.

فأما قولُهم: (ذهبتُ بَعْدَما قامَ زَيْدٌ) و(قَبْلَ ما يَجْلِسُ عَمرو): فيحتـ
وجهين أحدهما أن تكون (كافة) فيقع الفعل بعد (قبل وبعد)، والثاني
تكون (ما) مصدرية تقديره: بَعْدَ قيامِ زَيْدٍ، وقبل جلوسِ عمرو، فأما قَ
الشاعر[1]: [كامل]

[١٤] أَعلاقةً أمَّ الوليدِ بَعْدَما أفنانُ رأسِكَ كالثّغامِ المُخْلِسِ

فـ(ما) كافة، و(أَفْنانُ) مبتدأ، والكاف في قوله (كالثَّغام) في موضع خبـ
وقد أجاز قوم أَن تكون (ما) ههنا مصدرية ووصلها بالجملة من المبتدأ [والخبر
كما يصلها بالفعل والفاعل.

ومثال وقوعها بين الرافع والمرفوع قولهم: (قلّما تَقومَنَّ) و(أَكثرُ ما تقولَنَّ
و(طالما تَذْهَبَنَّ)، فـ(طالَ، وقلّ، وكثر) أفعال ماضية، قد كفّوها بـ(ما
وصارت (ما) كالعوض لهذه الأفعال من الفاعل، ووقع الفعل بعدها، والفعل لا
يلي الفعل، فلما كفّوها بـ(ما) واستغنوا بـ(ما) عن اقتضاء الفاعل أولَوْا هذه
الأفعالَ أَفعالاً، لأنّ (ما) قد حجزت بينهما[2]، وكتبوها متصلة بما قبلها ليدلّو
باتصالها عن استغنائها عن الفاعل، فأما (كثر ما يقولنّ) فلا بد أن تكون
منفصلة عن الراء، لأن الراء لا يتصل بها ما بعدها في الخطّ، وإن كان متصلاً في
الحكم.

وأما المصدرية فهي التي تكون مع الفعل الذي بعدها سواء كان حاضراً أو
ماضياً أو مستقبلاً بمعنى مصدره، وتكون في موضع رفع ونصب وجر بحسب

---

(١) هو المراد الأسدى الفقعسي، شعره، المورد، المجلد الثاني، العدد الثاني، الصفحة ١٦٨، الكتاب ١/١١٦، شرح المفصل - ابن يعيش ٨/١٣١، الخزانة ١٠/٢٥١، و١١/٢٣٢.

(٢) إن دخول (ما) على (قلّ) وأخواتها هو الذي هيأها للدخول على الفعل والاختصاص به فصارت مثل (هلا، وإنْ، وإذا) فإنْ وليها اسم رفع بفعل محذوف يفسره ما بعده، ينظر: الكتاب ٣/١١٥، ويرى أبو علي الفارسي أنّ (ما) تعد صلة في نحو (قلّما) إذا وليها اسم، ينظر: البغداديات ٢٩٦.

العوامل، وسيبويه يجعلها حرفاً[1] والأخفش يجعلها اسماً[2]، ويسمونها الزمانية(*) تقول: (أعجبني ما ذهب زيدٌ)، أيْ: أَعجبني ذهابُ زيدٍ، و(عجبت مما قام بكرٌ)، أي: من قيامه، و(ما تجلس حَسَنٌ)، أي جلوسُك حَسَنٌ، وقد تكون صلتها الفعل اللازم والمتعدي، تقول: (أَعجبني ما ضربت)، أي ضربُك، و(شهدتُ ما أكلت)، أي أكلَك، و(عجبت مما أخَذْتَ)، أي مِنْ أَخْذِك.

وإنّما جعلوا الفعل مع (ما) بمنزلة مصدره ليتعين لهم ويتحقق الزمان الذي وقع فيه الحدث، لأنّ لفظ المصدر لا يعين الزمان، وفي التنزيل: ﴿ **وكنتُ عليهم شهيداً ما دُمْتُ فيهم** ﴾[3]، أي دوامي فيهم، وأصله: زمان دوامي، ومدة دوامي، وحين دوامي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وانتصب انتصابه، وقال تعالى: ﴿ **خالدِينَ فيها ما دامت السمواتُ والأرض** ﴾[4]، أَيْ: دوامَ السمواتِ والأرضِ، وتقديره: زمانَ دوامِ السمواتِ، وحينَ دوام السموات ومدةَ دوام السموات، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وما عدا هذه المواضع الأربعة فـ(ما) فيه اسم بغير خلاف.

وإذا كانت (ما) اسماً فهي على ضربين: معرفة، ونكرة، فإن حسن مكانها (الذي) فهي معرفة، وإن حسن مكانها (شيء) فهي نكرة، وإن حَسُنا جميعاً كنت بالخيار، فإن شئت جعلتها نكرة، وإن شئت جعلتها معرفة، قال تعالى: ﴿ **ما عندكُم يَنْفَد * وما عند الله باقٍ** ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ **ويغفِرُ ما دونَ ذلك لمَنْ يشاء** ﴾[6]، يجوز أَنْ تقدّره: (ويغفر الذي دونَ ذلك)، فتكون معرفة، ويجوز أن تقدّره: (ويغفر شيئاً دون ذلك) فتكون نكرة.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٤٩، وقد تابع المبرد رأي سيبويه، ينظر: المقتضب ٣ / ٢٠٠.

(٢) المقتضب ٣ / ٢٠٠.

(*) أ: ص١٣.

(٣) الآية ١١٧ / سورة المائدة، وينظر: الصفحة ٢٠٧.

(٤) الآية ١٠٧ / سورة هود.

(٥) الآية ٩٦ / سورة النحل.

(٦) الآية ٤٨ / سورة النساء.

وقال تعالى: ﴿هذا ما لَدَيّ عَتِيْدٌ﴾[١]، يجوز أن تقدّره: هذا الذي لديّ عتيدٌ، فتكون معرفة، ويجوز أنْ تقدره: هذا شيء لديّ عتيد فتكون نكرة.

وإذا كانت نكرة فهي على ضربين: ضرب يلزمه الصفة، وضرب لا يجوز أن يوصف عند سيبويه[٢].

فأما الذي لا يجوز أنْ يوصف فهي الاستفهامية والشرطية والتعجب، تقول في الاستفهامية: (ما عندك؟) تقديره: أيُّ شيءٍ عندَك؟، و(ما تَصْنَعُ؟) تقديره: أيَّ شيءٍ تَصْنَعُ؟ و(بِمَ تمرّ؟) أي: بأيّ شيءٍ تَمُرّ؟.

فأما الشرطية: فقولك: ما تركب أركبْ، تقديره: أيَّ شيءٍ تركبْ أركبْ، وفي التنزيل: ﴿ما يفتحِ اللّهُ للنّاسِ منْ رحمةٍ فلا مُمسِك لَها﴾[٣]، تقديره: أيَّ شيء يَفتحِ اللّهُ للنّاس. و(بما تَمْرُرْ أَمْرُرْ) أي: بأيّ شيء تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وما تُحْبِبْ أُحْبِبْهُ، أي: أيَّ شيء تحببه أُحببهُ. وما تُحَسِّن أُحسّنهُ، أي: أيّ شيء تُحسِنْهُ أُحسّنْهُ.

وأما التعجب فقولك: ما أَحسَنَ زَيداً، أي: أَيُّ شيءٍ أَحْسَنَ زَيداً.

وما عدا هذه المواضع مما تكون فيه (ما) نكرةً فلا بدَّ لها من صفة تلزمها، قال الشاعر[٤]: [خفيف]

[١٥] رُبّ ما تكرهُ النفوس من الأَمْـ ـ ـ ـرِ لَها فَرْجَـةٌ كحلِّ العِقالِ

فـ(ما) اسم نكرة في موضع جرّ بـ(رُبّ)، لأن (رُبّ) لا تدخل إلا على نكرة، وتقديره: ربّ شيء تكرهُه النفوس من الأمر.

---

(١) الآية ٢٣/سورة ق.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/١٠٥.

(٣) الآية ٢/سورة فاطر، وينظر: الصفحة ٥٣٩.

(٤) هو أمية بن أبي الصلت، المجموع من شعره في كتاب: أمية.. حياته وشعره ٣٦٠، الكتاب ٢/١٠٩.

وقوله: (تكره النفوس) صفة لـ (ما) في موضع جرّ، وقد روى: (لَهُ فَرْجَة): يريد: الأمرَ، وقد روى: (لها فرجة): يريد النفوس، وقد روى: (رُبَّ ما تجزعُ النفوسُ مِنَ الأمرِ)، والجيّد الرواية الأولى.

وقد أتيتُ على ذكر ما تريده من المفردات: الاسم، والفعل، والحرف، ونحن، نتبع ذلك -إن شاء الله تعالى وبه الثقة- بذكر الجمل التي تتألف من هذه المفردات، وما يفيد منها، ومالا يفيد.

واعلم: أنَّ (**المفرد**) عبارة عن ما كان جزءاً واحداً، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً.

فإن قيل: فقد رأيناهم سمَّوا بالجملة، نحو: (تأَبَّطَ شَرّاً)، و(بَرَقَ نَحْرُهُ)، وما جرى مجراه، وقد سموا بالمضاف والمضاف إليه، نحو: عبد الله، وعبد الملك، فكيف يكون هذا مفرداً؟.

قيل له: لما سمّي بهذه الأشياء بطل حكم الأصل، وصار يراعى حكم الآحاد، لما جعلت عبارةً عن ذات واحدة، ألا ترى أنا نقول: تأَبَّطَ شرّاً قائمٌ، وبَرَقَ نَحْرُهُ منطلقٌ، ولو سمينا بـ (زَيْدٌ مُنْطلِقٌ) لقلنا: زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ جالسٌ، فهذا يبين لك أنّ حكم الجملة قد بطل لما نقلت وسمّي بها ذاتٌ واحدةٌ.

و(**الجملة**) عبارة عن ما كان من جزأين فصاعداً، والجملة على ضربين: جملة مفيدة، وجملة غير مفيدة، والجملة التي يمكن تأليفها من المفردات الثلاثة إذا ألفناها جزأين جزأين ستّ جملٍ، اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وحرف، وفعل وحرف، وفعل واسم، فـ (الاسم والاسم): زَيْدٌ قائمٌ، و(الفعل والفعل): قامَ قَعَدَ و(الحرف والحرف): هل بل. و(الحرف والاسم): زَيْدٌ في و(الحرف والفعل): قامَ قَدْ، و(الفعل والاسم): قامَ زَيْدٌ وذَهَبَ عمرو، وهذه الجمل الست على ثلاثة أقسام: قسم يفيد في كل موضع إلا أنْ يدخل عليه حرف فيعقده بجملة أخرى فحينئذٍ لا يفيد إلا بانضمام الجملتين واجتماعهما.

وقسم يفيد في موضع مخصوص ولا يفيد في ما عداه، وقسم لا يفيد عا
كلّ وجه في الاستعمال.

فأما الذي لا يفيد في كل موضع فهو ثلاث جمل وهي: الفعل والفعل
والحرف والحرف، والحرف والفعل(*)، وقد مثّلته.

وأما الذي يفيد في موضع مخصوص لا يفيد فيما عداه، فالحرف مع الاسم
والحرف مع الاسم يفيد في موضعين: أحدهما: النداء إذا قلت: يا زَيْدُ، وإنما أفاد
الحرف مع الاسم في النداء لأنه ناب عن الفعل ولم يُفد من حيث كان حرفاً مع
اسم، ولو أفاد من حيث كان حرفاً لوجب أن يُفيد كل حرف مع اسم من حيث
كان حرفاً مع اسم.

والثاني: أنْ يكون الحرف خبراً للمبتدأ نحو قولك: زَيْدٌ في الدارِ، وما أفاد
الحرف ههنا مع الاسم من حيث كان حرفاً مع اسم، وإنما أفاد من حيث كان نائباً
عن اسم تقديره: زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ في الدّار فناب حرفُ الجرّ عن (مُسْتَقِرّ) فلأجل هذا
أفاد مع الاسم، كما أفاد (مُستَقِرّ) مع الاسم، وما عدا ما ذكرته من كون الحرف
مع الاسم فإنّه مطرّح لا يفيد.

وأما القسم الذي يفيد في كل موضع فهو قسمان:

(**الاسم مع الاسم**)، و(**الفعل مع الاسم**)، وإنّ كلام العرب يدور على
هاتين الجملتين. ومثال (الاسم مع الفعل): قامَ زيدٌ، ويذهب عمرو، فهذا يفيد
إلا أن يدخل عليه حرف الشرط، فإن دخل عليه حرف الشرط صار كالمفرد الذي
لا يقوم بنفسه، وافتقر إلى الجملة الأخرى، كما افتقر المفرد إلى المفرد، تقول:
(إنْ قامَ زيدٌ جلسَ عَمْروٌ)، و(إن يذهبْ بكرٌ يقعدْ محمدٌ)، لأنّ حرف الشرط
لما دخل على الجملة أخرجها من أن تكون مستقلة، وأفقرها إلى الأخرى،
وكذلك تقول: (لو قامَ زيدٌ لجلسَ عمرو).

(*) أ: ص١٤.

والفعل يكون متعدياً ولازماً، وقد ذكرت ذلك في موضعه.

فأما (**الاسم مع الاسم**) فإنما يفيد في موضعين:

أحدهما: أنْ يكون اسماً للفعل وفيه ضمير للفاعل، نحو: (صَهْ، ومَهْ، وأُفٍّ، وهيهاتَ) وما جرى مجراه والذي يدلّ على أنّ هذا جملة أنّه مستقلّ بنفسه فلو كان مفرداً لما أفاد ولما استقل بنفسه.

والقسم الثاني: أنْ يكون الاسم مع الاسم عبارة عن مسمّى واحد، وينعقد منهما مبتدأ وخبر، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وعمروٌ خارجٌ.

فإن قيل: فإذا قلنا (زيدٌ عمروٌ) هل يكون هذا كلاماً مستقلاً أو غير مستقلّ؟ قيل له: إنما يكون هذا كلاماً مستقلاً على أحد تقديرين:

أحدهما: أن يكون له اسمان: فإنّ العرب تسمى باسمين، وتكنّى بكنيتين، وإنّ نَبِيَّنا ﷺ كانت له أسماءٌ جماعةٌ.

والتقدير الثاني: أن يكون على تقدير التشبيه: (زيدٌ مثل عمرو)، ثم حذفت المضاف، وأقمت المضاف إليه مقامه، فقلت: زيد عمر، كما قالوا: (أبو يوسف أبو حنيفة)، أي يقوم مقامه، ويسدّ مسدّه في الفتوى والفقه، وكذلك قالوا: (المزنيّ الشافعيّ)، أي يقومُ مقامَه فيما يحتاج إليه من العِلْم فقد بان لك أنّ المفيدَ إنما هو الاسم والاسم، و[الاسم] والفعل.

وجميع حروف المعاني إنما تدخل على هاتين الجملتين لمعنى يستفاد من مجموعهما: مالا تفيده الجملة إذا تجردت من حروف المعنى، فتقول: (قام زيدٌ)، فتفيد الإثبات ثم تقول: (ما قامَ زيدٌ) فتفيد النفي، والجملة بمجردها من (ما) ما كانت تفيد النفي، وتقول: (هل قامَ زيدٌ؟) فأفادت (هل) الاستفهام، وما كانت الجملة بمجردها تفيد الاستفهام، وعلى هذا الذي مثلتُ لك تجرى حروف المعاني إذا دخلت على الجمل.

فإن قيل: فلم جعلت أقسام الكلام ثلاثة، وما أنكرتم أن يكون ههنا قسم رابع لم تذكروه، ومع هذا قد وجدنا الكلام يفيد من قسمين، فما الحاجة إلى القسم الثالث؟.

قيل له: إذا قلت الكلام يفيد من ثلاثة أقسام فقد دخل الاثنان فيه، لأنّ القليل يدخل في الكثير، وإنما ذكرنا القسم الثالث لأنه يفيد إذا انضمّ إلى القسمين الآخرين ‹معنى لا يفيده القسمان› إذا انفردا منه، ولو جعلنا الأقسام قسمين لكنّا قد أخللنا بكثيرٍ من المعاني، لأنّ الحرف يحتاج إليه في الإفادة.

وأما الجواب عن قولهم: ما أنكرتم أنْ يكون ههنا قسم رابع قد أخللتم به. قيل له: عن هذا الاعتراض جوابان، أحدهما: أنه لا يجوز في الوهم، ولا يخطر في القلب معنى إلا ويمكن أن يعبر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلما بان لنا هذا ووضح قطعنا على أن ليس ههنا قسم رابع.

والجواب الثاني: أن كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة له معنى يخصّه لا يقوم قسم آخر مقامه فيه، فلو كان ههنا قسم رابع لكان له معنى يخصّه، وكان لا يمكن أن يعبر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلما لم يجر هذا قطعنا على أنه ليس ههنا قسم رابع، وبالله التوفيق.

باب المعرب والمبني

إعلم أنّ (**المعرب**) يفيد الكلمة والإعراب، وليس أريد بالإعراب أنّه موجود فيها، وإنما أريد كونها مستحقة للإعراب، ألا ترى أنا نقول: (زَيْدٌ) معرب ونحن واقفون عليه، فكذلك هذا، لأنا نريد كونَه مستحقاً للإعراب، لا وجود الإعراب فيه.

و(**المبنيّ**) يفيد الكلمة واستحقاق البناء، والبناء يكون عن علّة تلزم المبنيّ فلا يغيّر البناء، لأنه لم يقوَ على بطلان العلّة التي توجب البناء.

واعلم أنه لما ذكر الأقسام الثلاثة، ولم تكن كلّها معربة(*) ولا كلّها مبنية وجب أن يذكر بعدها باباً يفرّق فيه بين المعرب والمبني.

ولم يخل أن يتقدم (الإعرابُ والبناءُ) على (المُعْرَب والمبنيّ) أو يقدم المعرب والمبني على الإعراب والبناء، ولما رئي أن (الإعراب) مفتقر إلى تقدّم (المعرب) كافتقار الحال إلى المحلّ، وأنّ (البناء) مفتقر إلى تقدّم (المبنيّ) وجب أن يقدّم الكلام في المحتاج إليه على المحتاج، والمحتاج إليه هو المُعْرَب والمبنيّ(١).

وليس الإعراب في الحقيقة حالاً في المعرب، ولا البناء حالاً في المبني، لأنها كلها أصوات وأعراض، والأعراض لا يحلّ بعضها في بعض، لأن ذلك محال، وإنما اعتبر النحويون الأصوات فوجدوا صوتاً أقوى من صوت، فسمّوا الأقوى متحركاً سواء كانت حركته إعراباً أو بناءً، وسمّوا الأضعف ساكناً سواء كان سكونه إعراباً أو بناءً، وهذا إذا اعتبره من له حسّ صحيح وجده كما ذكرنا، ألا ترى أن قولنا (أوٌّ) أقوى من قولنا (أَوْ)، و(لَوْ) أضعفُ من قولنا (لَوٌّ).

(*) أ: ص١٥.

(١) ما رآه المؤلف (واجباً) غير ملتزم به عند غيره من النحاة، ينظر: شرح التصريح ١/٥٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/٥٢.

وإذا كان الكلام ينقسم قسمين: قسم قليل، وقسم كثير، وكانا يتضادّان وَجَبَ أنْ يذكر القليل ليحفظ وهو أخصر وأوجز، ويخلّى عن ذكر الكثير، لأنّ القليل بضدّيته يكشف عن ذكر ما ترك، وإنْ شاء العالم أن يذكرهما جميعاً جاز وكان زيادة في البيان، وأنا إن شاء الله أذكر الطرفين، وأبدأ بذكر المبنيّ على ذكر المُعْرَب فأقول:

الحروف كلّها مبنيةٌ، والأفعال التي ليست في أوائلها الزوائد الأربع مبنيةٌ، والأفعال التي آخرها نون التأنيث ونون التوكيد مبنيةٌ وإنْ كان في أولها الزوائد الأربع.

والأسماء التي ليست متمكنة مبنيةٌ وهي أن تتضمن معاني الحروف، أو تكون ناقصة تفتقرَ إلى صلة أو تقع موقع مبني.

واعلم أنّ المبنيات كلّها ليست لها حروف إعراب، لأن الإعراب لا يدخلها في اللفظ ولا في التقدير.

وإنْ شئت أنْ تقول: المُعْرب قسمان، وهما الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة، إذا لم يكن في آخرها نون تأنيث، ولا نون توكيد.

والأسماء المتمكنة هي التي يجب أن يتغير آخرها في اللفظ وفي التعبير لتغيّر العوامل في أولها سواء لفظ بالعامل في اللفظ أو قدّر.

وينبغي أن يمثل بما يظهر إعرابه في اللفظ ليظهر إلى الحس فيكون أقرب للفهم، نحو قولك: هذا زيدٌ، ولقيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فـ (زيد) هو المعرب، والحركات التي ظهرت في الدال هي الإعرابُ.

والفعل المضارع هو الذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء[1].

---

(١) سيرد تفصيل الكلام في إعراب المضارع في الصفحة ٤٨٩.

فأما (**الهمزة**) فتكون للمتكلم وحده، ذكراً كان أو أنثى، ويحسن معها: أنا، نحو: أنا أقومُ، وأنا أجلس، فإن طُعِنَ على هذا الكلام بأن يقال، قد نقول في الماضي: أنا قمت وأنا جلست فتحسن (أنا) مع الماضي ‹كما حسنت مع المضارع›[1]، فالجيد في هذا أن يقال: ويحسن معه ‹غد›[2] نحو قولك: أقوم غداً وأصلي بعد غدٍ، ولا يجوز أن تقول: قمت غداً.

و(**النون**) للمتكلم إذا كان معه غيره، أو كان عظيماً في نفسه، ويحسن معها (نحن)، كقولك: نحن نجلس، ونحن نذهب. وإنما حسنت هذه النون للمتكلم إذا كان عظيماً في نفسه لأنّ العظيم يخبر عن نفسه وعمن يدخل تحت أمره ونهيه، فقد صار في الحقيقة للاثنين فصاعداً.

فأما (**التاء**) فهي للمخاطب المذكّر ويحسن معها (أَنت) كقولك: (أَنْتَ تَخْرجُ، وأنت تذهبُ)، وتكون هذه التاء للمؤنثة الغائبة، ويحسن معها (هِي)، كقولك: (هي تذهبُ وهي تُعطي).

و(**الياء**) للمذكر الغائب، ويحسن معها (هو) كقولك: هو يخرجُ، وهو يَنْطَلِقُ.

واعلم: أنّ حرف الإعراب في كل معرب آخرُه، نحو الدال من (زَيْد) والباء من (يَضْرِب)، وإنما سمّي حرفَ إعراب لأنّ الإعراب يحلّ فيه لفظاً أو تقديراً.

واعلم أنّ نون التأنيث أبداً يسكن ما قبلها، وهي مبنية على الفتح، نحو: (يَضْرِبْنَ، ويَجْلِسْنَ)، وفي التنزيل ﴿ **يَأْكُلْنَ ما قَدَّمْتُم لَهُنَّ** ﴾[3]، وفيه: ﴿ [**ولا**] **يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ** ﴾[4].

---

(١) أ: (كما تحسن مع المستقبل).

(٢) أ: (ويحسن معه أنا، وغد).

(٣) الآية ٤٨ /سورة يوسف.

(٤) الآية ٣١ /سورة النور.

ونون التوكيد يفتح أبداً ما قبلها سواء كانت ثقيلة أو خفيفة، مثال الثقيلة: ﴿**لأغلبنّ أنا ورُسُلي**﴾[١]، ومثال الخفيفة: ﴿**لَنَسْفَعاً بالناصية**﴾[٢]. وقد اجتمعا في آيةٍ واحدة، الثقيلة والخفيفة، كقوله تعالي: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وليكُونا من الصاغرين**﴾[٣]، وقد بينت علّة بناء هذه الحروف مع الفعل في إعراب الأفعال[٤] فغنيت عن ذكرها هنا.

فإن قيل: لم اختاروا في أول هذا الفعل هذه الحروف؟.

قيل له: لأنهم يفرقون بين المعاني بالحركات، فإذا لم يقدروا على الحركات أخذوا الحروف التي منها الحركات وهي الياء والواو والألف، فلما لم يقدروا في أول هذا الفعل على الحركات أخذوا الياء والوا والألف، ولم يمكنهم أن يبتدوا بالألفِ لسكونها فجعلوا مكانها الهمزة لأنها مقاربة لها في مخرجها وهي أقوى فيها، ولم يحبُّوا أيضاً أن يبتدوا بالواو لثقلها، ولئلا يدخل عليها واو العطف فيسمج اللفظ بهما، ويجري مجرى نُباح الكلب، وقد كانوا يبدلون من الواو التاء كثيراً، فأبدلوا منها ههنا التاء[٥]، وبقيت الياء على أصلها[*] لأنه لم يعرض فيها ما يستثقل ولا ما يُلْبِس، وأرادوا حرفاً رابعاً يقرب من هذه الحروف الثلاثة فلم يجدوا إلا النون لأن فيها غنّة ولأجل غنّتها لقبوها الحرف الأَغَنّ، ولأنها تدغم في الواو والتاء فتقلب إلى جنسهما إذا قلت: (مَنْ يُريد، ومن والٍ) وتقلب منها الألف إذا قلت: لقيتُ زيدا، و(لنسفعاً)، وقد قلبوا الواو نوناً في (بَهْراني)، والأصل: بَهْراويّ إذا نسبت إلى: (بَهْراء) ولأنّ النون قد تكون ضميراً كما تكون هذه الحروف ضميراً[٦].

---

(١) الآية ٢١ / سورة المجادلة، ينظر: الصفحتان ٤٩٢، ٧٠٤.

(٢) الآية ١٥ / سورة العلق، ينظر: الصفحات ٣٧٥، ٤٩٢، ٧٠٤، ٧٣٧.

(٣) الآية ٣٢ / سورة يوسف، ينظر: الصفحة ٧٣٧.

(٤) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٤٩٠.

(٥) ينظر: الفوائد ص٤٩٠.

(*) أ: ص١٦.

(٦) الهمزة الأصلية لا تكون ضميراً، وأما تعليل قوله بمجيء الهمزة ضميراً فبالنظر إلى أن أصلها الألف -كما تقدم- إذ لم يمكنهم أن يبتدوا بالألف لسكونها.

وقد تكون إعراباً، كما تكون هذه الحروف إعراباً. فلما وافقت النون هذه الحروف من هذه الوجوه اختاروها معها وكملت حروف المضارعة أربعاً.

فإن قيل: فلِمَ جُعل حرف الإعرابِ آخر الكلمة؟.

قيل له: (عن هذا السؤال جوابان): أحدهما: أنّ حركة أول الحروف وثانيها حركات بناء، وكذلك وسطها، فلو جعل الإعراب في أوائلها وأوساطها لالتبس الإعراب بالبناء.

والجواب الثاني: أنّ حركة أول الكلمة حركة بناء فلم تجعل حرف إعراب لئلا يلتبس الإعراب بالبناء، والوسط إنْ كان حركاته بناء فباختلافها يفرق بين الأبنية من فَعُل وفَعِل وفَعَل، فلو جعل الإعرابُ فيها لأدى إلى اختلاط الأبنية فلم يعرف البناء من الإعراب، فلما فاتهم أول الكلمة ووسطها جعلوا حرف الإعراب آخرها[1].

فإن قيل: فالإعراب لم جعل للاسم والفعل فقط؟.

قيل له: الإعراب في أول الوضع لا يستحقه إلا الأسماء فقط دون الأفعال والحروف، وإنما استحقته الأسماء لتفرق بين فاعلها ومفعولها، والفعل والحرف ليس فيهما فاعل ولا مفعول فلم يحتاجا إلى الإعراب.

وقال بعض النحويين لما كان الاسم يدلّ على معان مختلفة بصيغة واحدة احتاج إلى قرينة تفصل بين المعاني، وتلك القرينة هي الإعراب.

وأما الفعل فإنه لا يحتاج إلى الإعراب لأمرين: أحدهما: أنّه لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً، فلما لم يكن كذلك لم يحتج إلى الإعراب.

---

(١) ينظر: الإيضاح ٧٦. يريد المصنف بالبناء ههنا بنية الكلمة، وليس المقصود بالبناء ما يقابل الإعراب، فتدبر.

والجواب الثاني: أنّ الفعل يدلّ على أزمنة وأبنية مختلفة، فاختلافُ صيغتهِ تقوم مقام الإعراب فلهذا لم يحتج إليه.

وأما الحرف فإنّه لم يحتج إلى الإعراب لوجهين:

أَحدهما: أنه لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً، فلما لم تتعاقب هذه المعاني عليه لم يحتج إلى الإعراب.

والجواب الثاني: أنّ الحرف هو على تقدير جُزء من الاسم والفعل، والجزء الواحد لا يستحق إعراباً، إلا أنّ قسماً من الأفعال ضارع الأسماء -بمعنى- شابهها- فجذبته الأسماء من البناء الذي هو أصله إلى الإعراب الذي يستحقه، كما أنّ قسماً من الأسماء أشبه الحروف، فجذبته الحروف من الإعراب الذي يستحقه إلى البناء الذي تستحقه الحروف، كما أنّ قسماً من الأسماء أشبه الأفعال فاعمل عمل الأفعال.

(بيان تفسير الإعراب واشتقاقه)

فإن قيل: فبيّنوا ما الإعراب ومما اشتق؟.

قيل: الإعراب في اللغة هو البيان، يدلّك على ذلك شيئان:

أحدهما: قول النبي ﷺ: «الثيِّبُ تُعربُ عَنْ نَفْسِها»[1] أي: إذا قيل لها أتزوّجُكِ أم لا، تقول بلسانها: نَعَمْ، أو لا، فيبين لسانها عن ما في قلبها.

والجواب الثاني: أنّ العرب تقول: أَعرب المُهْرُ عن نفسه، إذا صَهَلَ، فاستدلّ بصهيله على أصله أكريم هو أم هجين، فلذلك جعل الإعراب للأسماء، لأنه يبين الفاعل عن المفعول، ولا يشتقّ الإعراب من قولهم: عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ، إذا فسدت لأنّ الإعراب صلاح فلا يجوز أنْ يكون فساداً.

وقد قال بعض النحويين: الإعراب هو أيضاً فسادٌ، ويكون في آخر الكلمة لتنقلها في حركات الإعراب[2]. وبالله التوفيق.

---

(١) الحديث في باب النكاح من صحيح سنن ابن ماجة ١/٣١٥.

(٢) ينظر: شرح الألفية ـ الأشموني ١/٥٢.

باب الإعراب والبناء

إعلم أنّ الشيئين المختلفين لابد أن يجعل لكل واحد منهما اسم يخالف اسم صاحبه ليدل اختلاف الاسمين على اختلاف المسمّييْنِ.

لما كانت الحركات والسكون على نوعين: نوع يحدث عن عامل إعراباً ويبطل ببطلانه، ونوع يكون عن علّة فهو يلزم كلزومها سمّواً ما يحدث عن عامل (إعراباً)، وما يكون عن علّة (بناءً) ليفصلوا بينهما باختلاف الألقاب.

وينبغي أن يحدّ الإعراب، ويحدّ البناء، ويحدّ المُعرب ويحدّ المبني، فأما (**المُعْرَب**) فهو الذي يجب أن يختلف آخره في اللفظ أو في التقدير بأكثر من حركة واحدة، لاختلاف العوامل في أوله في اللفظ أو في التقدير.

فأما (**الإعراب**) فهو اختلاف الاخر لاختلاف العوامل في الأول، وقال قوم: حدّ الإعراب هو كل حركة أو سكون يطرأ على آخر المعرب بعد تمام بنيته في اللفظ أو في التقدير، لأنه يحدث عن عامل ظاهر أو مقدّر، ويبطل ببطلانه، وهذا هو الإعراب الحقيقي لأنه يطرّد، فأما الإعراب الذي ليس بحقيقي فهو يكون بحروف إما من الكلمة أو زائد عليها، وسأبين ذلك في موضعه[1]، إن شاء اللّهُ تعالى.

ولما كان الإعراب ينقسم أقساماً لقبّوا كلّ قسم منه ليتميز بعضه عن بعض ويتميز من ألقاب البناء أيضاً فقالوا: رفع نصب وجرّ وجزم.

فأما (المبني) فهو ما لزم آخره طريقة واحدة ولم يجز للعوامل[*] أن تغيره عما بني عليه لأن العلة التي أوجبت له البناء موجودة فيه، ولم يقو العامل على إبطال العلة فيبطل حكمها.

---

(١) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٨٤.

(*) أ: ص١٧.

فأما (**البناء**) فهو لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل، كما أنه لم يحدث بعامل، فالبناء حكم يجب عن علّة، والإعراب حكم يجب عن عامل.

والإعرابُ والبناءُ يتساويان في اللّفظ، ويتضادّان في المعنى، لأنّ الإعراب يزول وينتقل، والبناء يلزم ويثبت، وكل رفع ضمّ، وليس كل ضمّ رفعاً، وكلّ جرّ كسر، وليس كل كسر جراً، وكل نصب فتح، وليس كل فتح نصباً، وكل جزم وقف، وليس كل وقف جزماً، فـ (ألقاب الإعراب) هي: الرفع والنصب والجر والجزم، و(ألقاب البناء) هي: الضمّ والكسر والوقف والفتح.

فإذا عبّرت عن (**الإعراب**) بالرفع والنصب والجر والجزم فقد حققت العبارة.

وإذا عبّرت عن (البناء) بالضم والفتح والكسر والوقف فقد حققت العبارة.

وإن عبّرت عن (الإعراب) بالضم والكسر والفتح والوقف فهو جائز لأنك وضعت العام موضع الخاص، فدخل الخاص في العام وهذا جائز، وإن لم تكن محققاً.

وإذا عبّرت عن (البناء) بالرفع والنصب والجر والجزم فقد وضعت الخاص موضع العام فهو غير جائز.

والإعراب مشترك ومختص:

فأما (**الجرّ**) فهو يختص بالأسماء ولا يدخل على الأفعال.

و(**الجزم**) يختص بالأفعال المضارعة ولا يدخل على الأسماء.

و(**الرفع والنصب**) مشترك في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة، إذا لم تكن في الفعل نون تأنيث، ولا نون تأكيد.

وقوله[١]: (ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته) إنما يريد حدوث البناء في الأسماء، لأنا بيّنا أنّ أصل الأسماء الإعراب، وإنما البناء حادثٌ فيها.

وأصل الأفعال البناء، وإنما الإعراب حادثٌ في قسم منها. وإنما سمّي الرفع (رفعاً) لأنه بالضمّ، والضمّة من الواو، والواو من الشفتين وهي أرفع الفم.

وسمي الجرّ (**جراً**) لأن الجرّة هي الكسرة، والكسرة من الياء، والياء من وسط الفم، وشبّه بجرّ الحبل، وهو أصله.

وأما (**النصب**) فهو من الفتحة، والفتحة من الألف، والألف من أقصى الحلق لأنها نقيضة الرفع.

وأما (**الجزم**) فسمي جزماً، لأن الجزم هو القطع وإبطال الحركة، لأن الحركة زائدة على المتحرك[٢].

فلن قيل: ولم اختص الجرّ بالأسماء، ولم يدخل الأفعال[٣]؟.

قيل له: لأن الجرّ يكون بحروف يصح معانيها في الأسماء ويستحيل في الأفعال، والحرف إنما يدخل بحيث يصح معناه، ويمتنع أنْ يدخل حيث يستحيل معناه، فلما صحّت معاني حروف الجرّ في الأسماء، صحّ دخولها في الأسماء فتؤثر في الاسم الجرّ. ولما استحالت معانيها في الأفعال لم تدخل على الأفعال فسلمت الأفعال من الجرّ.

ويكون الجر أيضاً بإضافة اسم يقوم مقام حرف الجر، والغرض بالإضافة أن يتعرف بما أضيف إليه أو يتخصص.

والاسم يصحّ أن يعرّف ويخصص بالمضاف إليه، فلما صحّ هذا فيه جاز أن يضاف إليه، فلما صحّت الإضافة إليه دخله الجرّ، ولما لم يكن للفعل معنىً في

---

(١) يقصد ابن جني في كتابه اللمع، ينظر الصفحة ٥٧.

(٢) ينظر: الإيضاح ٩٣.

(٣) ينظر: كلامُ السيرافي فيما نقل عنه في هامش الكتاب ١ /١٥، الإيضاح ١٠٧.

نفسه يعرّف ولا يخصص لاستحالة هذا المعنى فيه امتنعت الإضافة إليه لأن المضاف إلى الفعل لا يتعرف ولا يتخصص، لأن الفعل لا يعرّف ولا يُخصّص، وأيضاً فإن الفعل دليل على الاسم حيث وجد، والجرّ يختص بالأسماء فلو دخله الجرّ صار مدلولاً كالاسم، وخرج عن كونه دليلاً، وهذا يؤدي إلى انقلاب جنسه وخروجه عن كونه فعلاً.

فإن قيل: فقد أضافوا أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل، فقالوا: (أَجيئُك يومَ تخرجُ، وأزورك ليلةَ تُفطِرُ)، فالفعل والفاعل في موضع جرّ بإضافة ظرف الزمان إليه.

قيل له: (عن هذا السؤال أَجوبة):

أحدها: أنّ الظرف قد منع الرفع والجرّ، وألزم النصب، فجعلوا إضافته إلى الفعل عوضاً عن الرفع والجرّ، وأيضاً فإنّ الزمان له اختصاصٌ بالفعل من حيث كان الفعل لا يحدث إلا في زمان، فأضافوا الزمان ليدلّوا عى حدوثه فيه، وأيضاً فإن الزمان يحدث وينقضي، والفعل يحدث وينقضي فصار جنسهما واحداً، فأضافوا الزمان إلى الفعل كما يُضيفون البعض إلى الكلّ، والجزءَ إلى المتجزئ، وربما قالوا: بأنّ الإضافة إلى الزمان ليست بحقيقة، لأنّ الإضافة الحقيقية هو أن تُضيف إلى شيء تريده بعينه، كما تقول: غلامُ زيدٍ، فقد أضفت الغلامَ إلى زيد وأنت تريده بعينه، ولا يجوز أن تُضيف إلى زيد وأنت تريد عَمراً فههنا أضافوا إلى الفعل والفاعل وهم يريدون المصدر، فكأنه إذا قال: (أقصِدُك يومَ يقومُ زيدٌ) تقديره، أقصدك يوم قيامِ زيدٍ، فهذه إضافة غير محضة، وإذا كانت غيرَ محضةٍ لم يعتدّ بها.

فإن قيل: فلم اختص الجزم بالأفعال، وامتنع في الأسماء؟.

قيل له: إنّما اختص بالأفعال لأمرين:

أحدهما: أن الجزم يكون بحروف تصحّ(*) معانيها في الأفعال فلأجل هذا صحّ الجزم في الأفعال لصحة الحروف التي توجب دخولها على الفعل.

(*) أ: ص١٨.

والثاني: أنّ الفعل فرع ومشتق فخفف بقطع الحركة منه.

وامتنع الجزم في الأسماء[1] لوجوه:

منها: أنّ الجزم يكون بحروف لا يصحّ دخولها على الأسماء، لأنّ معانيها لا تصحُّ في الأسماء، فلما امتنع معانيها في الأسماء امتنع دخولها على الأسماء فسلمت الأسماء من الجزم.

ووجه ثان: أنّ الاسم لو جزم لالتبس المُعرب بالمبنيّ.

ووجه آخر: أنّ الاسم فيه إعراب وتنوين، فلو دخل الجازم عليه لم يَخْلُ أَنْ يحذف الإعراب والتنوين جميعاً، أو يحذف الإعراب ويبقى التنوين، أوْ يحذف التنوين ويبقى الإعراب، فلو حذف التنوين وحده لم يجز لأن الجازم إنما يحذف الإعراب ولا يحذف ما ليس بإعراب، ولو حذف الإعراب والتنوين لأجحف بالكلمة، ولو حذف الإعراب وحده لأدى إلى وجوه من الفساد:

منها أنّه كان يجتمع ثلاثة سواكن في مثل (زَيْد) وهي الياء، والدال، والتنوين. واجتماع ثلاثة سواكن محال، وكان يجتمع ساكنان في مثل (جَعْفَر)، وهو سكون الراء والتنوين، وهم لا يجمعون بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف لين والثاني مشدّداً[2].

فإن قال: إذا اجتمع الساكنان حركنا حرف الإعراب لالتقاء الساكنين، قيل له: فكنّا نفرّ من حركة الأعراب وهي عارضة إلى حركة التقاء الساكنين، وإذا

---

(١) ينظر: كلامُ الزجاجي في (باب علّة امتناع الأسماء من الجزم) من الإيضاح ١٠٢.

(٢) اتبع المؤلف نهج غيره من النحاة ممن لم يفرقوا بين حدي المدّ واللين من حروف العلة، ومن الأصلح التفريق بينهما. وذلك لأن لحروف العلة حالتين: أن تكون متحركة وتسمّى حرف علّة، أو تكون ساكنة ولها حالتان: فإنْ سبقت الساكنة بحركة مجانسة لها فهي حرف مدّ مثل (قال، يقول، يقيل) وإن سبقت بحركة من غير جنسها فهي حرف لين ولا يكون ذلك إلا مع الواو والياء مثل خَوْف وصَيْف، وأما الألف فهي حرف مدّ أبداً.

وسيذكر المؤلف مصطلحي المدّ واللين كثيراً في ما يستقبل من الكتاب، ينظر الصفحة ١١٩.

جزمنا وهي لازمة لزوم الساكنين ولا يسلم لنا السكون الذي رمناه بالجزم فقد بان لك أنّ دخول الجزم في الأسماء محال من هذه الوجوه التي ذكرنا.

وأما (**البناءُ**) فهو على أربعة أضرب وهو بعدد الإعراب وهو الضمُّ والكسرُ والفتحُ والوقفُ.

(**فالضمُّ والكسر**) يختصان بالأسماء والحروف، وليس في الفعل شيء بني على كسر لازم أو ضمّ لازم، فأما قولُهم في الفعل: (مدَّ)، و(عضّ) فهذا عارضٌ لأنه في الأمر خاصة ومع هذا فإنما يكون في المدغم دون غيره من الأفعال، وأيضاً فإنّ العرب لم تجمع على هذا[1]، بل فيهم من يضمّ ويفتح، فأما من ضمّ فقال: (مُدُّ)، فإنّ هذا الضمّ أيضاً عارضٌ لأنه في الفعل المدغم دون غيره، وأيضاً فإن العرب لم تجمع على الضمّ فيه بل فيهم من يكسر، وفيهم من يفتح[2]، وأمّا الكسر في قولهم: (لَمْ يَضْرِبِ الرّجل) فإنه أيضاً عارض لأنك تقول: (لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ) فيسلم السكون.

والأسماءُ قد بُنيت على أربعة أَضرب: على الضمّ والفتح والكسر والوقف فمثال الوقف في الأسماء: (مَنْ، وكَمْ، وإذْ، وإذا، ومَتَى، وأنّى)، ومثال الفتح: (أينَ، وكيفَ، وثَمَّ، وأيّانَ)، ومثال الكسر: (أَمْسِ، وهؤلاءِ، وحذارِ، ومناعِ، ونَزالِ)، ومثال ما بني على الضمّ: (حيثُ، وقَبْلُ، وبَعْدُ)، وكل واحدٍ من هذه المبنيات فإنما بني لعلة أوجبت بناءَهُ، وقد ذكرناها في مواضعها.

فإن قيل: ففي العرب من يقول: (حَيْثُ)، وفيهم من يقول (حَيْثَ)، وفيهم من يقول: (حَيْثِ) كما أنّ فيهم من يقول: (حَوْثُ) وفيهم من يقول

---

(١) عرض سيبويه في الكتاب ٣ / ٥٢٩ اختلاف العرب في هذه المسألة، قال: (هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه)، وقوله ٣ / ٥٣٢ (هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو الأول من غير أهل الحجاز).

(٢) سيرد ذكر هذه المسألة مع تعليل أوجه الضمّ والفتح والكسر في الصفحة ٦٤.

(حَوْثَ)[1]، فما أنكرتم أن تكون هذه الحركات في الثاء إعراباً.

قيل له: هذا يبطل من وجهين:

أحدهما: أنّ هذه الحركة لو كانت إعراباً لأبطلها عامل، كما يحدثها عامل، فلما لم يبطلها عامل علمنا أنّها حركة بناء وليست بحركة إعراب، والوجه الثاني: أنّ هذه الحركة إنّما اختلفت لاختلاف القبائل، فكل قبيلة اختارت أن تبنيه على حركة لا تتجاوزها إلى غيرها، فدلّ أنّ الحركة فيه حركة بناء لا حركة إعراب.

وأما (**الفعل**) فقد بني على الفتح وعلى الوقف.

فأما آخرُ الماضي فهو مبني على الفتح، إلا أنّ تعرض له علّة توجب ضمّه أو وقفه، وهذا قد ذكرته في إعراب الأفعال وبنائها[2].

فأما (**المضارع**) فإذا اتصلت به نون التأنيث بني على الوقف، نحو: (يَضْرِبْنَ) وإذا اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح، نحو: (تَضْرِبَنّ، وتجلسَنّ).

وكل أمر لمواجه ليست في أوله إحدي الزوائد الأربع فهو مبني على الوقف، نحو: أحسن، وأجمل، واضرب، واسكت، واكتب، واجلس.

فأما (**الحروف**) فقد بنيت على أربعة أضرب: على الضم، والفتح، والكسر، والوقف، فمثال الوقف: (نعم، وأجل، وهل، وبل)، ومثال الفتح: (ربّ، وسوف، وإن، وثمّ)، ومثال الكسر: (جير -بمعنى نعم-)، وباء الإضافة ولامها، نحو: (لزيدٍ، وبزيدٍ).

---

(١) ومنهم من يقول: (حَوْثِ) بالكسر، وسيذكر المصنف هذه اللغة في الصفحة ٦٩، فهذه لغات ست، فالضمّ تشبيهاً بالغايات، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والفتحُ للتخفيف أو لعلل أخرى، ينظر: الكتاب ٣ / ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٩، اللسان في مادتي: (حيث وحوث)، مغني اللبيب ١ / ١٤٠، همع الهوامع ٢ / ٤٢٥، وسيرد ذكر هذا في الصفحة ٨٢٧.

(٢) سيرد ذكر ذلك في الصفحة ٤٩٦.

وأمـا (مـذ، ومنـذ) فهما يختصان بالزمان، ولا يدخلان إلا على الزمان. والعرب تستعملهما تارة حرفين، وتارة اسمين[1]، ولا تستعملهما اسمين إلا في موضع الابتداء، ويرتفع الزمان بعدهما فتقول: (منذ يومان، ومذ ليلتان)، و (مذ) اسم مبني على الضم، و(يومان) خبر عنه، و(مذ)(*) اسم مبني على الوقف، و(ليلتان) خبر عنه، وهما اسمان من أسماء الزمان يدلّك على ذلك أنك قد أخبرت عنهما بالزمان، فالإخبار عنهما يدلّ على كونهما اسمين، وكون الخبر زماناً يدلّ على أنّ المبتدأ زمان لأنّ الخبر هو المخبر عنه.

فإذا قلت: (مُنْذُ يومين، ومنذ ليلتين)، فـ(مُنْذُ) حرف مبنيّ على الضمّ، لأنها قد جرّت ما بعدها. و(مُذْ) حرف مبني على الوقف، لأنها قد جرّت ما بعدها. وبالله التوفيق.

فإن قيل: قد ادعيتم أنّ الفعل ليس فيه شيء بني على الضمّ، ولا على الكسر[2]، والعرب [قالت] مُدُّ، وعَضَّ، ومُدِّ وعَضِّ، وفِرِّ.

قيل له: إن العرب كلّها لا تجمع على هذا، لأنّ فيها من فتح هذا كلّه <وفيهم من ضمّ هذا كلّه>، فأما من ضمّ (مُدُّ) فإنه ضمّ الدال اتباعاً لحركة الميم، وحركتها لالتقاء الساكنين وهما الدالان، فأما الدال الأخيرة فإنّها سكنت للوقف، وأما الأولى فإنها سكنت للإدغام، ولم يدغم ساكن في ساكن لأن هذا محال، ولكنه لما تحرّك الثاني لالتقاء الساكنين صحّ الإدغام فيه.

وأما من فتح الدال لالتقاء الساكنين أيضاً فإنّه كره الضمّ والكسر مع التضعيف فطلب أخف الحركات.

وأما من كسر الدال فإنّه يكسرها على الذي يجب في حركة التقاء الساكنين، وإنما كان الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسرة، لأن الجزم في

---

(١) تقدم هذا في الصفحة ٣٧.

(*) أ: ص١٩.

(٢) تقدم ذكر هذا السؤال في الصفحة ٦٢.

الفعل نظير الجرّ في الأسماء، فلما احتاجوا إلى حركة الساكن في الفعل حركوه بحركة نظيره وهو الجرّ.

وقد قال قوم إنّما حركوه بالكسر، لأن الرفع والنصب يكونان إعراباً بتنوين وبغير تنوين، والجرّ لا يكون إعراباً إلا بتنوين[1]، فحركوا الساكن بحركة يأمنون فيها الالتباس وهي الكسر، فإنْ وجدتهم قد حرّكوا الساكن بضم أو فتح فلا يكون ذلك إلا لعلة.

فأما حركة النون من (مِنْ) إذا قالوا : (مِنَ القومِ) فإنما اختاروا لها الفتح مع لام التعريف لأنهم كرهوا توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله، فاختاروا له أخفّ الحركات، فإن كان الساكن غيرَ لام التعريف حركوه بالكسر على الأصل فقالوا : (مِنِ ابْنِكَ) وتحملوا توالي الكسرتين لقلة استعماله.

وأما (**الحروف**) فإنّها مبنية كلّها، وإنما بنيت على تقدير جزء من الفعل والاسم.

وبناؤه على الوقف، نحو : (هَلْ، وبَلْ).

فإن كان قبل آخرها ساكن حرّك الأخير لالتقاء الساكنين، نحو : (لَيْتَ) حركوا التاء بالفتح لالتقاء الساكنين، واختاروا لها الفتح لخفته بعد الياء لأن الضم والكسر بعد الياء مستثقل، وحركوا اللام في (لَعَلّ)، والنون في (إنّ وكأنّ ولكنّ) بالفتح لأن الضمّ والكسر بعد التضعيف مستثقل، وحرّكوا الفاء بالفتح في (سوف) لأن الضمّ والكسر بعد الواو مستثقل كما يستثقل بعد الياء.

وكلّ حرف يكون على حرف واحد فينبغي أن يبنى على الفتح لأنه أخفّ الحركات، نحو (واو العطف، وفائه).

---

(١) لا تخلو عبارته من غموض في دلالتها، ولعل المرادَ بها دخولُ الإعراب على الاسم والمضارع فالرفع يكون بتنوين مع الاسم، وبغير تنوين مع المضارع وكذلك النصب، أما الجرّ فيختص بالاسم، ولا يكون إلا بتنوين، فإن دخل الجرّ الفعل فلالتقاء الساكنين، ويكون بغير تنوين. وسيرد ذكر هذه العبارة في الصفحة ٨٢٧ في كلام المصنّف على بناء (حَيْثُ).

فأما قولهم: (بزيدٍ) فإنّما اختاروا كسر (الباء) لأنهم حركوها بحركة عملها ليفرقوا بين ما يلزم الحرفية والجرّ وبين مالا يلزم الحرفية والجرّ.

فأما (**لام**) الأمر في قولهم: (لِيَقُمْ) فإنّما حركوها بالكسر ليفرقوا بينها وبين لام الابتداء، لأن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع في قولك: (إنّ زيداً لَيقومُ).

فأما (**لام**) الجرّ في قولهم: (لِزَيْدٍ) فإنما حركوها بالكسر مع الاسم الظاهر ليفرّقوا بينها وبين لام الابتداء إذا قلت: (لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) وقد فتحها[1] قوم -وهم عُكْلُ- وقالوا: حركة ما بعدها مرفوع. وهذا الذي قالوا يفسد من وجوه:

منها: أنا إذا وقفنا على الاسم لم يُدْرَ أمجرور هو أم مرفوع.

ومنها: أنه يقع بعدها المبنيّ فلا يُدرى هل هو في موضع جرّ أو في موضع رفع.

ومنها: أنه يقع بعدها المقصور فلا يُدرى هل هو في موضع جر أو في موضع نصب.

ومنها: أنا إذا احتجنا إلى الفرق بين شيئين فينبغي أن يجعل الفرق فيهما لهما لا في غيرهما.

فإذا دخلت (لام) الجرّ على المضمر انفتحت على الأصل الذي لها، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، ولم يلتبس بلام الابتداء، لأن صورة المضمر الذي بعد كل واحد منهما يخالف صورة الآخر.

تقول في لام الابتداء: (لأنا، ولأَنتَ، ولَهُو، ولَهِيَ) فهذا المضمر في موضع رفع كما تقول في الظاهر (لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ).

---

(١) من يفتح لام الجرّ فإنّما يرجع بها إلى الأصل كما هي مع الضمير في نحو: (له، ولك) والدلالة على ذلك الأصل قولهم: يالَبَكرٍ بالفتح على الأصل، لأنهم قد علموا أنّ تلك اللام لا تدخل ههنا، ينظر: الكتاب ٢/٣٧٦، والمقتضب ١/٢٥٤.

وتقول في لام الجر: (لي، وله، ولها) فهذه المضمرات في موضع جرّ، كما تقول: (لِزَيدٍ) في الظاهر[١].

فأما (كَمْ) فإنّما بُنيتْ في الخبر حملاً لها على (رُبّ)، والعربُ تَحملُ الشيءَ على نقيضه، كما تحملُه على نظيرِه.

وبَنَوْها في الاستفهام لتضمّنها معنى همزة الاستفهام[٢]، وبنيت على السكون لأنه أصل في البناء.

فأما (كَيْفَ) فإنّما بنيت لتضمنّها معنى همزة الاستفهام، فلما سكنت الفاء وقبلها ياء ساكنة اجتمع ساكنان وهما الياء والفاء، فحركوا الفاء لالتقاء الساكنين، واختاروا لها الفتحة لأن الضمة[*] والكسرة يستثقلان بعد الياء والواو، كما تستثقلان فيهما.

وأما (أَيْنَ) فإنّما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وتتضمن حرف الشرط إذا كانت شرطاً، فسكنت لكونها بمعناها وقبلها ياء ساكنة، فلما اجتمع ساكنان حركوا النون لالتقاء الساكنين، ولم يجز أنْ يحركوا الياء لأن ما قبلها فتحة فكان يؤدي إلى أن تنقلب وثمّ تسقط لسكونها وسكون النون، فحركوا النون لأنه لا يؤدي إلى إعلال آخر، واختاروا لها الفتحة، لأنّ الضمّة والكسرة يستثقلان بعد الياء والواو كما يستنقلان فيهما.

---

(١) علل سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٧٦ حركة اللام الجارّة في نحو (لِعَبْدِ الله مالٌ) بقوله (وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء) وقال في فتحها مع الضمير: (فلما أضمروا لم يخالفوا أن تلتبس بها لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع) وقد علل كذلك السيرافي في المنقول من كلامه المثبت في حاشية الكتاب ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ كسر اللام مع الظاهر وفتحها مع المضمر بما يقرب من تعليل سيبويه.

(٢) نسب الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ / ٥٨ إلى الشاطبي هذا الرأي، فقال: (فالصحيح ما ذكره الشاطبي أن علة بناء «كم» الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، ومعنى «ربّ» التكثيرية أن كانت خبرية)، ولو عرف الصبان أنّ هذا الرأي للثمانيني لنسبه إلى صاحبه.

(*) أ: ص٢٠.

فأما (**أَنَّى**) فإنما بنيت في الشرط والاستفهام لتضمّنها معنى حرفيهما، وبنيت على السكون لأنه الأصل ولم يجتمع في آخرها ساكنان فيحرك.

وأما (**مَتَى**) فإنّما بنيت لتضمّنها في الاستفهام معنى حرفه، وفي الشرط معنى حرفه، ثم بُنيتْ على الوقف والسكون لأنه لم يجتمع في آخرها ساكنان فسلم لها الوقف.

وأما (**أَيَّانَ**) فإنما بنيت في الاستفهام لتضمّنها معنى حرفه، وبنيت في الشرط لتضمنها معنى حرفه، واجتمع في آخرها ساكنان: النون والألف، فحركوها بالفتح لالتقاء الساكنين لأمرين:

أحدها: اتباعاً للألف التي قبلها، والثاني: أنهم لم يعتدّوا بالألف لخفائها فصارت النون كأنها بعد الياء، فاختاروا لها الفتحة، لأن الضم والكسر بعد الياء مستثقل كما يستثقل فيهما.

وأما (**ثَمَّ، وهُناك وهُنالك**) فإنما بنيت للزوم الإشارة لها، وبَنَوا (هُناك وهنالك) على السكون لأنه الأصل.

فأما (**ثَمَّ**) فإنهم كرهوا الضمة والكسرة على التضعيف كما يكرهونهما على الياء والواو، فاختاروا لها أخف الحركات وهي الفتحة.

فأما (مَنْ) فإنّما بنيت لأنها إنْ كانت استفهاماً فقد نابت عن حرفه وهي الهمزة، وإن كانت شرطاً فقد نابت عن حرفه وهو (إنْ)، وإن كانت بمعنى (الذي) فهي اسم ناقص يفتقر إلى صلة، وفي كل هذه الوجوه هي مبنية، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

فأما (ما) فإنّما بُنيتْ في الاستفهام والشرط لتضمنها معنى همزة الاستفهام ومعنى حرف الشرط وهو (إنْ)، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

وأما (أيّ) فإنها تستعمل بمعنى (الذي) فتكون ناقصة وتفتقر إلى صلة، وتعرب سواء كانت شرطاً أو بمعنى (الذي)، فإنْ كانت بمعنى (الذي) فإنّها تفتقر إلى صلة، فإن كانت شرطاً فقد تضمنت معنى حرفه، وإنْ كانت استفهاماً فقد تضمّنت معنى حرفه، وفي كل هذا أعربت تشبيهاً لها بنقيضها ونظيرها، فنظيرها (بعض) وجزء، ونقيضها (كلّ)، والشيء يحمل على نقيضه ونظيره، فلأجل هذا لم تبن وأعربت.

وأما (أَمْسِ) فالعرب قد اختلفت فيها، فأهل الحجاز ضمّنوها معنى لام التعريف، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني، فبناها أهل الحجاز لهذا الوجه فسكنت سينها واجتمع في آخرها ساكنان وهما الميم والسين فحركوا السين بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فإذا قالوا (الأمس) فليس الألف واللام ههنا هي التي تضمن الاسم معناها يدلك على ذلك بقاؤها على البناء، ولو كانت هي التي تضمنت معناها لوجب أن تعرب، وإنما هذه الألف زائدة[1].

وقوم من العرب[2] يقولون: ما ضمناها معنى الألف واللام، ولكنا عدلناها عنها، فهؤلاء يعربون (أَمْس) إعراب مالا ينصرف، ويدخله الرفع والنصب، ويمتنع منه الجر والتنوين، ويكون في موضع الجر منصوباً فيقولون: (ما رأيتُه منذُ أَمْسَ) فينصبونه في موضع الجرّ، وقد جاء في الشعر[3]: [رجز]

[١٦] **لقد رأيت عجباً مُذْ أَمْسا عجائزاً مثلَ السَعالى خَمْسا**

ويروى: خُمساً يعني (شداداً).

فإن صغّروا (أَمْس) أو ثَنَّوْه أو جَمَعُوهُ أو أضيف أعرب بلا خلاف بين العرب.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٦٣: (وقد زعم الخليل: أنّ قولهم: لقيتُه أمسِ، إنما أصله: لقيته بالأمس، وقال: ولكنّهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، . . .).

(٢) هم بنو تميم، ينظر: الكتاب ٣ / ٢٨٣.

(٣) مجهولٌ قائلُه، ينظر: نوادر أبي زيد ٥٧، الكتاب ٣ / ٢٨٤، شرح المفصل - ابن يعيش ٤ / ١٠٧، الخزانة ٧ / ١٦٧.

فأما (**إذا**) فإنما بنيت لأنّ فيها معنى الشرط كما بنيت الأسماء التي يشرط بها، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

وأما (**إذْ**) فإنما بنيت لأنها تفتقر إلى إضافة توضحها وتصحح معناها كافتقار الأسماء الناقصة إلى ما توصل به، وكافتقار الحرف إلى ما يتصل به فاستحقت البناء لهذه العلّة، وبنيت على الوقف لأنه الأصل في البناء.

وأما (**حَيْثُ**)[1] فإنما بنيت لأنّها تفتقر إلى إضافة توضّح معناها وتصحّحه كما افتقرت (إذْ) فبنيت لهذا المعنى، واجتمع في آخرها ساكنان وهما الياء والثاء فيمن قال: (حَيْثُ)، والواو والثاء فيمن قالوا: (حَوْثُ) فلما اجتمع ساكنان، ولم يجز أن يحركوا الياء ولا الواو لأنها كانت تنقلب ألفاً وتسقط لسكونها وسكون الثاء، فلما كان يؤدي حركتها إلى هذا الإعلال الثاني حركوا الثاء لالتقاء الساكنين، فمن كسرها فعلى ما يجب في أصل التقاء الساكنين، ومن فتحها فإنه استثقل الضمّة والكسرة بعد الياء والواو كما يستثقلها في الياء والواو، لأنّ الحركة إذا جاوزت الحرف فكأنها فيه[2]، ومن ضمّ الثاء[*] قال الإضافة إلى الجملة كـ (لا إضافة)، لأن أصل الإضافة أن يكون إلى المفرد لا إلى الجمل، فلما لم يعتدّ بالإضافة إلى الجملة صار كأنه قطع الجملة، وضمّن الاسم معناها فأشبهت (قَبْلُ، وبَعْدُ) فحركت بالضمّ كما حركت (قبلُ وبَعْدُ).

فأما (**الفعل**) فقد ذكرتُ علل بنائه في (باب إعراب الأفعال وبنائها[3]).

---

(١) تقدم ذكرها في الصفحة ٦٢.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٨٦: (قال بعضهم « حَيْثُ » شبهوه بـ « أيْنَ »)، وينظر: ٣/٢٩٩، ٢٩٢.

(*) أ: ص٢١.

(٣) سيرد ذلك في الصفحة ٤٨٨.

وذكرتُ أن الماضي بُني على الفتح دون الضمّ والكسر وعلّلتُ ذلك.

وآخر الماضي على خمسة أقسام:

قسم ينفتح في اللفظ والتقدير، وقسم ينفتح في التقدير، وقسم ينضم في اللفظ، وقسم ينضم في التقدير، وقسم يسكن.

فأما الذي يسكن فمتى اتصل آخر الماضي بتاء المتكلم وتثنيته وجمعه، وتاء المخاطب وتثنيته وجمعه، وتاء المخاطبة وتثنيتها وجمعها، ونون التأنيث، فإنه يسكن نحو: ضَرَبْتُ، وضربنا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُم، وَضَرَبْتُنَّ، وضَرَبْنَ، فقد رأيت الباء من (ضَرَبَ) كيف سكنت في هذه المواضع لاتصالها بالمضمرات التي ذكرتُها، وقد بينتُ في إعراب الأفعال لِمَ سُكِّنَتْ[1]، فإذا لم يكن آخر الماضي ألفاً، واتصلت به واو الجمع انضمّ لأجل الواو نحو: ضربُوا واستخرجُوا وإنّما ضمّوا لأن الواو إذا انضم ما قبلَها كانت أشدَّ اتصالاً به وأمكنَ مخالطةً.

وإن كان آخرُ الماضي ياءً قبلها كسرة، نحو: (عَمِيَ، ورَضِيَ) فقد كان يجب أن تنضمّ هذه الياء إذا اتصلت بواو الجمع فيقال: (رَضِيُوا، وعَمِيُوا)، ولكنّهم استثقلوا الضمّة في الياء التي قبلها كسرة فأسقطوا الضمّة فبقيت الياء ساكنة، وبعدها واو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان وهما الياء والواو، ولا يجوز الجمع بينهما ولا إسقاطهما ولا تحريك أحدهما، فلم يجز أن تسقط الواو لئلا تبطل علامة الجمع فأسقطوا الياء لالتقاء الساكنين، فلما زالت الياء ضمّوا ما كان قبل الياء مكسوراً لتثبت الواو ولا تنقلب فقالوا: (عَمُوا ورَضُوا)، فالضمّة التي في الميم من (عَمُوا) وفي الضاد من (رَضُوا) هي المنقولة إليها من الياء على هذا التقدير.

فإن كان آخر الماضي ألفاً، ووقعت بعد الألف واو الجمع قدّروا على الألف ضمّة لأجل الواو، ثم أسقطوا الألف لسكونها وسكون الواو، فاتصلت الواو في اللفظ بالفتحة التي قبل الألف فقالوا: (رَمَوْا، وعَصَوا، وأَعْطَوا) فبين الطاء من

---

(١) سيرد ذكرها في الصفحة ٤٨٨.

(أَعْطَوا) و(الواو) ألف مقدرة عليها ضمّة مقدرة، فهذا مضموم في التقدير لا في اللفظ .

وإذا كان آخر الفعل الماضي ألفاً ولم تتصل به واو الجمع قدّروا على الألف فتحةً في نحو : رَمَى، وأَعْطَى، وغَزَا.

فإذا لم يكن آخر الماضي ألفاً ظهرت الفتحة فيه، قلّت حروفه أو كثرت نحو : (ظَرُف، وعَلِم، وضَرَب، واحمرّ، واحمارّ) فهذا مفتوح في اللفظ والتقدير.

فإن قيل : فلِم ضمّوا حروفَ المضارعة في : (يُكْرِمُ ويُدَحْرِجُ ويُسائِلُ) وفتحوها فيما نقص عن الأربعة، وزاد عليها نحو : يَضْرِب ويَسْتخرج وما أشبه ذلك؟ .

قيل له : إنّما فتحوا حروفَ المضارعة من الثلاثي في نحو : (يَضْرِب ويَجْلِس) لأن الثلاثي أخفُ الأبنية وأكثرها استعمالاً فاختاروا له أخف الحركات، ولأن من العرب من يكسر حروف المضارعة إلا الياء[1] في (أَنْتَ تِعْلَمُ، وأنا إعلم، ونَحْنُ نِعلَمُ) فلو كسروا أول حرف المضارعة لالتبس بهذه اللغة، فلأجل هذا ألزموا حرف المضارعة الفتح .

فأما (**الماضي**) إذا كان على أربعة أحرف فاختاروا في مستقبله الضمّ نحو : (يُكرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِم وأَنا أُكرِمُ) فضمّوا أول مستقبله ليفصلوا بينه وبين الثلاثي .

فأما ما زاد الماضي فيه على أربعة أحرف في نحو : (انطلق واستخرج) ففتحوها فقالوا : (يَسْتَخْرِج ويَنْطلق) حملوه على الثلاثي، ولم يحفلوا بالزيادة

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ١١٠ (هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء وتسمى هذه الظاهرة التَلْتَلَة وهي لغة بهراء، ينظر : (الخزانة ٢١ / ٤٦٦)، وكان بنو تميم لا يكسرونه في الياء كما ورد في (الكتاب ٤ / ١١٠)، وكذلك بنو أسد كما ورد في (الخزانة ٥/ ٦٣).

في أوله فكأنه ثلاثي، وقد ضمّ قوم من العرب وهم قليل أول مستقبل الخمسة والستة[١]، حملاً لها على الأربعة إذ كانت أقرب إليها من الثلاثية.

ومن فتح أول الخمسة والستة لم يحفلْ بما فيه من الأربعة في نحو: (احرَنْجَم يَحْرَنْجِم) لقلّته. وبالله التوفيق.

باب إعراب الاسم الواحد[٢]

إنّما قال: (إعراب الاسم الواحد) تحرزاً من إعراب التثنية والجمع لأنّ للتثنية باباً يذكر فيه إعرابها[٣]، وللجمع أبواباً يذكر فيها إعرابه[٤].

والاسم المعرب على ضربين: صحيح ومعتلّ، وإنما يراد بالصحة والاعتلال حرف الإعراب منه، لأن أول الكلمة وأوسطها لا ينظر في إعلاله ههنا.

فالمعتلّ: ما كان حرفُ إعرابه ألفاً ساكنةً نحو: (عَصًا، ورَحًى) ويقال له (المقصور)، وله باب يُذكر فيه إعرابه[٥].

أو يكون حرف إعراب الاسم ياء خفيفة قبلها كسرة، نحو: قاضٍ وداعٍ وراعٍ وساعٍ، وهذا يقال له (المنقوص)[٦]، وما عدا[*] هذين فهو (صحيح الآخر).

فهذا الباب مما يبين فيه إعراب الاسم الواحد من المعرفة والنكرة والمضاف وما فيه الألف واللام والمنصرف وغير المنصرف.

---

(١) ما وجدتُ أحداً ذكر هذه اللغة غير أبي حيّان الأندلسي في الارتشاف ١ /٨٨، قال (وشذّ ما روى اليماني مِنْ ضمّ الياء من قولك: يُستَخرِجُ، وهو مبني للفاعل).

(٢) ينظر: اللمع ٥٩.

(٣) سيرد ذكر هذا في الصفحة ١١٦.

(٤) سيرد ذكر هذا في الصفحة ١٣١.

(٥) سيرد ذكر هذا في الصفحة ٩٤.

(٦) سيرد ذكر هذا في الصفحة ٨٦.

(*) أ: ص٢٢.

والاسم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف.

(**فالمنصرف**) هو الذي لم يشابه الأفعال، وتدخله أربعة أشياء رفع ونصب وجرّ وتنوين، تقول: هذا زيدٌ ورَجُلٌ، ورأيت زيداً ورجلاً، ومررت بزيدٍ ورَجُلٍ، فضمّ آخره علامة الرفع وفتح آخره علامة النصب وكسر آخره علامة الجرّ، ودخله التنوين علامة للتصرف والتمكن.

وقال بعض الكوفيين[١]: إنّما دخله التنوين ليفرّق بين الاسم والفعل، وقال صاحب هذا الكتاب إنما دخل التنوين الكلام علامة للأخفّ عليهم والأمكن عندهم[٢] وهو الواحد النكرة، فالنكرة أخف الأسماء وأمكنها وهي التي تستحق التنوين والجرّ، نحو: (رجل وفرس).

فإن قال قائل: فإذا كانت النكرة هي التي تستحق الجرّ والتنوين فلم دخل الجر والتنوين على المعارف، نحو: (زَيْد وجَعْفَر ومُحَمّد)؟.

قيل له: الأسماء المعربة ترتب في الثقل والخفّة على ثلاثة أقسام: قسم ثقيل في الغاية، وقسم خفيف في الغاية، وقسم متوسط لأنه لم يكمل ثقله.

فأما الثقيل في الغاية فهو مالا ينصرف، نحو: (أحمد، وزينب) فهذا القسم قد أكمل فيه الثقل فهو يدخله الرفع والنصب ويمتنع فيه الجرّ والتنوين لأنه أشبه الفعل من وجهين.

وأما الخفيف في الغاية فنحو: (رجل وغلام) فهذا لأشبه له بالفعل الذي يدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين.

وأما المتوسط فهو الذي يشبه الفعل من وجه واحد، وينقص عنه لنقصان الوجه الثاني، نحو: (زيد وجعفر) فهذا قد أشبه الفعل من وجه واحد من حيث

---

(١) شرح المفصل - ابن يعيش ١ / ٢٥.

(٢) قال ابن جني في المع ٥٩ (ودخل التنوين الكلام علامة للأخفّ عليهم والأمكن عندهم وهو الواحد النكرة).

كان تنوين معرفة، لأن التعريف فرع، كما أن الفعل فرع، وكذلك لو قال: قصبة وشجرة، فإن هذا يشبه الفعل من وجه واحد من حيث كان مؤنثاً، والتأنيث فرع كما أنّ الفعل فرع، إلا أنه لما أشبه الفعل من وجه واحد لم يكمل فيه شبه الفعل لأنه قد نقص من الوجه الآخر فليس يخلو أن يلحق في الإعراب بما لا ينصرف أو بالنكرة. ولا يجوز أن تلحقه بما لا ينصرف لأمرين:

أحدهما: أن نمنع التصرف لعلة واحدة وهذا لا يجوز.

والثاني: أن من شأن العرب أن تخفف وليس من شأنها أن تثقل فلأجل هذا أُلحِقَ بالنكرةِ في الإعراب لخفتها.

واعلم أن ما فيه الألف واللام في نحو: (الرجل، والغلام، والأفضل) يستوي فيه المنصرفُ وغيرُ المنصرف، ويدخله الإعراب، ويدخله الرفع والنصب والجرّ، تقول: (هذا الغلامُ الأحمرُ، ورأيت الغلامَ الأحمرَ، ومررت بالغلامِ الأحمرِ)، وكذلك إذا أضفت الاسم استوى فيه المنصرف وغير المنصرف، وتحمل الحركات الثلاث.

تقول هذا أحمرُ القوم ورأيت أحمرَ القوم ومررت بأحمرِ القوم فتحمل الحركات الثلاث.

فإن قيل: إنّ سيبويه قال[1] جعلوا دخول التنوين علامة لما يستخفّون، وحذفه علامة لما يستثقلون فلما زال التنوين كان ينبغي أن يقال: (مررت بأحمدَ هذا) فيحذفون التنوين لأنه لا ينصرف، ويبقى الجرّ؟.

قيل له: عن هذا السؤال أجوبة:

قال بعضهم: لما حذفوا التنوين خشوا أن يلتبس بالمضاف إلى النفس لأن من العرب من يحذف ياء المتكلم في الجرّ فيقول: هذا غلامِ، ومررت بغلامِ.

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢ «فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون».

وقال بعضهم: كرهوا إذا حذفوا التنوين أن يبقى آخر الاسم مكسوراً فيكون كآخر المبني[١].

والمبني على ضربين: لعلّة ولغير علّة:

فما هو لعلّة نحو نزالِ وتَراكِ فهذا بني لأنه أمر، والآخر للفرق، ألا تراهم يقولون: صاحَ الغرابُ غاقِ غاقٍ، فالأول معرفة لسقوط التنوين، والثاني نكرة لحصول التنوين، فلو قال في المعرفة: (مررت بأحمدِ وأحمدٍ آخر) لكان الأول معرفة لزوال التنوين، والثاني نكرة لحصول والتنوين فيساوي المعرب المبني في هذا الحكم، فلما كرهوا هذا حذفوا الجرّ في الموضع الذي حذفوا التنوين فيه وجعلوا الجرّ تابعاً للتنوين.

وقال قوم: من شأنهم إذا حذفوا شيئاً أن يحذفوا الذي قبله إنْ كان بقاؤه يجلب المحذوف، ألا تراهم لما قالوا (عَلَيْهِم)، فمن حذف الواو حذف ضمّة الميم، لأنّ بقاء الضمة تجلب الواو المحذوفة كذلك أيضاً بقاء الجر يجلب التنوين فلما كان بقاء الجر يجلب التنوين حذفوا الجرّ كما حذفوا التنوين، ولما حذفوا الجرّ جعلوه تابعاً للنصب لأنهما أخوان ويتقاربان، ألا ترى أنّ الياء تقرب من الألف[٢]، وهما فرعان على الرفع، ويتفقان في الكناية نحو: (لقيتكَ، ومررتُ بك) فلما اتفقا واشتركا في هذه الوجوه جعلوا الجر تابعاً للنصب، فقالوا: (رأيتُ أحمدَ ومررتُ بأحمدَ).

وأما الإضافة فأقل ما تشتمل على اسمين يكون(*) الأول مضافاً إلى الثاني ويسقط التنوين من الأول لحلول الاسم الثاني محلّه، وقيامه مقامه والأول معرض

---

(١) قال الأزهري في شرح التصريح ٢/ ٢٣٥ (وحيث منع التنوين منع الجرّ تبعاً له عند الجمهور، وذهب الزجاج والرّماني إلى أن العلّتين اقتضتا منعهما معاً).

(٢) التعليل بقرب الياء من الألف غامض، فإ قَرُبَتْ الياءُ من الألف في حالة النصب في نحو (رأيت أباك والزيْدَيْنِ) فقد قربت كذلك الواو من الألف في حالة الرفع في نحو (جاء أبوك والزيدان).

(*) أ: ص٢٣.

للعوامل، تقول في الرفع: (هذا غلامُ زيْدٍ)، وفي النصب: (رأيت غلامَ زيدٍ)، وفي الجر: (مررت بغلامِ زيدٍ) ضممت الميم في الرفع، وفتحتها في النصب، وكسرتها في الجرّ، فالثاني مجرور بالأول لأنّ الأول ناب عن حرف الجر، والأصل فيه: (غلامٌ لزيدٍ)، الأول منوّن، والثاني مجرور باللام، ثم أسقطت اللام والتنوين فاتصل الثاني بالأول ومنع من التنوين، واتصل الأول بالثاني وقام مقام اللام فجرّ ما بعدها، وكذلك إنْ كان بعدها اسم مبني أو غير متصرف فهو في موضع جرّ تقول: (غلامي، وغلامُك، وصاحبي وصاحبهم، وغلامُ هذا، وراكبُ أشقر، وصاحب أحمد) وكلّ هذه الأسماء الثانية في موضع جرٍّ بالأول لأنه ناب عن حرف الجر.

فإن كان الاسم غير منصرف دخله الرفع والنصب وامتنع فيه الجرّ والتنوين تقول في الرفع: (هذا أحمرُ وأسودُ)، وفي النصب: (رأيت أحمرَ وأسودَ) وفي الجر: (مررت بأحمرَ وأسودَ) ضممت آخر الاسم في الرفع، وفتحته في النصب والجر، وفرّقت بين النصب والجر بالعوامل، وفي التنزيل: ﴿ **فحيّوا بأحسن منها** ﴾[1] فتحة النون علامة الجرّ.

فإن أدخلت على مالا ينصرف ألفاً ولاماً دخله الرفعُ والنصبُ والجرّ، تقول في الرفع: (هذا الأحمرُ والأسودُ)، وفي النصب: (رأيت الأحمرَ والأسودَ)، وفي الجرّ: (مررت بالأحمرِ والأسودِ).

فإن أضفت أيضاً مالا ينصرف دخله الرفع والنصب والجرّ، تقول: (هذا أحمرُ القومِ وأسودُهم) و(رأيت أحمرَ القوم وأسودَهم) و(مررت بأحمرِ القوم وأسودِهم)، وفي التنزيل: ﴿ **بِأَحْسَنِ الّذي** ﴾[2]، وفيه: ﴿ **بِأَحْسَنِ ما كانوا** ﴾[3]، كسرة النون علامة الجرّ.

---

(١) الآية ٨٦ / سورة النساء.

(٢) الآية ٣٥ / سورة الزمر.

(٣) الآية ٩٧ / سورة النحل.

فإنْ قيل: فلم إذا أضفتم مالا ينصرف أو أدخلتموه الألف واللام دخله الجرّ وقد كان قبل ذلك لا يدخله الجرّ؟.

قيل له: لأن الألف واللام والإضافة يزيلان عما لا ينصرف شبه الفعل، ويؤمنان من دخول التنوين، فلما أمن دخول التنوين وبطل شبه الفعل دخله الجرّ.

فإنْ قيل: فحروف الجر تختص بالأسماء كاختصاص الألف واللام والإضافة، فهلا دخله الجرّ مع حروف الجرّ؟.

قيل له: حروف الجر وإن اختصت بالأسماء وأزالت شبه الفعل فإنّها لا تؤمن من دخول التنوين، ألا تراك تقول: (مررت بزيدٍ) فيحصل التنوين مع حرف الجرّ، فلما لم يؤمن حرف الجرّ من التنوين لم يدخله الجرّ، ولما لم يدخله الجرّ لم يبطل عنه شبه الفعل فقلت: (مررتُ بأحمدَ قبلُ) والألف واللام لا تدخل على الفعل ولا يجوز أيضاً أنْ يضاف الفعل، وإنّما تختصّ هذه الأشياء بالأسماء.

وقد زعم بعض النحويين: أنّ جميع مالا ينصرف إنما لم ينصرف لأنه غلب عليه ‹شبه› الفعل[1] فدخله من الإعراب ما يدخل في الفعل وهو الرفع والنصب، وامتنع منه ما يمتنع دخوله في الفعل وهو الجرّ والتنوين.

واعلم أن الاسم المعرب المنصرف لا يستعمل إلا بالتنوين أو الألف واللام، أو الإضافة، ولا يجوز أن يجمع بين الإضافة والتنوين والألف واللام فيقال: (الرّجلٌ) لأن التنوين في الأصل دليل التنكير، والألف واللام دليل التعريف، ولا يجوز أن يجمع بينهما لأن الاسم يكون معرفة نكرة وهذا محال.

ولا يجوز أن يجمع بين التنوين والإضافة فيقال: (هذا غلامٌ زيدٍ) لأنّ التنوين يدل على انقطاع الاسم وتمامه، والإضافة توجب الاتصال، ومحال أن يكون الاسم متصلاً منفصلاً.

---

(١) ينظر: شرح اللمع ـ ابن برهان ١ /٦.

ولا يجوز أن يجمع بين الألف واللام والأضافة فيقال (الغلام زيد) لأنّ الاسم يضاف إلى معرفة وإلى نكرة، فإذا أضفته إلى معرفة تعرّف بها، نحو: (غلامُ زيدٍ) وإذا أضفته إلى نكرة تنكّر بها، نحو: (غلامُ رجلٍ)، ولو قلت: (الغلام زيد) لكان (الغلامُ) قد تعرّف من وجهين: أحدهما: الألف واللام، والثاني: بإضافته إلى المعرفة، واجتماع تعريفين في اسم واحد لا يجوز.

وإذا قلت: (الغلامُ رجل) لم يَجُزْ، لأنّ (الغلام) يكون معرفة بالألف واللام، ونكرة بإضافته إلى نكرة، ولا يجوز أن يكون الاسم معرفة ونكرة في حال واحدة.

[الوقف]

فإن أردت الوقف على الاسم فليس يخلو أن يكون مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً فإن وقفت على المرفوع والمجرور فليس يخلو أن يكون فيهما إعراب وتنوين كقولك: (زيدٌ) و(زيدٍ) أو يكون فيه إعراب من غير تنوين كقولك: (الرجلُ) و(الرجلِ)[1] أو يكون فيه تنوين من غير إعراب كقولك: (هذا قاضٍ) و(مررتُ بقاضٍ).

فإن كان فيه إعراب وتنوين حذفتهما ووقفت على الحرف ساكناً فقلت: (هذا زَيْدْ) و(مررتُ بزيدْ).

وإن كان فيه إعراب من غير تنوين حذفت الإعراب ووقفت على الحرف ساكناً فقلت: (هذا الرجل) و(مررت بالرجل)[2].

وإن كان فيه تنوين من غير إعراب حذفت التنوين ووقفت على الحرف ساكناً فقلت: (هذا قاضْ) و(مررتُ بقاضْ).

---

(١) ومثله مالا ينصرف فالوقف عليه بالإسكان في كل حال، ينظر: شرح اللمع ـ ابن الدهان ١/ ١٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٦٨.

واعلم أن الوقف فيه مذاهب واختيارات[١]:

واختار (ابن جني)[٢] في هذا[*] الكتاب[٣] السكون، لأن السكون هو الأصل في الوقف، والذي يدلّ على أن السكون في الوقف هو الأصل أن كل شيئين يتضادّان فالأحكام الواجبة عنهما تتضادّ.

ألا ترى أن السواد لما كان ضدّ البياض كان الحكم الذي يتعلق بالبياض وقد علمت أن الوقف ضد الابتداء، والحكم الذي يجب الابتداء هو الحركة فينبغي أن يكون الحكم الذي يجب به الوقف السكون، كما أن الوقف ضد الابتداء كذلك السكون ضد الحركة.

فإنْ وقفت على المنصوب فلا يخلو المنصوب أن يكون منوناً أو غير منوّن.

فإن كان المنصوب منوناً، نحو قولك: (رأيت زيداً ورجلاً) فإذا أردت الوقف عليه أبدلت من تنوينه ألفاً، وكتبت شرطتين بين الحرف وبين الألف، الأولى فتحة، والثانية من الشرطتين تنوين، فقد اجتمع في الخطّ علامتان: الألف والشرطتان، فالشرطتان للوصل والإدراج إذا لم ترد الوقف.

والألف للوقف إذا لم ترد الوصل، تقول: (لقيتُ زيدًا، وركبتُ فرسًا).

فإن كان المنصوب غير منوّن وقفت عليه بالسكون كما وقفت على المرفوع والمجرور، تقول: (أكرمت أحمدْ، ولقيتُ الرّجلْ).

---

(١) كان من الأحسن أن يقدم كلامه من قوله: (واعلم أنّ الوقف فيه مذاهب... كذلك السكون ضد الحركة) بين يدي قوله (فإن أردت الوقف على الاسم فليس يخلو...) لينسجم الكلام إجمالاً مع تقسيماته لأحوال الاسم.

(٢) هو أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي، أديب، نحوي، لغوي، من تصانيفه اللمع، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، والتصريف الملوكي، وشرح ديوان المتنبي وغيرها، توفي ببغداد عام ٣٩٢هـ، (معجم المؤلفين ٦/٢٥١).

(*) أ: ص٢٤.

(٣) اللمع ٦١.

فإن قيل: فقد عوّضتم في التنوين في النصب ألفاً قبله فهلا عوضتم من التنوين في الرفع واواً للضمة قبله، وهلا عوضتم في الجرّ ياء للكسرة التي قبله؟.

قيل له: في هذا السؤال للعرب ثلاثة مذاهب، أفصحها وأعلاها ما جاء به التنزيل وهو أن نعوّض من التنوين في النصب ألفاً، ونسقط في الجر والرفع ونسكن ما قبله في الوقف وقد بينّاه.

والمذهب الثاني: أن نعوض من التنوين في الرفع واواً، وفي الجرّ ياءً كما عوّضنا في النصب ألفاً، وهذه لغة أَزْدِ السَّراة[١]، وسنبين فساد هذا.

والمذهب الثالث: أن لا نعوّض من التنوين في النصب ألفاً، كما لم نعوّض منه في الرفع واواً، وفي الجرّ ياء، وهذه لغية قليلة[٢] تستعملها الشعراء في الشعر المقيّد، فيقولون في الرفع: (هذا زَيْدْ)، وفي الجرّ: (مررتُ بزيدْ)، وفي النصب: (لقيت زَيْدْ)، وعلى هذا قال الأَعشَى[٣]: [مُتَقارِب]

[١٧] **وآخُذُ مِن كُلّ حَيٍّ عُصُمْ**

ولم يقل: (عُصُما) لأنّ القصيدة مقيّدة، وقال الآخر[٤]: [رَمَل]

[١٨] **شَئِزٌ جَنْبي كأنّي مُهْدأٌ ... جَعَلَ القَيْنُ على الدّفِّ إبَرْ**

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/١٦٧، «وزعم أبو الخطاب أن أزدَ السَّراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدى، وبعمرى جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف».

(٢) وجدنا محقق الكتاب عبد السلام هارون قد نقل من نسختين من النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه ٤/١٦٧ ما نصه: "وزعم أبو الحسن أن ناساً يقولون: رأيت زيدْ، فلا يثبتون ألفاً، يُجرونه مجرى المرفوع والمجرور، والمعروف أنّ هذا لغةُ ربيعة".

(٣) الديوان ٣٧، وصدره:

إلى المَـرْءِ قَيْسٍ أُطيـلُ السُّرَى

الخصائص ٢/٩٧.

(٤) هو عَدِيّ بنُ زيد، الديوان ٥٩، الخصائص ٢/٩٧. شرح المفصل - ابن يعيش ٩/٦٩.